دورية دولية محكمة
مجلة
الدراسات
الإستراتيجية والعسكرية
رقم التسجيل: VR.3373.6325.B
مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
المركز الديمقراطي العربي
Journal of
Strategic and military studies
International scientific periodical journal
JSMS
Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

مجلة دورية دولية محكمة

تصدر عن" المركز الديمقراطي العربي "ألمانيا – برلين

تعنى المجلة في مجال الدراسات والبحوث والأوراقالبحثية في مجالات الدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية الوطنية، الإقليمية والدولية.

المجلد الثاني- العدد الخامس- أيلول/سبتمبر 2019

Nationales ISSN-Zentrumfür Deutschland

ISSN 2626-093X

Journal of Strategic and Military Studies

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049- (Code Germany)

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

Mobiltelefon : 00491742783717

رئيس المركز:	
أ-عمار شرعان.	
رئيس هيئة التحرير	
د- لبيد عماد،جامعة سطيف2،الجزائر.	
مدير التحرير:	
أ- عيدون الحامدي،جامعة سطيف2	
مدير التحرير المساعد:	
أ/ شعيب قماز ،جامعة سطيف 2	
أمانة التحرير:	
د/ محمد محمد عبد ربه المغير ،فلسطين	
أعضاء هيئة التحرير:	
أ- كمال بولعراس	أ - حداد محي الدين .
-أاسماعيل بوسيف.	ب - بن رقرق سعيدة .
أ - اوشن عبد الرؤوف	أ - عبد الحليم غجاتي.

رئيس اللجنة العلمية:	
د/ جويدة حمزاوي ،جامعة سطيف 2.الجزائر.	
اعضاء اللجنة العلمية:	
د/ بن عودة نبيل،جامعة مستغانم.الجزائر.	د- أمال بن صويلح،جامعة قالمة ،الجزائر.
د- أحمد المرابطي،المغرب.	د- أماني البرت ،جامعة بني سويف ،مصر.
د قميد بوتخيل ،جامعة المسيلة ، الجزائر.	د- امام بن عمار،جامعة جيجل ،الجزائر.
د- نسرين فالح حسن مندور العرباوي،جامعة واسط،العراق.	د-عبد الرحمان محمد الحديدي،جامعة القاهرة،مصر.
د- بلال موزاي ،جامعة سطيف 02.	د- رضا الفلاح،جامعة أغادير، المغرب .
د- مشاور صايفي،جامعة أدرار ،الجزائر.	د- رفيق كشوط،جامعة جيجل،الجزائر.
دصلاح سمير البنداري،جامعة بور سعيد ،مصر	د-هاشم عبد الرحمان محمود تكروري،جامعة سيدي عبد الله ،المغرب .
د- بن الشيخ حكيم،جامعة المدية .الجزائر.	د –شوادرة رضا ،جامعة سطيف2 – الجزائر
د- مخانشة أمينة،جامعة سطيف2 ،الجزائر	د-نزار عبد الله عثمان،جامعة القضارف،السودان
د- عادل بن عمر ،جامعة سطيف2، الجزائر.	د- صالحي نصيرة جامعة خنشلة –الجزائر .

قواعد النشر:

- ✓ أن يكون البحث أصيلا معد خصيصا للمجلة، و أن لا يكون جزءا من رسالة ماجستير أوأطروحةدكتوراه.
- ✓ تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاءالنحوية والإملائية واللغوية
- ✓ مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلةمتخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية.
- ✓ أن لا يكون البحث قد نشر جزئي ـا أو كليا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- ✓ أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- ✓ أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد،
- ✓ إلى البريدالالكتروني:strategy@democraticac.de
- ✓ تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سري من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاثالمرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- ✓ يبلّغ الباحث باستلام البحث و يحول بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- ✓ يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- ✓ الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلمللباحثين قرار المحكم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدةتحددها هيئة التحرير.
- ✓ يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارةالمركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم ، ويستلمالباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- ✓ للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: (ISSN 2626-093X).

- ✓ لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة ، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول ا لنشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلقبالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- ✓ أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة ، العلمية فسيحمل الباحث تبعات وإجراءات كماهو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- ✓ تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاثالمنشورة.
- ✓ تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- ✓ لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.
- ✓ فيحالةالترجمةيرجىتوضيحسيرةذاتيةلصاحبالمقالالأصليوجهةالإصداربالغةالأصلية.

كيفيةاعدادالبحث للنشر:

- يكتبعنوانالبحثباللغتينالعربيةوالإنكليزية،وتعريفموجزبالباحثوالمؤسسةالعلميةالتيينتميإ ليها.

عنوان جهةالباحث:

- الملخص التنفيذي باللغة العربية - الإنكليزية،ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات،كما يقدم الملخص بجمل قصيرة،دقيقة و واضحة،إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية،والطرق المستخدمة في بحثها و النتائج التي توصل إليها البحث
- تحديد مشكلة البحث،أهداف الدراسة وأهميتها،وذكر الدراسات السابقة التي تطرق تلموضوعالدراسة،بمافيذلكأحدثماصدرفيمجالالبحث،وتحديدمواصفاتفرضيةالبحثأوأط روحته،وضعالتصور المفاهيميو،تحديدمؤشراتهاالرئيسية،وصفمنهجيةالبحث،وتحليلالنتائ جوالاستنتاجات.
- كمايجبأنيكونالبحثمرفوقًابقائمةبيبليوغرافية،تتضمنأهمالمراجعالتياستندإليهاالباحث،إض افةإلىالمراجعالأساسيةالتياستفادمنهاولميشرإليهافيالهوامش،وتذكرفيالقائمةبياناتالبحوثبل غتهاالأصلية(الأجنبية)فيحالالعودةإلىعدةمصادربعدةلغات.

- أنيتقيدالبحثبمواصفاتالتوثيقوفقالنظامالإحالاتالمرجعيةالذييعتمده "المركزالديمقراطي العربي"فيأسلوبكتابةالهوامشوعرضالمراجع.
- تستخدمالأرقامالمرتفعةعنالنصللتوثيقفيمتنالبحث،ويذكرالرقموالمرجعالمتعلقبهفيقائمة المراجع.
- ترتبأرقامالمراجعفيقائمةال ً

مراجعبالتسلسل،وذلكبعدمراعاةترتيبالمراجعهجائياًفيالقائمة حسباسمالمؤلفوفقًاللاتي:

أ -إذاكانالمرجعبحثًافيدورية:اسمالباحث(الباحثين)

عنوانالبحثواسمالدورية،رقمالمجلد،رقمالعدد،أرقامالصفحات،سنةالنشر.

ب ذاكانالمرجعكتابا،اسمالمؤلف(المؤلفين)،عنوانالكتاب،اسمالناشروبلدالنشر،سن ةالنشر.

ت إذاكانالمرجعرسالةماجستيرأوأطروحةدكتوراه:

يكتباسمصاحبالبحث،العنوان،يذكررسالةماجستيرأوأطروحةدكتوراهبخطما ئل،اسمالجامعة،السنة.

ث إذاكانالمرجعنشرةأوإحصائيةصادرةعنجهةرسمية:

يكتباسمالجهة،عنوانالتقرير،أرقامالصفحات،سنةالنشر.

- يتراوحعددكلماتالبحثبين 2000و

7000كلمة،وللمجلةأنتنشربحسبتقديراتها،وبصورةاستثنائية،بعضالبحوثوالدراساتالتيتت جاوزهذاالعددمنالكلمات.

- يتمتنسيقالورقةعلىقياس(A4)بحيثيكونحجمونوعالخطكالتالي:
  - نوعالخطفيالأبحاثباللغةالعربيةهو **SimplifiedArabic** ،
  - حجم 16غامقبالنسبةللعنوانالرئيس، 14غامقبالنسبةللعناوينالفرعية،و 14عاديبالنسبةلحجمالمتن.
  - حجم11عاديللجداولوالأشكال،وحجم 9عاديبالنسبةللملخصوالهوامش.
  - نوعالخطفيالأبحاثباللغةالانجليزية،**TimesNewRoman**حجم 14غامقبالنسبةللعنوانالرئيس،حجم

12غامقللعناوينالفرعية،12عاديلمتنالبحثوترقيمالصفحات،

11عاديللجداولوالأشكال، 9عاديللملخصوالهوامش.

- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5)من جميع الجهات.
- وتعتمد" مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكليةوالموضوعية للمجلات الدولية المحكمة.
- والمجلة تصدر بشكل ربع دوري " **كل ثلاث أشهر** "ولها هيئة تحريراختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها.
- وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيهاوالعلاقة بينها وبين الباحثين.
- كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، و الى لائحة معتمدة بالمحكمينفي الاختصاصات كافة .وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والأفريقية.
- حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركزالديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار" مجلة الدراسات الاستراتيجيةوالعسكرية".

فهرس المحتويات:

	الباحث (ين)	عنوان الدراسة	الصفحة
01	أ- عطيه أحمد عطيه السويح	المرور في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية مضيق هرمز نموذجاً Traffic in the Straits used for international navigation Strait of Hormuz as a model	09
02	د/ لبيد عماد أ/ سعود الحاجة	دور خطاب مؤسسات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية	32
03	أ-شلغوم نعيم	العلاقات المدنية - العسكرية ومسألة التحول الديمقراطي في الجزائر. Civil-Military Relations and the Question of Democratic Transition in Algeria.	53
04	أ-فلاح أمينة	الاستراتيجية الامنية الامريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق أسيا: من سياسة التجاهل الى سياسة إعادة التوازن THE NEW USSECURITY STRATEGY IN SOUTHEAST ASIA: FROM BENIGN NEGLECT TO REBALANCE POLICY	71
05	Nouriddin El Idrissi	Les écoles de la géopolitique : Du Friedrich Ratzel à Yves Lacoste	90

"المرور في المضايق المستخدمة للملاحة الدوليةمضيق هرمز نموذجاً"

"Traffic in the Straits used for international navigation Strait of Hormuz as a model "

أ– عطيه أحمد عطيه السويح

Ass - Attia Ahmed Attia Sweih

محاضر مساعد بقسم القانون الدولي العام – كلية القانون – جامعة الجفرة – ليبيا

Assistant Lecturer of Department of Public International Law, Collegeof Law, Al Jufra University, Libya.

الملخص :

استحدثت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982م، نظاماً جديداً للمرور في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية وهو نظام المرور العابر واشترطت أن يكون سريعاً ومتواصلاً وغير معاق، وحددت نظام المرور البريء في حالات معينة وتركت تنظيم المرور في المضايق المنظمة باتفاقيات خاصة، ويُسلط البحث الضوء على تنظيم أنواع المرور في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية وتطبيق ذلك على مضيق هرمز لأهميته في التجارة الدولية، وتهديدات إيران المتكررة بإغلاقه في وجه الملاحة الدولية.

الكلمات المفتاحية: المضايق، المرور، البريء، العابر، المستخدمة، الملاحة.

Summary :

The United Nations Convention on the Law of the Sea, 1982, introduced a new system of traffic in the straits used for international navigation, which is a transit system. , To regulate the types of traffic in the straits used for international navigation, and apply this to the Strait of Hormuz, because of its importance in international trade, and Iran's repeated threats to close it in the face of international navigation.

Keywords: fjords, traffic, innocent, transit, used, navigation.

مقدمـــــــــــــة :

عُرَّف المضيق بأنَّه" الممرالمائي الطبيعي الموصل بين جزأين بحريين والمستخدم للملاحة الدولية والذي لا يزيد اتساعهعن ضعف البحر الإقليمي[1]"، ومن خلال تحليل التعريف السابقنستطيع أن نستنتج ضرورة توافر ثلاثة شروط لإعتبار المضيق دولياً.

أولها طبيعية الممر المائي ويقصد به أنْ يكون المضيق مُتكوناً بشكلٍ طبيعي، ولم يتدخل الإنسان في تكوينه [2]،**ثان** الشروط أنْ يكون مستخدماً للملاحة الدولية بمعنى أن لا يكون المضيق يقع ضمن السيادة الوطنية لدولة معينة [3]، **وثالث** الشروط أنْ لا يزيد اتساع المضيق عن ضعف عرض البحر الإقليمي، وفي حالة ما زاد اتساعه عن ضعف عرض البحر الإقليمي فإن الجزء الواقع خلف البحر الإقليم، لا يمكن اعتباره جزءاً من المضيق، وإنَّما منطقة اقتصادية خالصة تخضع لإحكام تلك المنطقة [4].

<u>فرضية وتساؤلات البحث :</u> ينطلق البحث من فرضية مفاداها أنْ حرية الملاحة البحرية والتحليق في المضايق الدولية مكفولة في جميع قواعد القانون الدولي ، سواءً أكانت قواعد عرفية أم قواعد اتفاقية ، وبالتالي يُعْتبر مضيق هرمز حسب التوصيف القانوني الدولي ممراً بحرياً مفتوحاً لجميع السفن ، وإنَّ السفن الملتزمة بقواعد القانون الدولي لها الحق في المرور في المضيق ، ولا يمكن بحال من الأحوال منعها من المرور ، إلاّ إذا ارتكبت مخالفات قانونية وفقاً للقانون الدولي ، ويثير البحث عدة تساؤلات منها ما هو الوضع القانوني للمرور والتحليق في مضيق هرمز في الوقت الراهن ؟ وما هو التكييف القانوني السليم لبعض الوقائع الحاصلة أخيراً في المضيق مثل احتجاز الناقلة البريطانية أو استهداف بعض السفن أثناء مروها في المضيق؟ وما مدى إمكانية إغلاق المضيق أمام الملاحة البحرية من قبل إيران؟

---

[1]– عصام العطية، القانون الدولي العام، الناشر وزارة التعليم والبحث العلمي، بغداد، العراق، الطبعة الخامسة، سنة 1992م، ص 26.

[2]– لغيمة فضيلة،أنظمة المرور في البحار، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري – تيزي وزر – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، فرع النشاطات البحري والنشاطات الساحلية، سنة 2016م– ص 76 .

[3]– عبد الاله دريف، مكانة المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين مقتضيات القانون الدولي ومتغيرات العلاقات الدولية –دراسةحالة مضيق جبل طارق، الناشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين – ألمانيا ، سنة 2017 م، ص ص33–34.

[4]– جعفر خزعل جاسم الربيعي، القواعد الدولية للملاحة في المضايق الدولية، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد 20، سنة 2005م،ص ص 149–150

أهمية البحث: تُمثل المضايق أهمية كبرى لجميعِ الدول من الناحية الاقتصادية والعسكرية،فمن الناحية الاقتصادية تُعْتبر المضايق طُرقاً ميسرة وسريعة لنقل البضائع المختلفة تجنب اقتصاديات الدول التكاليف الباهظة للنقل البحري، ومن الناحية العسكرية تمثل مصدراً للأمن الوطني للدولة المضايقة، ومصدر نفوذ للدول الكبرى التي تمتلك الأساطيل البحرية، لذلك لابد من دراسة نظام المرور فيها وفقاً لاتفاقية قانون البحار لسنة 1982م، ومحاولة توضيح القواعد القانونية التي وضعتها الاتفاقية، وتطبيق تلك القواعد والأحكام على مضيق هرمز.

أهداف البحث: يهدف البحث إلىتوضيح نظام المرور العابر في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، من خلال تبين مفهومه وحقوق وواجبات الدول المشاطئة للمضيق وواجبات وحقوق السفن والطائرات المارة مروراً عابراً في المضيق، وتوضيح نظام المرور البريء في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م من خلال توضيح مفهومه وحقوق وواجبات الدول المشاطئة للمضيق وواجبات وحقوق السفن والطائرات المارة مروراً بريئاً في المضيق، والإشارة إلىبعض المضايق المنظمة باتفاقيات خاصة، وتخرج من نطاق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، وتبين الأحكام القانونية التي تحكم الملاحة في مضيق هرمز.

أسباب اختيار الموضوع : السبب الرئيسي في اختياري لموضوع البحث، هو محاولة توضيح ودراسة الجوانب القانونية للملاحة في المضايق الدولية مع دراسة حالة مضيق هرمز، نظراً لمّا يمثله هذا المضيق من أهمية استراتيجية كبيرة لأغلب دول العالم ، وأيضاً ما يثار حوله من إشكاليات قانونية للملاحة في الوقت الراهن ، وما حصل فيه من وقائع وأحداث تحتاج لتأصيل قانوني سليم بعيداً عن التوجهات السياسية المختلفة .

منهجية البحث: اعتمدت في هذا البحث، على **المنهج التحليلي التأصيلي** من خلال تحليل نصوص اتفاقية قانون البحار الجديد لسنة 1982م المتعلق بتنظيم كيفية المرور في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية.

واستخدمت **المنهج المقارن**لكي أقارن بين نصوص اتفاقية قانون البحار لسنة 1982م، والوضع قبل الاتفاقية في العرف الدولي والفقه الدولي التقليدي والقضاء الدوليوالاتفاقيات الدولية الأخرى.

الدراسات السابقة : في الحقيقة هناك عدة أبحاث، ودراسات قانونية سابقة حول مضيق هرمز منها ما يقترب من هذه الدارسة من حيث التكييف القانوني للمرور في المضيق، ومن هذه الدراسات أولاً الدراسة التي قامت بها سلمى عدنان محمد " **مضيق هرمز بين الأهمية الاستراتيجية وخطر النزاعات الدولية** " مجلة شواطئ، جامعة البصرة ، عدد آيار، سنة 2008موثانيامقالوسام الدين العكلة " **النظام القانوني للمضيق الدولي دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي**" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، سنة 2011م، وثالثاً بحث عبد القادر الأقرع " **التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز ومدى شرعيته** " المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 72، سنة 2016م،ورابعاً دراسة هديل صالح الجنابي "**النظام القانوني الدولي لمضيق هرمز وأهميته في التجارة النفطية**" مجلة كلية القانون، الجامعة المستنصرية ، عدد 2 سنة 2019م ، وخامساً بحث ياسمين كامل منصور عمر "**التنظيم القانوني للملاحة في المضايق الدولية دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانوني الدولي**" بحث منشور على موقع مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان، وأخيراً دراسة على العلوني" **التكييف القانوني للمضايق الدولية مع أخذ مضيق هرمز كنموذج**"بحث منشور على موقع المواطنة المتساوية .

إشكالية البحث:تظهر إشكالية البحث الرئيسية في **مدى التوافق في قواعد اتفاقية قانون البحار لسنة 1982م بين مصالح الدول الكبرىالتي تنادي بحرية الملاحة في المضايق، ومصالح الدول الناميةالتي تنادي بضرورة تقييد الملاحة بقيود قانونية معينة حفاظاً على سيادتها وأمنها الوطني؟ومدى إمكانية إغلاق مضيق هرمز من الناحية القانونية من قبل إيران؟**

وسأتناول الإشكالية السابقة وفقاً للخطة التالي:

الفرع الأول: القواعد القانونية العامة للملاحة في المضايق.

الفرع الثاني: القواعد القانونية للملاحةفي مضيق هرمز.

الفرع الأول: القواعد القانونية العامة للملاحة في المضايق

نَظمت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المرور في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بطرقتين هما المرور العابر والمرور البريءويُعْتبرنظام المرور العابر من الأنظمة المستحدثةفي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م وجاء كمحاولة للتوفيق بين الإتجاهات المتعارضة التي ظهرت أثناء المناقشات في المؤتمر الثالث لقانون البحار، و ظهر أثناء مناقشة مسألة العبور في المضايقفي المؤتمر الثالث لقانون البحار، اتجاهان، الاتجاه الأول تزعمته الدول المضائقية، وكان ينادي بعدم اطلاق حرية الملاحة في المضايق، وضرورة الإكتفاء بنظام المرور البريء وما يعطيه من صلاحيات للدولة الساحلية، الاتجاه الثاني وتزعمته الدول الكبرى صاحبة الأساطيل العملاقة ونادت فيه بضرورة فتح المضايق أمام الملاحة الدولية من أجل ضمان تدفق السلع والمنتجات المختلفة عبر البحار.

عَرّفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م المرور العابر في المادة (38) فقرة (2)"هو أن تمارس وفقاً لهذا الجزء حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل السريع في المضيق بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة".

ويبدو من خلال قراءة المادة السابقة، أنّ المرور العابر يتطلب توافر شروط معنية في حالة الإخلال بأحدها، لا نكون أمام مرورٍ عابرٍ، وهذه الشُروط، يُمكن ذكرها على النحو التالي:الموقع الجغرافي المعين وعدم إمكانية إعاقة المرور وأن يكون المرور متواصلاً وسريعاً.

وحسب نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، المرور العابريكون في المضيق الموصل بين بحر عال وبحر عال آخر أو بين بحر عال ومنطقة اقتصادية خالصة، أو بين منطقتين اقتصاديتين خالصتين وعلى هذا الأساس فإن المرور العابر لا يكون في مضيق يربط بين بحريين إقليمين، أو بين بحر عال وبحر إقليمي، أو بين منطقة اقتصادية خالصة وبحر إقليمي[1].

ومن ضمن متطلبات المادة (38) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، عدم إعاقة المرور، ومصدر الإعاقة يختلف من حالة لأخرى فالإعاقة قد تأتي من قبل الدول

[1]- عبد الاله دريف، مرجع سابق، ص 84 .

المشاطئةللمضيق، وقد تأتي من قبل السفن المارة في المضيق، والإعاقة قد تكون مشروعة في بعض الأحيان[1].

فالإعاقة من قبل الدول المشاطئة، تكون ، بإقامة الحواجز التمييزية، وعدم المساواة بين السفن الأجنبية في حالة الدخول والخروج من المضيق، وأيضاً عدم الإعلان الواجب على الممرات البحرية المستخدمة للملاحة[2]، وفرض رسوم وضرائب على مرور السفن عبر المضيق، إلاَّ إذا كانت هذه الرسوم مقابل بعض الخدمات المقدمة للسفن أثناء مروها في المضيق مروراً عابراً، مثل خدمات الإرشاد والمساعدة والصيانة، والإعاقة من قبل السفن المارة، تكون ناتجة عن حوادث التصادم، أو ممارسة أعمال غير مشروعة أثناء المرور مثل القراصنة، وفي حالة إقامة الدول المشاطئة للمضيق منشآت من أجل سلامة الملاحة البحرية، وتكون الإعاقة مشروعة أيضاً في حالة إزالة أو صيانة أو ترميم الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة داخل الممرات البحرية المستخدمة للملاحة الدولية [3]، وفي حالة إيقاف المرور حال كون المرور يُشكل خطراً على سلامة وأمن الدولة المشاطئة للمضيق[4].

واشتراطاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، المرور المتواصل والسريع لا يمنع السفن من الدخول أو المغادرة أو العودة من الدول المشاطئة للمضيق، مع ضرورة مراعاة شروط وقوانين تلك الدول[5]، والمادة(38)من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، لم تُفرّق في العبور بين سفينة حربية وتجارية ولا بين سفينة فوق الماء أو غواصة تحت الماءولا طائرة تحلق فوق المضيقبشرط أن يكون المرور سريعاً ومتواصلاً،ويجب أن يكون المرور والتحليق على أساس المساواة بين جميع السفن والطائرات [6].

والمرور العابر، لا ينطبق على المضيق المشكل بجزيرة تابعة للدولة المشاطئة للمضيق وبين يابسة هذا الدولة بشرط أن يكون هناك ممر في اتجاه البحر في أعالي البحار أو في منطقة

---

[1]- المرجع السابق ، ص 85.

[2]- عبد الاله دريف، مرجع سابق، ص 85 .

[3]- المادة 112-113، من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م.

[4]- عبد الاله دريف، مرجع سابق ، ص 86.

[5]- عبد المعز عبد الغفار نجم، الإتجاهات الحديثة في القانون الدولي الجديد للبحار، دون ذكر الناشر، سنة 2006، ص 56.

[6] - عامر ماجد العجمي، رنا عبود، نظام المرور العابر في المضايق الدولية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16، العدد 1، سنة 2019، ص 65 .

اقتصادية خالصة يكون ملائماً بقدر ممثل من حيث الخصائص الملاحية والهيدروغرافية المحددة من قبل المنظمة الدولية للملاحة البحرية[1].

والمرور العابر، في البداية كان لا ينطبق على مضيق جبل طارق، الواصل بين البحر الأبيض المتوسط، والمحيط الأطلسي، ولا الذي لا يزيد اتساعه على 24 ميلاً بحرياً، وهو المدخل الطبيعي للسفن عبر البحر الأبيض المتوسط إلى جنوب أوروبا والشرق الأوسط، وحرية الملاحة عبر مضيق جبل طارق، قُررت منذ وقت طويل فبموجب الاتفاق البريطاني الفرنسي المبرم في سنة 1904م نص الاتفاق على ضمان حرية الملاحة في المضيق ومنع إقامة أية تحصينات عسكرية في المضيق [2]، ولكن منذ تصديق المغربعلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، أصبح مضيق جبل طارق خاضع لنظام المرور العابر لأنه يصل بين المنطقة الاقتصادية الخالصة للمغرب في البحر الأبيض المتوسط، والمنطقة الاقتصادية الخالصة لإسبانيا والبرتغال والمغرب في المحيط الأطلسي، وبهذا يكون داخل في نص المادة (37) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م[3].

إنَّ المرور العابر، لا ينطبق على المضايق التركية، وهي مضيق البوسفور، وهو الموصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ، والدردنيل، وهو الرابط بين بحر إيجهوبحر مرمرة، و يصل القارة الأوروبية بالقارة الأسيوية، إنَّ المضيقين في البداية كانا تحت سيطرة تركيا، ولكنها وتحت ضغط من روسيا، قَبلت عقد اتفاقية، وافقت على إثرها أن يصبح المضيقين مفتوحين أمام الملاحة الدولية ، وفي عام 1936 م، تم عقد اتفاقية أخري، لتنظيم المرور في المضايق التركية، وتم النص على حرية الملاحة، ولكن بقيود معينة لصالح الدولة التركية، وتم النص على حظر تسليح المضيق .

أمَّا بخصوص المرور في المضايق التركية فيجب التفريق بين المرور في وقت السلم والحرب، ففي وقت السلم يكون المرور مفتوحاً لجميع الدول، أمّا في وقت الحرب، فيجب التفريق إذا ما

---

[1]– وسام الدين العكلة، النظام القانوني للمضيق الدولي دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، سنة 2011، ص 324.

[2]– ساسي سالم الحاج، قانون البحار الجديد بين التقليد والتجديد، الناشر معهد الانماء العربي، دون ذكر مكان النشر، دون ذكر الطبعة ، ص 147.

[3]– عامر ماجد العجمي، رنا عبود، مرجع سابق، ص 74 .

كانت تركيا طرفاً في الحرب أم لا، ففي حالة كون تركيا طرفاً في الحرب، فيحق لها منع مرور أي سفينة، سواءً أكانت سفينة تابعة للعدو أم غير تابعة له، وفي حالة كون تركيا غير طرف في الحرب ، فلا يحق لها منع السفن التجارية من المرور، وأيضاً تسمح للسفن الحربية بالمرور بشرط وجود معاهدة للمساعدة المتبادلة بين دولة علم السفينة وتركيا[1].

وفيما يخص الوضع القانوني في مضيق تيران، الواقع في مدخل خليج العقبة، ويصل بينه وبين البحر الأحمر، ومدى إمكانية تطبيق نظام المرور العابر عليه ؟ فإنه وبالرجوع لنص المادة (35) فقرة (3) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م " أو النظام القانوني في المضايق التي تنظم المرور فيها ، كلياً أو جزئياً، اتفاقيات دولية قائمة ونافذة منذ زمن طويل، ومتصلة على وجه التحديد بمثل هذه المضايق ."

في الحقيقة، إنَّ اسرائيل تصر على عدم انطباق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، على مضيق تيران، على أساس أن هذا المضيق تحكمه معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وبالرجوع لنص المادة(5) فقرة(2) من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية "يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي، كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة " [2]نجد أن نظام المرور المقرر في المادة السابقة، يتفق من حيث المضمون ، مع ما جاء في المادة (38) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، من حيث حرية الملاحة، وعدم إمكانية إعاقة المرور، ونستطيع القول، أن مضيق تيران، يخضع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، ولا يخضع لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، لعدم دخول المملكة العربية السعودية والأردن في الاتفاقية، وهما من الدول المشاطئة للمضيق، وأيضاً لعدم نافذة الاتفاقية منذ وقت بعيد، وهي ما يخالف الشروط المطلوبة في المادة (35) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م[3].

---

[1]– المرجع السابق، نفس الصفحة .

[2]– اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية 1979م.

[3]– صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبحار، دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م ، الناشر دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، دون ذكر السنة ، ص 183.

وفيما يخص المرور في المضايق الموجودة في المياه الأرخبيلية [1]، وبالرجوع إلى نص المادة (53) فقرة (3) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م"المرور في الممرات البحرية الأرخبيلية هو أنَّ تمارس وفقاً لهذه الاتفاقية حقوق الملاحة والتحليق بالطريقة العادية لغرض وحيد هو المرور العابر المتواصل السريع غير المعاق بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة"[2]

ويتضح من خلال النص السابق، أنَّ المضايق في المياه الأرخبيلية، تَخضع لنظام المرور العابر، في حال كونها، لا تخضع لاتفاقية نافذة منذ وقت طويل، حسب الشروط الموجودة في نص المادة (35) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م

ويُعْتبر نظام المرور البريء من الأنظمة القديمة، فقد تم النص عليه في اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة الملاصقة لسنة 1958م[3]، وله جدور تاريخية، سواءً في العرف الدولي، والقضاء الدولي، ويتمثل موقف القضاء الدولي، في القضية الشهيرة التي عرضت على محكمة العدل الدولية سنة 1949م، والمعروفة بقضية كورفر، بين بريطانيا وألبانيا، وتتلخص وقائعها، في "مرور بعض السفن الحربية البريطانية عند مضيق كورفر، فأصيبت بارجتان بريطانيتان بأضرار نتيجة الألغام المبثوثة فيه، فقامت السفن البريطانية، بإزالة الألغام دون إذن مسبق من ألبانيا، وقد كان من ضمن الأسئلة المطروحة على محكمة العدل الدولية، هي مدى أحقية السفن الحربية البريطانية بالمرور عبر مضيق كورفر، قبل الحصول على إذن مسبق من دولة ألبانيا ؟ وكاعتراف بحق المرور البريء للسفن الحربية البريطانية فقد جاء في حيثيات الحكم، أنه من المقرر بصفة عامة، ومن الموافق للعرف الدولي، أن الدول تملك في وقت السلم حق تمرير سفنها من المضايق المستخدمة للملاحة الدولية، والتي تربط بين جزأين من البحار العامة، دون الحاجة للحصول على موافقة من الدول المجاورة للمضيق مادام المضيق يصل بين جزأين من

[1] – الأرخبيل هو "مجموعة من الجزر بما في ذلك أجزاء من الجزر والمياه الواصلة بينها والمعالم الطبيعية الأخرى التي يكون الترابط فيها وثيقاً إلى حد تشكل معه هذه الجزر والمياه والمعالم الطبيعية الأخرى كياناً جغرافياً واقتصادياً وسياسياً قائماً بذاته أو التي اعتبرت كذلك تاريخياً " المادة (46) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م .

[2] – اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م .

[3] – المادة (16) الفقرة (4) من اتفاقية جنيف لسنة 1958م ، حول البحر الإقليمي والمنطقة الملاصقة .

أعالي البحار[1]، ونصت عليه أيضاً اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، واعتبرته استثناء على نظام المرور العابر، وحددت حالاته على سبيل الحصر .

وعَرّفت المادة(14)من اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة الملاصقة لسنة 1958م، المرور البريء بأنّه "مرور السفن المدنية في البحر الإقليمي لدولة ما بدون عائق، ومع إمكانية الوقوف والرسو في المياه الإقليمية في الحدود التي تستلزمها الملاحة العادية، أو إذا اقتضت القوة القاهرة أو حالة خطيرة".

وبالرجوع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، نجدها في المادة (19) فقرة (1) لم تضف شيئاً على تعريف اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة الملاصقة 1958م، وعرفّت المرور البريء بأنه "يكون المرور بريئاً مادام لا يضر بسلم الدولة الساحلية، أو بحسن نظامها أو بأمنها، ويتم هذا المرور طبقاً لهذه الاتفاقية ولقواعد القانون الدولي الأخرى" إلاّ أنّها في الفقرة(2) من المادة(19) نصّت على بعض الأفعال التي يمكن اعتبار الإتيان بها يجعل المرور غير بريء، وهذ الأفعال هي، "التهديد بالقوة أو الاستعمال لها ضد سيادة الدولة الساحلية أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى إنتهاكاً لمبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وأي مناورات أو تدريب بأسلحة من أي نوع، وأي عمل يهدف إلى جمع معلومات تضر بدفاع الدولة الساحلية أو أمنها، وأي عمل عدائي يهدف إلى المساس بدفاع الدولة الساحلية أو أمنها، وإطلاق أي طائرة أو إنزالها أو تحميلها، وإطلاق أي جهاز عسكري أو إنزاله أو تحميله، وتحميل أو أنزال أي سلعة أو عملة أو شخص خلاف لقوانين الأنظمة الدولة الساحلية الجمركية أو الضريبية أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة، وأي عمل من أعمال التلويث المقصود والخطير يخالف هذه الاتفاقية، وأي عمل من أنشطة صيد السمك، والقيام بأنشطة بحث أو مسح، وأي فعل يهدف إلى التدخل في عمل أي من شبكات المواصلات أو من المرافق أو المنشأت الأخرى للدولة الساحلية، وأي نشاط آخر ليس له علاقة بالمرور".

[1]– ساسي سالم الحاج ، مرجع سابق ، ص 124.

ويلاحظ أنَّ القائمة السابقة، ليست حصرية، وإنّما جاءت مفتوحة، مما يؤدي إلى منازعات في تفسيرها، فما يكون عند الدولة الساحلية فعلاً غير مشروعٍ ويترتب عليه مروراً غير بريء، قد لا يكون كذلك عند دولة علم السفينة [1].

واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م ، حددت الحالات التي يكون فيها المرور في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بريئاً[2]

ونصت المادة (38) فقرة (1) " تتمتع جميع السفن والطائرات في المضايق المشار إليها في المادة (37)[3] بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يعاق ، إلاَّ أنَّ المرور العابر لا ينطبق إذا كان المضيق مشكلاً بجزيرة للدولة المشاطئة للمضيق وبر هذه الدولة ووجد في اتجاه البحر من الجزيرة طريق في أعالي البحار أو طريق في منطقة اقتصادية خالصة يكون ملائماً بقدر مماثل من حيث الخصائص الملاحية والهيدروغرافية"[4].

وحسب النص السابق، فإنَّ أول حالة، ينطبق عليها المرور البريء في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية، هي المضايق الرابطة بين بحر عالي أو منطقة اقتصادية خالصة، وبين جزء آخر من بحر عالي أو منطقة اقتصادية خالصة، ويجب أن يكون في البحر العالي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة، طريق أوممر بحري له نفس الخصائص الملاحية الموجودة في الممر الذي يقع بين ساحل الدولة المشاطئة للمضيق وبر الجزيرة التي تتبعها[5].

وبناءً على الشروط السابقة، فقد أصبح نظام المرور البريء في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية ، ينطبق على مضيق مسينا في إيطاليا ، الذي يفصل شبه جزيرة إيطاليا وجزيرة صقليا ، ومضيق زنزيبار بين سواحل تنزانيا وجزر بمباوزنزيبار ، وأيضاً مضيق كورفر[6] .

---

[1]– محمد هواش، ريم عبود، محمد هواش ، ريم عبود ، القانون الدولي للبحار، الناشر الجامعة الافتراضية السورية ، دمشق ، سنة 2018 ، ، ص 31.

[2]– نص المادة (38) فقرة (1) نص المادة (45) فقرة (1) (ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م .

[3]– تنص المادة (37) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، على " ينطبق هذا الفرع على المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة "

[4]– اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م .

[5]– عبد الاله دريف، مرجع سابق، ص 94 .

[6]– لغيمة فضيلة ، مرجع سابق، ص 71.

ونصت المادة(45) فقرة(1)(ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، "أو الموجودة بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، وبين البحر الإقليمي لدولة أجنبية" وجاء هذا الاستثناء على نظام المرور العابر في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية من أجل التطبيق على مضيق تيران البوابة الوحيدة لخليج العقبة [1]، ولذلك يسمى بشرط العقبة ، وجاء من أجل معالجة النزاع القائم بين إسرائيل والعرب ، وامتناع الدول العربية عن التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م ، أو الإنضمام إليها[2] .

ونصت المادة(45) فقرة (2) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، على عدم إمكانية إيقاف المرور البريء في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية، وهو بذلك يختلف عن نظام المرور البريء في البحر الإقليمي الذي يمكن إيقافه في حالة توافر شروط معنية[3] .

ونصت المادة(21) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، على مجموعة من الحقوق للدولة الساحلية، تسطيع ممارستها على السفن وعلى الممرات البحرية، أثناء المرور البريء في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية.

ونصت الفقرة(1) (أ)من المادة(21)على حق "تأمين سلامة الملاحة،وتنظيم حركة المرور البحري" ويكون تأمين الملاحة البحرية في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية، عن طريق تعيين ورسم الممرات البحرية، ورسم الخرائط البحرية عن طريق قواعد القانون الدولي، وبالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية[4]، ويجب على الدولة المشاطئة للمضيق الإعلان عن هذه الممرات والخرائط، وتعميمها على كآفة السفن الأجنبية بوقتٍ كآفٍ، من أجل معرفتها والتقييد بها[5].

ونصت الفقرة(1) (ب) من المادة (21) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م على " حماية وسائل تيسير الملاحة والتسهيلات الملاحية وغير ذلك من المرافق والمنشآت " وهو

---

[1]– عبد الاله دريف، مرجع سابق، ص 97 .

[2] – لغيمة فضيلة ، مرجع سابق، ص 71.

[3]– شروط إيقاف المرور البريء في البحر الإقليمي، شرط المدة، ومنطقة الإيقاف، حالات الإيقاف، عدم التمييز، المادة (25) فقرة (3) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م .

[4]– المنظمة البحرية الدولية هي "هي منظمة بحرية دولية، تأسست في سنة 1948 م، تحت اسم المنظمة البحرية الاستشارية، ومقرها في لندن، وتهدف إلى، تحسين الأمان في البحار، ومكافحة التلوث البحري، إرساء نظام لتعويض الأشخاص الذين يكابدون خسائر مالية بسب التلوث البحري، وتأسيس نظام دولي لنداءات الاستغاثة وعمليات البحث والإنقاذ .

[5]– محمد هواش ، ريم عبود ، مرجع سابق ، ص 41.

يقترب من البند السابق ، فحماية وسائل الملاحة في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية من شأنه أن يعود بالنفع على السفن الأجنبية والدولة الساحلية في نفس الوقت ، دون أن يكون سبباً في إعاقة المرور البريء في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية .

ونصت الفقرة(1)(ج) من المادة (21) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م على " حماية الكابلات وخطوط الأنابيب " فمن حق الدولة المشاطئةللمضيق ، حماية الكابلات والأنابيب ، المثبتة داخل الممر المائي للمضيق ، وذلك بوضع العاملات المميزة لهذه الكابلات ، واجبار السفن على السير وفقا لهذه العلامات.

ونصت الفقرة (1) (د،هـ،و) من المادة(21) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م على" حفظ الموارد الحيَّة ومنع خرق قوانين وأنظمة الدولة الساحلية المتعلقة بمصائد الأسماك والحفاظ على بيئة الدولة الساحلية ومنع تلوثها وخفضه والسيطرة عليه " يحق للدولة المشاطئة للمضيق القيام بسن القوانين، والأنظمة التي تحافظ على الأحياء البحرية، من خلال تنظيم أوقات الصيد، ومنع صيد بعض الأنواع في أوقات معينة ، وتحدد الأشخاص والجهات التي لها حق الصيد داخل المضيق، ومنع تلويث المضيق، من مصادر التلويث سواءً أكانت مخلفات صناعية سائلة أم كيمائية، وسواءً التلوث الناتج عن تفريغ السفن للمياه الصبورة وغسل الصهاريج، والنفط المتسرب أثناء عملية الشحن والتفريغ، والتسرب الناتج عن عيوب في هيكل السفينة، وعناصر الوقود والزيوت المتسربة من قاع غرف الآلات[1] .

ونصت الفقرة(1)(ز) من المادة (21) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، على" البحث العلمي البحري وأعمال المسح الهيدرواغي" تستطيع الدولة المشاطئة للمضيق أن تقوم بعمليات البحث العلمي البحري، من أجل تجميع المعلومات والإحصائيات من أجل المحافظة على الموارد الحية من الانقراض والتلوث، والدولة المشاطئة للمضيق، لها حق اختيار وتحديد الأشخاص والجهات الذين لهم حق القيام بهذه العمليات[2].

[1]– لغيمة فضيلة ، مرجع سابق ، ص 69.

[2]– ساسي سالم الحاج ، مرجع سبق ذكره ، 44.

ونصت الفقرة(1)(ح) من المادة(21) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، على "منع خرق قوانين وأنظمة الدولة الساحلية الجمركية أو الضريبة أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة "للدولة المشاطئة للمضيق اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لمنع خرق قوانينها المتعلقة بالجمارك، والمتعلقة بالضرائب، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، ومنع انتهاك قوانين الصحة المتعلقة بالمحافظة على الصحة العامة، ومنع انتشار الأوبئة والأمراض[1] .

الفرع الثاني: القواعد الخاصة للملاحة في مضيق هرمز

يُعتبر مضيق هرمز من أهم المضايق المستخدمة للملاحة الدولية، وهو يعتبر المدخل الوحيد للخليج العربي، ويثير في الوقت الراهن إشكاليات كثيرةبين دولة إيران المشاطئة للمضيق وبين الدول الآسيوية والغربية المستخدم للمضيق في نقل النفط من الخليج العربي، ويقع مضيق هرمزبين دولتين هما إيران وعمان ويتراوح اتساعه بين 35 إلى 60 ميلاً بحرياً، ويوجد بالمضيق العديد من الجزز منها أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وقشم وهنجام وهرمز وسلامة[2].

ويعتبر الممر الملاحي المار بجوار سلطنة عمان بين جزيرتي لارك وقوين الكبرى أكبر ممر ملاحي داخل المضيق [3]، وأهمية مضيق هرمز جعلته مسرحاً لتصارع الدول الكبرى من أجل السيطرة على المضيق وعليه خضع المضيق للاحتلال البرتغالي من سنة 1508م إلى سنة 1622م، وخضع من سنة 1622م إلى سنة 1971م للاحتلال البريطاني[4]، وفي الوقت الراهن يُعتبر مسرحاً للنزاع الإيراني الأميركي .

ويُعتبر مضيق هرمز، ممر بحري هام لنقل النفط الخام، والغاز من دولة السعودية والأمارات وسلطنة عمان وقطر وإيران، أن حوالي 40% من تداول النفط العالمي يتم عبر هذا المضيق،

---

[1]- المرجع السابق ، ص 46.

[2]- عبد القادر الأقرع، التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز ومدى شرعيته، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 72، سنة 2016، ص 25.

[3]- إبراهيم محمد العناني، النظام القانوني للملاحة عبر المضايق الدولية، مجلة شؤون عربية، عدد 7، سنة 1992، ص154.

[4]- سلمى عدنان محمد، مضيق هرمز بين الأهمية الاستراتيجية وخطر النزاعات الدولية، مجلة شواطئ ، جامعة البصرة ، عدد آيار ، سنة 2008م، ص 25.

وأيضاً يعتبر طريق هام في تجارة السلع الأخرى مثل الحبوب والمواد المصنعة القادمة لدول الخليج من الدول الأسيوية والدول الأوربية[1].

ومضيق هرمز له أهمية كبيرة في استقرار الاقتصاد العالمي، ففي حالة نفذت إيران تهديدها بإغلاق المضيق أمام الملاحة الدولية، فإن نتائج ذلك ستكون وخيمة على الاقتصاد العالمي، وعلى دولة إيران نفسها المعتمدة اعتماداً كبيراً على المضيق في تصدير النفط الخام وفي استيراد مختلف البضائع والمنتجات.

وفيما يتعلق بالأحكام القانونية للملاحة في مضيق هرمز، في البداية وقبل صدور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982مكانت تحكم الملاحة في المضيق القواعد العرفية، والمجسدة في حكم محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفر 1949م، حيث نص الحكم على أنّ المرور في المضيق المستخدم للملاحة الدولية، والموصل بين بحرين عالييّن لا يمكن ايقافه، وبعد صدور اتفاقية جنيف 1958م للبحر الإقليمي والمنطقة الملاصقة، نصت في المادة (16) على نظام المرور البريء، وهو حق لجميع السفن التجارية والخاصة والحربية والعامة، ونصت أيضاً على أن نظام المرور البريء يطبق على المضايق الموصلة بين بحر عال وبحر عال آخر أو بحر إقليمي، ونظام المرور البريء المطبق على مضيق هرمز في اتفاقية جنيف 1958م للبحر الاقليمي والمنطقة الملاصقة، هو المرور السريع والمتواصل والذي لا يسبب أضراراً للدولة المشاطئة للمضيق، ويحق للدولة المشاطئة للمضيق ممارسة بعض الحقوق المتمثلة في تنظيم الممرات البحرية، وممارسة سلطات الجمارك، ومراقبة التلوث، ومراقبة الهجرة غير الشرعية .

وبعد صّدور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1892م، نَظّمت المرور في المضايق في المادة (37) حيث نصت (ينطبق هذا الفرع على المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار ومنطقة اقتصادية خالصة) ويُلاحظ على نص المادة (37) أنّه استبدال نظام المرور البريء الموجود في اتفاقية جنيف 1958م للبحر الأقليمي والمنطقة الملاصقة بنظام المرور العابر، واشترطت المادة (37) لكي يمكن تطبيق نظام المرور العابر أن يكون المضيق موصل بين بحر عالي

[1] المرجع السابق ، 95.

وبحر عالي آخر، وهذا الشرط منطبق على مضيق هرمز، لأنه موصل بين مياه الخليج العربي من جهة وبين خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة آخر[1].

ونظام المرور العابر المطبق على مضيق هرمز، هو المرور السريع والمتواصل وغير المعاق ، فلا يحق للدول المشاطئة لمضيق هرمز أن تقف المرور فيه أمام السفن الأجنبية سواءً أكانت حربية أم خاصة، ولا يحق وفقاً للقانون الدولي لدولة إيران التهديد بإغلاق المضيق، لخضوعه لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982م، حتى وإنْ كانت إيران وقعت الاتفاقية فقط ولم تُصدق عليها إلى الآن ، وتلتزم الدول المشاطئة لمضيق هرمز بتعين الممرات البحرية الصالحة للملاحة وتغيير هذه الممرات من أجل سلامة السفن والإعلان عن ذلك بشكل صريح ، و يجب عليها أيضاً عدم التمييز بين السفن المارة في المضيق ، والعمل على تحسين الخدمات الملاحية، ويجب على السفن المارة في مضيق هرمز احترام القوانين والأنظمة الموضوعة من قبل الدول المشاطئة للمضيق لضمان أمنها وسلامتها والامتناع عن أي عمل مخالف للمرور العابر[2] .

ونصت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م على مجموعة من الواجبات يجب على السفن التقييد بها أثناء المرور العابر في مضيق هرمز منها، أن تمضي دون إبطاء خلال المضيق ويقصد بذلك أن السفينة يجب عليها أن تجري في المضيق بالسرعة الآلية المعتادة وبما يتناسب مع الظروف الجوية والتقنية والبحريةوعدم الوقوف والرسو داخل الممر المائي لمضيق هرمز لا يمنع السفن من التوقف في حالة وجود قوة قاهرة أو ضرورة بحرية، ويجب على السفن المارة في مضيق هرمز أيضاً الإمتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد الدولة المشاطئة بما يخالف المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة فميثاق الأمم المتحدة حرّم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة ، وبناءً عليه لا يمكن للسفن في المارة في المضيق أن تهدد سلامة الدولة المشاطئة له وذلك بالإتيان بأفعال تهدد الدولة المشاطئة مثل الاستعراضات العسكرية والمناورات العسكرية والتدريبات العسكرية ولكن يجب

[1]– بدرية عبد الله العوضي، الأحكام العامة في القانون الدولي مع دراسة تطبيقية على الخليج العربي، الطبعة الأولي، الكويت، سنة 1988م، ص 96.

[2]– هديل صالح الجنابي، النظام القانوني الدولي لمضيق هرمز وأهميته في التجارة النفطية، مجلة كلية القانون، الجامعة المستنصرية ، عدد 2 سنة 2019م، ص 64.

التنبه أن مرور القطع العسكرية للدول الأجنبية من خلال مضيق هرمز لا يعتبر تهديد باستخدام القوة في حالة ما كانت هذه القطع ملتزمة بكل شروط ومتطلبات المرور العابر[1].

وعلى السفن المارة في مضيق هرمز الإمتناع عن القيام بأي فعل من الأفعال التي لا تستلزمها طبيعة المرور العابر، مثل القيام بالصيد بدون إذن مسبق من الدولة المشاطئة للمضيق أو القيام بإنزال أو تحميل سلعة مخالفةً لقوانين وأنظمة الدولة المشاطئةللمضيق ، أو القيام بإنزال شخص أو إطلاق طائرة بشكلٍ مخالفٍ للأعراف والقوانين البحرية المعمول بها في هذا الخصوص[2].

ويجب على السفن المارة في مضيق هرمز الامتثال للقوانين والأنظمة والإجراءات المعمول بها من أجل تنظيم الممرات البحرية ، ومنع المصادمات البحرية، نظراً لخطورة التصادم البحري وما ينجم عنه من مشاكل تتعلق بتعطيل الملاحة في الممر المائي للمضيق، وأيضاً ما ينجم عنه من أضرار للبيئة البحرية وخصوصاً إذا ما كان التصادم بين ناقلات نفط ، ويجب على السفن المارة في مضيق هرمز الامتثال لإجراءات منع تلويث البيئة البحرية المنصوص عليها في اتفاقية حماية المياه في البحار لسنة 1974م وذلك من خلال الإلتزام بتركيب معدات منع ومراقبة تلويث البيئة البحرية[3].

ونصت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م على مجموعة من الحقوق للسفن المارة في مضيق هرمز يجب على الدول المشاطئة له السماح لها بالتمتع بها ومنها، الحق في المرور عبر المضيق في أي وقت حتى وإنْ كانت إحدى الدول المشاطئة للمضيق في حالة حرب بشرط أن تكون السفن المارة تتبع دولاً محايدة لا علاقة لها بالحرب ، وللسفن المستخدمة لمضيق هرمز الحق في الحصول على الخرائط اللازمة للممرات البحرية ، ولها الحق أيضاً الحصول على المعلومات الكافية من قبل الدول المشاطئة للمضيق في حالة تغيير أو تعديل الممرات البحرية[4]

[1]– لعمامري عصاد ، الأحكام التوفيقية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م ، أطروحة دكتوراه ، جامعة مولود، تيزي ، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، سنة 2014م . ص 77.

[2]– عامر ماجد العجمي ، رنا عبود ، مرجع سابق ، ص28.

[3]– المرجع السابق ، ص29.

[4]– المرجع السابق ، ص30.

ويحق للغواصات سواءً أكانت حربية أم مدنية المرور تحت سطح الماء في مضيق هرمز، وفي الحقيقة هذا الحق مختلف عليه ، فالدول الكبرى صاحبة الأساطيل العملاقة تعتبر أن مرور الغواصات تحت سطح الماء في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية لا يشكل تهديد لأمن وسلامة الدول المشاطئة للمضايق ، والدول المشاطئة للمضايق تعتبر مرور الغواصات تحت سطح الماء يشكل تهديداً وخرقاً لسيادة الدول المشاطئة للمضايق ، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م حسمت المسألة ونصت في المادة (39) فقرة(1)(ج) على عدم إلزام الغواصات بالمرور طافية ، وإنّما سمحت لها بالمرور وهي غائصة [1].

وفي الحقيقية هذا الحق يُسبب إضرراً كبيراً بمصالح الدول المشاطئة للمضيق ، وتهديداً صريحاً لأمنها الوطني ، وكان الأجدر، باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م ، أن تُلْزم الغواصات بالمرور وهي طافية على السطح ، إنَّ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م ، وافقت على هذا الشرط تحت ضغط الدول المتقدمة في مناقشات المؤتمر الثالث لقانون البحار ،حسب وجهة نظري يجب تعديل هذا الحكم في الاتفاقية وإلزام الغواصات سواءً أكانت حربية أم مدنية أنْ تمر وهي طافية فوق السطح داخل الممر المائي للمضيق مما يطمئن الدولة المشاطئة للمضيق على سلمية المرور، وفي أضيق الأحوال إلزام الغواصات الحربية بالمرو وهي طافية .

وفي الواقع هناك عدة إشكاليات حول الملاحة في مضيق هرمز بين إيران أحد الدول المشاطئة للمضيق وبين الدول الغربية فدولة إيران تهدد بإغلاق المضيق في وجه الملاحة البحرية الدولية إذا مُنعت من تصدير النفط عبر المضيق والدول الغربية تصرّ على ضرورة ضمان حرية الملاحة في المضيق.

والسؤال المطروح ما هو التكييف القانوني السليم لتهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، وقيام دولة إيران باحتجاز ناقلة النفط البريطانية ؟

وفيما يتعلق بتهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز في الحقيقة إيران قامت بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولكن لم تصديق عليها إلى الآن، وهو ما يضعنا في إشكالية عدم

1- محمد هواش ، ريم عبود ، مرجع سابق ، ص 59.

انطباق أحكام الاتفاقية على إيران ، ومع عدم وجود اتفاقية خاصة لتنظيم الملاحة البحرية في المضيق ، ففي الواقع وحسب وجهة نظري الوضع القانوني للملاحة في مضيق هرمز في الوقت الراهن خاضع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م لسببين، الأول أنَّ أغلب قواعد وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تعتبر قواعد عرفية دولية ملزمة لجميع الدول قبل أن تكون قواعد اتفاقية، والسبب الثاني عدم وجود اتفاقية خاصة بين الدول المشاطئة لمضيق لتنظيم الملاحة، ولكي نخرج من هذا الجدل القانوني فإن الأجدر بالدول المشاطئة للمضيق وحسب وجهة نظري الاجتماع ووضع نظام ملاحي خاص بالمضيق .

وفيما يخص احتجاز ناقلة النفط البريطانية في مضيق هرمز من قبل قوات الحرس الثوري الإيراني فإننا نجد أنفسنا أمام وجهتي نظر مختلفة، الأولى المتمثلة في القول بأحقية إيران من الناحية القانونية احتجاز الناقلة لمخالفتها لقوانين، وأنظمة المرور في المضيق والثانية المتمثلة في اعتبار ما قامت به إيران يعتبر انتهاكاً صارخاً للقوانين والأعراف الدولية المتعلقة بحرية الملاحة في المضايق الدولية .

والسؤال المطروح هل يحق للدولة الايرانية احتجاز ناقلة النفط البريطانية وفقاً للقانون الدولي وهل المبررات التي قدمتها إيران تعطيها الحق القانوني في احتجاز الناقلة ؟

وبالرجوع لقواعد القانون الدولي يعتبر المرور في مضيق هرمز مفتوحاً لجميع السفن وراء الثلاثة أميال بحرية لأنها تعتبر أعالي بحار، أما قبل الثلاثة أميال فيكون المرور مقيداً لأنها تعتبر مياهاً إقليمية،ويجب على السفن والطائرات أثناء المرور الإلتزام بكل قواعد المرور المعترفة بها دولياً سواءً أكانت موضوعة من قبل الدول المشاطئة للمضيق أم موضوعة من قبل القانون الدولي ، وإذا استطعت إيران حسب القانون الدولي أن تثبت قيام الناقلة البريطانية بارتكاب مخالفات قانونية أثناء مرورها في المضيق مثل عدم الالتزام بمعايير السلامة أو ممارسة الصيد غير المرخص بها أو ممارسة أعمال عدائية تجاه إيران فإن القانون الدولي يعطيها الحق في احتجاز الناقلة أما إذا لم تستطيع إيران اثبت ذلك وكانت الناقلة ملتزمة بكافه شروط ومتطلبات المرور العابر فلا يحق لإيران احتجاز الناقلة ، وحسب وجهة نظري أن الناقلة البريطانية لم ترتكب مخالفة قانونية تسمح لدولة ايران باحتجازها ، وإنما جاء هذا الاحتجاز كردة فعل على احتجار القوات البريطانية ناقلة نفط إيرانية في مضيق جبل طارق ، وما يساند وجهة النظر

هذهأن إيران لم تقدم للمجتمع الدولي أي أدالة قانونية واضحة لانتهاك الناقلة لقواعد ومتطلبات المرور العابر.

خاتمـــــــــــــــــــة:

تناولت في هذا البحث" **المرور في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية مضيق هرمز نموذجاً**" في **الجزء الأول**القواعد القانونية العامة للملاحة في المضايق، وذلك بالتفريق بين نظام المرور العابر ونظام المرور البريء،وتناولت في **الجزء الثاني** منه، القواعد القانونية الخاصة بالملاحة في مضيق هرمز، وذلك من خلال توضيح أهمية المضيق من الناحية الاقتصادية وتبين أهم واجبات وحقوق السفن والطائرات المارة بالمضيق، وأيضاً واجبات وحقوق الدول المشاطئة لمضيق هرمز ودراسة واقعة احتجار ناقلة النفط البريطانية .

وتوصلت للنتائج التالية : المرور في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية، مر بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى: قبل اتفاقية جنيف للبحر الأقليمي والمنطقة الملاصقة 1958م وكان المرور في تلك الفترة محكوم عن طريق العرف الدولي والقاضي بضرورة السماح لجميع السفن بالمرور عبر المضايق المستخدمة للملاحة مع مراعاة سلامة وأمَّن الدول المشاطئة للمضيق.

والمرحلة الثانية : المرور وفقاً لاتفاقية جنيف للبحر الأقليمي والمنطقة الملاصقة 1958م، ويعتبر المرور في تلك الاتفاقية مروراً بريئاً مقيد بحقوق للدولة المشاطئة للمضيق.

والمرحلة الثالثة : وهي الأهم، والمطبقة في الوقت الحالي، وهي المرور وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982م، ونُظم المرور في تلك الاتفاقية بطريق المرور العابر – كأصل والمرور البريء استثناء وفي حالات محددة – ، ونظمته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982م ، بشكلٍ كاملٍ ، موضحةٍ شروطه ، وحقوق الدول المشاطئة للمضيق وواجبات السفن أثناء المرور . وأخرجت الاتفاقيةمضايق معينة من نطاقها وهي المنظمة باتفاقيات قديمة تواتر العمل بأحكامها لفترة زمنية طويلة، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م استطعت – وبقدر معين – التوفيق بين مصالح الدول المتقدمة المطالبة بحرية المرور وبين مصالح

الدول المشاطئة، المطالبة بضرورة تقييد المرور وذلك، بنصها على نوعين من المرور، وإبقائها ، على الاتفاقيات الخاصة التي تنظم المرور في المضايق المتمتعة بأهمية خاصة ونظام المرور العابر، تتوافر جميع شروطه على مضيق هرمز، وبذلك، فهو النظام المطبق على المضيق في الوقت الراهن.

التوصيات: على جميع الدول المسارعة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982م ، وعدم الإكتفاء بالتوقيع عليها فقط ، وإلتزام السفن والطائرات ، أثناء ممارسة حق المرور والتحليق عبر وفوق المضايق المستخدمة للملاحة الدولية ، بالقوانين الدول المشاطئة للمضيق ، المتعلقة بتنظيم الممرات البحرية لمنع التصادمات البحرية ، والإلتزام أيضاً بقوانين الملاحة الدولية بالنسبة للسفن ، وقوانين وقواعد الملاحة الجوية الموضوعة من قبل منظمة الطيران المدني . والمحافظة على سلامة وآمن الدول المشاطئةللمضيق ، وعلى الدول المشاطئة للمضيق ، الإلتزام بالواجبات المفروضة عليها ، سواءً في المرور العابر ، أو في المرور البريء، يجب على الدول المشاطئة لمضيق هرمز وضع نظام قانوني خاص للملاحة في المضيق ، وذلك بالاجتماع والتفاهم على آليات ومعايير ملاحية تكون مقبولة لجميع الدول من الناحية الدولية ولا تسبب عرقلة لمرور السفن في المضيق لما لها من أهمية كبيرة لا تخفى على أحد .

قائمة المراجع:

أولاً : الكتب

- بدرية عبد الله العوضي ، الأحكام العامة في القانون الدولي مع دراسة تطبيقية على الخليج العربي ، الطبعة الأولي ، الكويت ، سنة 1988م.
- ساسي سالم الحاج ، قانون البحار الجديد بين التقليد والتجديد ، الناشر معهد الإنماء العربي ، دون ذكر مكان النشر ، دون ذكر الطبعة .
- صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبحار ، دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدةلقانون البحار لعام 1982م ، الناشر دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، دون ذكر السنة .
- عصام العطية ، القانون الدولي العام ، الناشر ، وزارة التعليم والبحث العلمي ، بغداد ، العراق ، الطبعة الخامسة ، سنة 1992م .

– عبد الاله دريف ، مكانة المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين مقتضيات القانون الدولي ومتغيرات العلاقات الدولية – دراسة حالة مضيق جبل طارق، الناشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين - ألمانيا ، طبعة سنة 2017م .

– عبد المعز عبد الغفار نجم ،الإتجاهات الحديثة في القانون الدولي الجديد للبحار ، دون ذكر الناشر ، طبعة سنة 2006م.

– محمد هواش ، ريم عبود ، القانون الدولي للبحار ، الناشر الجامعة الافتراضية السورية ، دمشق ، طبعة سنة 2018.

الرسائل العلمية :

– لغيمة فضيلة ،أنظمة المرور في البحار ، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو– كلية الحقوق والعلوم السياسية ، فرع النشاطات البحري والنشاطات الساحلية ، سنة 2016م.

– مناصريةزهرة ، حق المرور في المضائق والقنوات الدولية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، تخصص القانون الدولي العام ، كلية القانون ، جامعة قسنطينة ، السنة الجامعية 2014م،2015م.

الأبحاث :

– إبراهيم محمد العناني ، النظام القانوني للملاحة عبر المضايق الدولية ، مجلة شؤون عربية ، عدد 7 ، سنة 1992م.

– جعفر خزعل جاسم الربيعي ، القواعد الدولية للملاحة في المضايق الدولية ، مجلة العلوم القانونية ، جامعة بغداد ، العدد 20، سنة 2005م.

– خليل إسماعيل الحديثي ، تصور عربي للوضع القانوني الدولي لمضيق هرمز ، مجلة شؤون عربية ، عدد 78 ، سنة 1994م.

– سلمى عدنان محمد ، مضيق هرمز بين الأهمية الاستراتيجية وخطر النزاعات الدولية ، مجلة شواطئ ، جامعة البصرة ، عدد آيار ، سنة 2008م.

– عبد القادر محمود الأقرع ، التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز ومدى شرعيته ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد 72 ، سنة 2016م.

– عامر ماجد العجمي ، رنا عبود ، نظام المرور العابر في المضايق الدولية ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، المجلد 16 ، العدد 1 ، سنة 2019م.

- هديل صالح الجنابي ، النظام القانوني الدولي لمضيق هرمز وأهميته في التجارة النفطية ، مجلة كلية القانون ، الجامعة المستنصرية ، عدد 2 سنة 2019م.
- وسام الدين العكلة ، النظام القانوني للمضيق الدولي دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد 4 ، سنة 2011م.

الاتفاقيات الدولية :

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م www.un.org
- اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية 1979مwww.aljazeera.net
- اتفاقية جنيف لسنة 1958م حول البحر الإقليمي والمنطقة الملاصقة www.un.org

المواقع الالكترونية :

- www.un.org
- www.aljazeera.net
- www.almaany.com

دور خطاب مؤسسات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية.

د/ لبيد عماد أ/ سعود الحاجة
جامعة سطيف2 جامعة سطيف 2

ملخص:

اتسعت دائرة الإرهاب في الآونة الأخيرة لتشمل دولا كثيرة في معظم أنحاء العالم متجاوزة في ذلك ليس فقط الجرائم في دول محددة بل الجرائم ذات الطابع الدولي، وأصبحت تهدد الأمن والاستقرار الداخلي للدول، كما تهدد السلم والأمن الدوليين. إذ تشهد المنطقة العربية انتشارا متسارعا لظاهرة التنظيمات الإرهابية واتساع مجالها العملي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما أفرزته من تحولات كبرى أصابت البنية الإقليمية، فهذه التنظيمات لم تبقى محدودة ومحصورة في دولة أو منطقة بذاتها، بل شملت شتى أنحاء المنطقة العربية.

ولما كانت الظاهرة الإرهابية، ظاهرة عالمية، معقدة ومركبة، فإن ذلك فرض على العالم دولا وشعوبا حتمية وضرورة التنسيق للتعاون في التصدي لهذه الظاهرة والحد من انتشارها.

وما دامت مؤسسات المجتمع المدني، تقع ضمن هذا الكل، تؤثر وتتأثر به، فإن لها دور مهم في الوقاية من الإرهاب ومكافحته، والحد من انتشاره في المنطقة العربية.حيث يقع على عاتقها الدور التنويري والتوعوي، من خلال تبنيها لخطابات تنويرية و توعوية هادفة للتوعية المبكرة الوقائية لفئات المجتمع من الإرهاب وأخطاره، وكذا كشف وفضح أساليبه الخطابية المضللة المنتهجة لاستمالة فئات المجتمع خاصة فئة الشباب لتجنيدهم داخل الجماعات والتنظيمات الإرهابية، خاصة وأن هذه الأخيرة توظف خطابا سياسيا دينيا تبريريا يعمل على إضفاء الشرعية الإسلامية على الممارسات الإرهابية التي تنتهجها، لأنه يقوم أساسا على التأويل الخاطئ والمنحرف للدين الإسلامي.

الكلمات المفتاحية : الخطاب،المجتمع المدني،الظاهرة الارهابية ،المنطقة العربية

Abstract

The circle of terrorism has recently expanded to include many States in most parts of the world, surpassing not only crimes in specific States but also crimes of an international character, which threaten the internal security and stability of States and threaten international peace and security.

The Arab region is witnessing a rapid expansion of the phenomenon of terrorist organizations and the expansion of their field of operation, especially after the events of September 11, 2001, and the major transformations that have affected the regional structure. These organizations have not remained limited in a country or region, but throughout the Arab region.

As the phenomenon of terrorism is a global phenomenon, complex and complex, it has imposed upon the world inevitable countries and peoples and the need for coordination of cooperation in combating this phenomenon and limiting its spread.

As long as the institutions of civil society are affected and influenced by this, they have an important role in preventing and combating terrorism and limiting its spread in the Arab region. It has an enlightening and awareness role through adopting enlightenment and awareness-raising speeches aimed at early awareness As well as exposing and exposing the misleading methods used to attract the social groups, particularly the youth, to recruit them into terrorist groups and organizations, especially since the latter employs a religious political discourse that legitimizes terrorist practices. It pursued me, because it is based primarily on the wrong and perverted interpretation of the Islamic religion.

Key Words : Discourse, Civil Society, The Phenomenon of Terrorism, The Arab Region

مقدمة:

أضحى الإرهاب اليوم بكافة أشكاله وأنماطه ظاهرة عالمية تخطت آثارها وأخطارها كل الحدود، فقد شكل ظاهرة عبر قومية، عابرة للقارات، مما فرض على العالم دولا وشعوبا ضرورة وحتمية تنسيق الجهود للتعاون على محاصرته والتصدي له، سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الدولي.

والمنطقة العربية شأنها في ذلك شأن جميع دول العالم، إلا أنها شهدت النصيب الأوفر من هذه الظاهرة، حيث تشهد انتشارا متسارعا لظاهرة التنظيمات الإرهابية وإتساع مجالها العملي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما أفرزته من تحولات كبرى أصابت البنية الإقليمية، فهذه التنظيمات لم تبقى محدودة ومحصورة في دولة أو منطقة بذاتها، بل شملت شتى أنحاء المنطقة العربية.

من هنا تأتي أهمية مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة لمكافحة الارهاب وتجفيف منابعه والتصدي لانتشاره، خاصة وأن الظاهرة الارهابية ظاهرة معقدة ومركبة، ومرتبطة بسياق سوسيو ثقافي واقتصادي وسياسي.

وتتجلى أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال خطابتها ونشاطها التنويرية والتوعوية، الهادفة لتوعية أفراد المجتمع بخطورة الارهاب وأساليبه الخطابية المنتهجة لاستمالة فئات وشرائح معينة من المجتمع، حيث توظف هذه الجماعات والتنظيمات خطابا دينيا لإضفاء الشرعية الاسلامية على أفعالها وممارساتها الإرهابية، القائمة أساسا على التأويل الخاطئ والمنحرف للدين الإسلامي.

فالخطاب بما يتضمنه من أفكار وقيم ومبادئ أضحى له دور مهم في المواجهة الثقافية للإرهاب والتصدي للفكر المتطرف التكفيري الذي تتبناه الجماعات والتنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية.

وإستشعارا بأهمية مشكلة ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية، وأهمية خطاب المجتمع المدني في الحد من هذه الظاهرة، تم بلورت إشكالية الدراسة في: **ما هو دور خطاب المجتمع المدني في الحد من ظاهرة الإرهاب في المنطقة العر بية؟.**

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

- التأصيل المفاهيمي للظاهرة الإرهابية والمجتمع المدني والخطاب.
- حدود العلاقة بين الخطاب والظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية.
- دور خطاب المجتمع المدني في الحد من الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية.

I- التأصيل المفاهيمي للظاهرة الإرهابية والمجتمع المدني والخطاب:

1- الاضطراب والغموض في مفهوم الإرهاب:

عرف الإرهاب اهتماما كبيرا ومتزايدا من قبل المجتمع الدولي منذ بداية التسعينات فمع بروز النظام العالمي الجديد أوائل تسعينيات القرن العشرين، أخذت مفاهيم بالتشكل والتبلور لتتواءم وسياسة النظام العالمي الأحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل من بين أهم المفاهيم التي أنتجها النظام العالمي الجديد، نجد مفهوم الإرهاب الذي أصبح اليوم ظاهرة شديدة الخطر تهدد الأمن والاستقرار الداخلي للدول، كما تهدد الأمن والسلم الدوليين، فقد أصبح بكافة أشكاله ظاهرة عالمية تخطت أخطارها كل الحدود.

غير أن هذا الاهتمام والانشغال الكبير بالظاهرة الإرهابية من قبل الباحثين والفقهاء والمختصين في مجال دراسة الإرهاب، لم يساعد في الاستقرار حول تعريف شامل وواحد للإرهاب. فما يزال تعريف الإرهاب يمثل مشكلة وصعوبة أمام المفكرين والباحثين في هذه الظاهرة، نظرا للصعوبة التي تحيط بمفهوم الإرهاب والتي يمكن إرجاعها إلى العديد من الأسباب أهمها:

- طبيعة العمل الإرهابي، واختلاف نظرة و رؤية الدول إليه، فما تراه الدولة (أ) إرهاب، تراه الدولة (ب) مقاومة وعمل مشروع .

- إضافة إلى أن التباين والتعدد في وجهات نظر الباحثين والفقهاء والمختصين في مجال دراسة الإرهاب، واختلاف أرائهم انعكس سلبا على تحديد تعريف دقيق وواضح للإرهاب دون النظر إلى أساليبه، وما يحيط به من ظروف ومتغيرات.[1]

كل هذا جعل من الإرهاب مفهوم يشوبه الكثير من الغموض والاضطراب، ولا يمكن حصره ضمن إطار معين. فكما يؤكد الدكتور أحمد فلاح العموش فإن عدم وجود تعريف محدد وواضح الملامح يفسر ظاهرة الإرهاب على المستوى النظري يعود إلى تباين النظريات والأطر الأيديولوجية المفسرة لهذه الظاهرة، وأيضا لاختلاف الثقافات وتباينها من مجتمع لآخر[2].

وبالتالي، فإن عدم ثبات واستقرار مفهوم الإرهاب، صعب من إمكانية التوافق حوله على الصعيد المفهومي، وجعل ظاهرة الإرهاب تستخدم استخدام أيديولوجيا وسياسيا من قبل كثير من القوى الكبرى في العالم لتمرير سياستها وكذا لخدمة أغراض نفعية مقصودة، فهذه الظاهرة أصبحت تستعمل كذريعة ومبرر للتدخل والتحكم في بعض الدول التي تقع في مناطق إستراتيجية ضمن مجال الصراع الدولي، مثلما هو الحال بالنسبة للمنطقة العربية اليوم.

---

[1]- محمد بن عبد الله بن حجر الغامدي، الإرهاب...وجدلية التعريف، أطلع عليه: 05 ماي 2016، نقلا عن :
http://www.shura.gov.sa/arabicsite/majalah64/ROAYA.HTM

[2]- المرجع نفسه.

ولعل التحليل الدقيق الذي قدمه الدكتور أحمد فلاح العموش يبين لنا الأبعاد المتحكمة في الغموض والاضطراب الذي يشوب مفهوم الإرهاب، والتي تتمثل في:[1]

أولاً-إشكالية على المستوى النظري تتصل بالمفاهيم concepts والمعاني meanings والنماذج paradgims.

أ- **الإشكالية النظرية الأولى:** تنطلق من عدم وجود إجماع بين العلماء والباحثين في قضية الإرهاب حول هذا المفهوم، وهذا يعود بالطبع إلى تباين الثقافات والأهداف المتصلة بالفعل الإرهابي، فما يعده البعض إرهابا ينظر إليه الآخرون على أنه عمل مشروع ويتصل بالشرعية من حيث الهدف والنتيجة.

ب- **الإشكالية النظرية الثانية:** تتمثل بتداخل الإرهاب مع عدد من المفاهيم الأخرى المتصلة في المعنى، ومن ثم قد يختلط في أذهان البعض مفهوم الإرهاب مع مفاهيم أخرى كمفاهيم العنف السياسي، أو الجريمة السياسية أو الجريمة المنظمة، والتطرف...إلخ.

ج- **الإشكالية النظرية الثالثة:** أن مفهوم الإرهاب مفهوم ديناميكي ومتطور وتختلف صوره وأشكاله وأنماطه ودوافعه اختلافا زمانيا ومكانيا، فزمنيا يتباين الإرهاب من فترة لأخرى في المكان الواحد ويتباين في الزمن الواحد من مكان لآخر، كما تتباين الثقافات القائمة من مجتمع إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى.

د -**إشكالية النظرية الرابعة:** تنطلق من عدم وجود نظرية علمية متكاملة تفسر هذه الظاهرة وهذا يعود إلى اختلاف الأيديولوجيات والثقافات الإنسانية، وأيضا يلعب تسييس المفهوم دورا في عدم إيجاد نظرية علمية مفسرة لهذه الظاهرة.

ثانيا: إشكالية على المستوى المنهجي Méthodology :

في هذه النقطة نجد أن أغلبية ما كتب حول الظاهرة من بحوث ودراسات، تتصف بأنها ذات طابع نظري عام يصف الظاهرة دون استخدام المناهج العلمية وخاصة المنهج الكيفي quantitative research والتفسير (النقدي).

فدراسة الظاهرة الإرهابية تستلزم معايشة الظاهرة وذلك باستخدام أسلوب الملاحظة والمشاركة كأحد وسائل المنهج الكيفي، ويعد هذا النوع أسمى مناهج البحث العلمي لدراسة الظاهرة الإرهابية لكونه يكشف عن الملامح العامة والخاصة لهذه الظاهرة.[2]

[1]- محمد بن عبد الله بن حجر الغامدي، المرجع السابق.

[2]-المرجع نفسه.

ثالثا: إشكالية غياب الموضوعية في تحليل ظاهرة الإرهاب:

إن غياب مفهوم علمي ونظري ومنهج علمي حول ظاهرة الإرهاب يظهر تفسيرات متباينة حول هذه الظاهرة، فعلى سبيل المثال ينظر أحيانا إلى النضال ضد المستعمر على أنه إرهاب، فما يعد إرهابا من وجهة نظر البعض يمثل عملا مشروعا من وجهة نظر الآخرين، لذلك يمثل تحليل هذه الظاهرة جوانب ذاتية وغير موضوعية، وترتبط هذه التحليلات حول هذه الظاهرة بالجوانب السياسية أو بتسييس هذه الظاهرة، فتنوع الثقافات وتعددها واختلاف الأهداف وخاصة السياسية يبرز تحليلات ذات أبعاد ذاتية.

رابعا: إشكالية تتصل بغياب التكوين المعرفي حول هذه الظاهرة:

يلاحظ الباحث في ظاهرة الإرهاب أن جل الدراسات والبحوث حول هذه الظاهرة ذات طابع سياسي وقانوني وتنطلق من النظرية السياسية في تحليل وتفسير جوهرها، ولذلك لابد من قيام تخصص علمي يستند على التداخل المعرفي والمنهجي، ويضم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم السياسة والاقتصاد السياسي وغير ذلك من العلوم الاجتماعية ذات الصلة لرصد وتحليل هذه الظاهرة، ومن أبعاد منهجية متعددة، وذلك للخروج بتفسير علمي ومنطقي للكشف عن ماهية الظاهرة وأسبابها وطرق التصدي لها كونها أصبحت تمثل خطرا على الثقافة والمجتمع الإنساني.[1]

بعد التطرق إلى الأبعاد المتحكمة في إشكالية التعريف لمفهوم الارهاب وفقا للدكتور أحمد فلاح العموش، نستعرض هنا مجموعة من التعاريف.

أتت كلمة إرهاب في الأصل المعجمي من "رهب"، "رهبا"، و"رهبة" ولقد أقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية أساسها "رهب" بمعنى خاف، وأرهب فلانا بمعنى خوفه وفزعه، والارهابيون وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية.

ويتفق ما تقدم مع اصطلاح الإرهاب Terreur في اللغات الأجنبية القديمة كاليونانية واللاتينية إذ يعبر عن حركة تفزع الغير Manifestation du corps، وانتقل هذا المعنى إلى اللغات الأجنبية الحديثة [2]، ففي الانجليزية كلمة إرهاب هي: Terrorism المشتقة من كلمة Terror أي الرعب، وعرف قاموس اكسفورد "كلمة إرهاب" بأنها استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية.

[1]– محمد بن عبد الله بن حجر الغامدي، المرجع السابق.

[2]– محمد أبو هاشم محجوب، حربنا على الارهاب هي ليست حرب الغرب: عليهم دحره وعلينا بتره، تشخيص تحولات ،مجلة الإتحاد ، (أكتوبر،2014)، ص.3 .

وفي اللغة الفرنسية يعرف قاموسروبير Rober الإرهاب بأنه: الاستعمال المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء أو المحافظة أو ممارسة السلطة، وبصفة خاصة هو مجموعة من أعمال العنف (اعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير) تنفذها منظمة سياسية للتأثير على السكان وخلق مناخ بانعدام الأمن[1].

أما قاموس اكسفورد فعرف الإرهاب: سياسة أو أسلوب يعد لإرهاب، وإفزاع المناوئين، أو المعارضين لحكومة ما، كما أن كلمة (إرهابي) تشير بوجه عام إلى أي شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه أو التهديد أو الترويع[2].

أما تعريف **شريف بسيوني** الذي أخذت به لجنة الخبراء الإقليميين التي نظمت اجتماعاتها الأمم المتحدة في مرك فيينا (14–18 مارس 1998)، قال: استراتيجية عنف محرم دوليا، تحفزها بواعث عقائدية بدعاية لمطلب أو مظلمة بغض النظر عما إذا كان مقترفوا العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها، أو نيابة عن دولة من الدول[3].

أما من وجهة نظر القانون الدولي، فيرى **إيريك ديفد (Eric David)** أن الإرهاب هو أي عمل من أعمال العنف المسلح الذي يرتكب لتحقيق أهداف سياسية أو فلسفية أو إيديولوجية أو دينية[4].

في حين تناول الدكتور أدونيس العكرة الارهاب كظاهرة سياسية، ويعرفه بأنه: مهد نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه، وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف، إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها[5].

أما التعريف الأمريكي لظاهرة الارهاب فقد عرف تطورات وتحولات ناتجة عن أحداث 11 سبتمبر 2001:

1– قبل أحداث 11 سبتمبر 2001: الإرهاب يشمل كل ما من شأنه أن يتسبب على وجه غير مشروع في قتل شخص، أو إحداث ضرر بدني فادح به، أو خطفه، أو محاولة ارتكاب هذا الفعل، أو الاشتراك في ارتكابه، أو محاولة ارتكاب مثل هذه الجرائم.

[1]– المرجع نفسه، ص.3 .

[2]– محمد بن عبد الله بن حجر الغامدي، المرجع السابق.

[3]– محمد بن عبد الله بن حجر الغامدي، المرجع السابق.

[4]– محمود عبد الله محمد خوالدة، علم نفس الارهاب، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005)، ص.25.

[5]– المرجع نفسه، ص.27.

2- بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: الإرهاب الدولي، هو القيام بأفعال إرهابية، تشمل الأشخاص أو الأقاليم، من طرف جماعات إرهابية تنتمي إلى أصول فكرية مختلفة، أو من طرف دول تدعم الإرهاب.

والمتأمل في التعريف الأمريكي للإرهاب قبل وبعد أحداث سبتمبر يلاحظ الفرق بينهما بسهولة، فأمريكا كانت تعتبر الإرهاب كل ما يمس الأشخاص بأي شكل من الأشكال لأنها كانت مهددة في مواطنيها خارج أراضيها (تفجير السفارات، خطف الطائرات، تفجير الأساطيل البحرية، اغتيالات...)، دون أن يساورها شك (قبل أحداث 11 سبتمبر 2001)، بأنها مستهدفة داخل إقليمها.[1]

2- مفهوم المجتمع المدني:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني اليوم من أكثر المفاهيم تداولا من قبل المثقفين والسياسيين والاجتماعيين ودخل المصطلح في خطاب الدولة والأحزاب السياسية، ويعود ذلك إلى التغييرات السياسية والإقتصادية والاجتماعية المتسارعة وتراجع دور الدولة والتحول إلى إقتصاد السوق الحر. فقد أصبحت مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني شريكا لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في عملية التنمية، حيث أصبحت تتصدى للشأن العام في مختلف المجالات كالثقافة، البيئة، حقوق الإنسان، العنف، المرأة والفقر ....الخ[2].

وظهرت عدة تعريفات لهذا المفهوم نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

عرف **هابرماس**Habermas المجتمع المدني بأنه: المجال الذي تتجسد فيه حاجات جماعة ما واهتماماتها بصورة خلاقة ومنظمة وأيضا باستقلالية.

أما **فالزر**walzer فإنه حدد مجال المجتمع المدني بأنه مجال الروابط الإنسانية غير القمعية أو التي تقوم على الاختيار الحر، كما عرفه **دياموند**Diamond بأنه فضاء الحياة الاجتماعية المنظمة التي تتسم بأنها طوعية، تدير أمورها بنفسها Self-generating، تعتمد على ذاتها في البقاء Self-Supporting، مستقلة عن الدولة ومقيدة بنظام قانوني ومجموعة من القواعد المشتركة[3].

---

[1]- محمد بن عبد الله بن حجر الغامدي، المرجع السابق .

[2]- توصيات لجنة مؤسسات المجتمع المدني/ الجمعيات والهيئات الاجتماعية المنبثقة عن هيئة الأردن، أطلع عليه: 27 سبتمبر 2017 ، نقلا عن :*http://www.pm.gov.jo/content/*.

[3]- ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبه، ط 1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص63.

أما **كريستوفر بيرسون C.Person** فيعرف المجتمع المدني أنه: ذلك المجال البعيد عن سلطة الدولة والذي يتضمن بدوره تشكيلة من المؤسسات الاجتماعية تنتظم بطريقة ديمقراطية وتنطوي على ضمانات ديمقراطية.

وعرف **وايتWhite** المجتمع المدني بأنه هو المجال الوسيط بين الدولة والأسرة، الذي تملأه المنظمات المنفصلة عن الدولة والتي تتمتع باستقلالها عنها[1].

ويتكون المجتمع المدني وفقا لجين الشتاين من أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات Association، غالبا ما يطلق عليها جماعات طوعية أو مؤسسات ثانوية، مثل: الأسر، المنظمات الدينية، اتحادات العمال، جماعات المساعدة الذاتية، الجمعيات الخيرية، منظمات الأحياء،...إلخ، ويضيف **ستيفن ديلو** إلى ذلك عديدا من التنظيمات المهنية مثل: نقابة المحامين، الجمعية الطبية، وأيضا مجموعة من الجماعات المهمة التي تدعم أهداف عديد من الفئات الاجتماعية مثل الجمعيات الزراعية، جماعات المستهلكين...إلخ[2].

ويرى ستيفن ديلو أن هذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة، تشير إلى حيز مستقل SeparateSphere يتوفر للأفراد فيه حريته تتبع عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها الجمعيات المتنوعة التي يستطيع الأفراد الانضمام إليها.

فمن وجهة نظره يعود تكوين المجتمع المدني إلى حيز مستقل من الجماعات، التي توجد خارج الشبكة الرسمية للسلطة الحكومية وتتطلب نوعا من الاستقلالية عنها، ولكن في الوقت ذاته، يرتبط هذا الحيز بثقافة وقيم أخلاقية معينة تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع ككل[3].

من خلال عرضنا لهذه التعاريف يمكن إجمال المقومات والركائز التي يبنى عليها أي مجتمع مدني، وهي كالتالي:[4]

1- حرية المجتمع المدني: التي تمثل الركيزة الأساسية في بناء المجتمع المدني، فبدون قيمة الحرية (حرية الرأي والتجمع والنشاط والمشاركة...)، وفي ظل القمع والاستبداد في الحكم والتضييق على الحريات، لا يمكن الحديث عن وجود فعلي وفاعل للمجتمع المدني في المجتمع.

2- المواطن الايجابي: تعتبر المواطنة أحد مقومات الفعل الجمعوي، والتي من خلالها يعبر عن سلوك المواطنة، أو ما يمكن تسميته بالفضيلة المدنية، بحيث أن المجتمع المدني يعد

[1]- فؤاد أبركان، المجتمع المدني في الجزائر... بين الخطاب والممارسة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول، الموسوم بعنوان : المجتمع المدني والمسار الديمقراطي في الجزائر، جامعة تيزو وزو، 2011.

[2]- ستيفن ديلو، المرجع السابق، ص.65.

[3]- ستيفن ديلو، المرجع السابق، ص ص.65،66.

[4]-فؤاد أبركان، المرجع السابق.

فضاء للتعبير عن اهتمامات وطموحات المواطن، في جو يتسم بانتشار قيم التسامح والاحترام المتبادل والإعتراف بالآخر، أي القبول بالتنوع والاختلاف.

3- الوعي التطوعي: والذي تقوم بترقيته مؤسسات التنشئة الاجتماعية بداية من الأسرة كخلية أساسية لتكوين المواطن الصالح مرورا بالمدرسة والمؤسسات الدينية والإعلام وغيرها.

4- الاستقلالية: لقد أجمع أغلب المفكرين أن المجتمع المدني كيان مستقل عن الدولة، وهذا يعني نشاطه بعيدا عن سلطة وضغوطات تبعية الدولة، كما أنه توجد مسافة بعيدة بين المجتمع المدني والدولة بشكل لا يعني الواجهة، بما يتيح له أن يكون وسيطا حقيقيا بينها وبين المواطن أو المجتمع.

5- التنظيم الديمقراطي: ويعني ضرورة وجود ديمقراطية داخل تنظيمات المجتمع المدني، وكل ما تعنيه الديمقراطية من احترام للرأي وتعدديته وحرية التعبير، بالإضافة إلى التداول الديمقراطي على الهياكل المكونة للمنظمات لا سيما القيادية منها.

6- الشرعية القانونية: إن استقلالية المجتمع المدني وانفصاله عن سلطة الدولة، لا يعني خروجه وتمرده عن القانون الذي ينظم الحياة الاجتماعية، فهو يتأسس بالقانون، ويمارس نشاطه وفقا لهذا القانون[1].

فمؤسسات المجتمع المدني هي نتاج مجتمعي بمعنى أن نتاجها أصلا هو استجابة لحاجة أو تحقيق هدف في المجتمع، وبالتالي نشاطها هوالسعي لتحقيق أهداف المجتمع[2] .

3- مفهوم الخطاب:

عرف **فيليبروتون**(Philippe Breton) الخطاب بأنه: نشاط إنساني، يتخذ أوضاعاً تواصليةً متعددةً، ووسائل منتوعة، ويهدف إلى إقناع شخص، أو مستمع أو جمهور ما، بتبنّي موقف ما، أو مشاركة في رأي ما.

كما أن موضوعه باعتباره خطابا اقناعيا هو دراسة تقنيات الخطاب، التي من شأنها أن تؤدي بالأذهان إلى التسليم، بما يعرض عليها من أطروحات، أو تزيد من درجة ذلك التسليم[3].

أما **مايكل شورت** فيذهب لأبعد من ذلك، حيث يقول بأن الخطاب عبارة عن اتصال لغوي، يعتبر صفقة بين المتكلم والمستمع، نشاطا متبادلا بينهما، وتتوقف صيغته على عرضه

[1]- المرجع نفسه.

[2]- عمر بن حزام بن ناصر بن عمرين قرملة، دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الإرهاب، رسالة ماجستير في السياسة الجنائية، جامعة نايف العربية الأمنية، الرياض، ص. 126.

[3]- الحاجة سعود، استراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية: دراسة بنائية للخطاب السياسي، رسالة ماجستير في الدراسات السياسية المقارنة ، جامعة المسيلة ، 2015-2016، ص.27.

الاجتماعي، فالخطاب تجربة دينامية تساهم فيها أطراف متعددة عن طريق التفاعل، من أجل تحديد الأدوار: مرسل، خطاب (رسالة)، مرسل إليه[1].

ويعتبر الخطاب واحدا من العلوم الاجتماعية التي يمكن من خلالها التعرف على طريقة الجهات الفاعلة في المجتمع من السياسيين أو المؤسسات السياسية، بإيصال الرسائل والبيانات والتصريحات والنصوص التي يودون ايصالها إلى جمهور المخاطبين، على جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية. ويقصد بالسياسيين: رئيس الدولة، رئيس الوزراء، وأعضاء آخرين من الحكومة أو البرلمانيين وكل من يمارس العمل السياسي بمستوى قيادي. أما المؤسسات السياسية فيقصد بها: الأحزاب السياسية، مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية المختلفة[2].

لذلك فإن خطاب المجتمع المدني هنا ما هو إلا ذلك الشكل الخاص والمتميز من التواصل الموجه لأجل إقناع المتلقي وتعديل سلوكه، فهو منظومة من الأفكار تشكلت عبر تراكم معرفي نابع عن استقراء للواقع بكل مكوناته الثقافية والاجتماعية والسلوكية [3]. وبالتالي هو نظام فكري يتضمن مجموعة من المفاهيم لجانب معين من الواقع الاجتماعي، ويضم مجموعة من الأفكار والقيم والمبادئ الأخلاقية التي تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى غرسها في نفوس الأفراد، وحثهم على احترامها وانتهاجها في سلوكاتهم الحياتية، فهو خطاب يهدف للتأثير على اتجاهات وسلوكات أفراد المجتمع وزيادة درجة الوعي لدى مختلف فئات المجتمع، ضمن تخطيط مسبق.

من هنا نجد أن هناك علاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وظاهرة الإرهاب، وقد تأخذ هذه العلاقة الشكل والاتجاه الايجابي، كما قد تتخذ الشكل والاتجاه السلبي، ويبقى المعيار لتحديد شكل العلاقة نحو هذه الظاهرة، فيما تقدمه مؤسسات المجتمع المدني وتقوم به من دور ومساهمة في التصدي للظاهرة الإرهابية والوقاية منها.

حيث ستأخذ العلاقة الشكل الإيجابي إذا التزمت مؤسسات المجتمع المدني بدور فعال وفاعل في المجتمع، وتعمل بشكل مستمر وهادف لغرس القيم والمبادئ والثقافة الصحيحة والسليمة لدى أفراد المجتمع، وزيادة درجة الوعي لديهم من خلال تبنيها لخطابات تنويرية وتوعوية هدفها التصدي والوقاية من الارهاب.

---

[1]– نعيمة سعدية، تحليل الخطاب والاجراء العربي، قراءة في قراءة، **مجلة الأثر**، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، (جويلية، 2014)، ص.79.

[2]– الحاجة سعود، المرجع السابق، ص.29.

[3]– يحي جبر وجمال أبو مرق، الخطاب السياسي الفلسطيني والمؤثرات الخارجية شهادة على العصر، **مجلة الأبحاث**، (فيفري، 2009)، نقلا عن: http://logs.najah..edu/staff/yahya-jaber/ article/article-77

أما الشكل السلبي، فسيكون على العكس تماما، حيث سيكون سببه تخاذل هذه المؤسسات وتهاونها في القيام بدورها، أو تقصيرها في القيام بهذا الدور.

II- حدود العلاقة بين الظاهرة الإرهابية و الخطاب في المنطقة العربية:

شهدت المنطقة العربية العديد من الجماعات الإرهابية المتطرفة التي مارست الإرهاب في العقود الماضية، خاصة خلال فترة السبعينيات و الثمانينيات و التسعينيات وإلى يومنا هذا، حيث انتهجت هذه الجماعات الإسلامية المتشددة العنف كمنهج لتحقيق أهدافها السياسية في كل من مصر و الجزائر والسعودية.

غير أن القاسم المشترك بين هذه الجماعات و التنظيمات الإرهابية لا يتوقف عند استعمالها للعنف كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية، بل تشترك أيضا في كونها توظف خطابا دينيا لإضفاء الشرعية الإسلامية على ممارسات العنف و الارهاب التي تتبعها لبلوغ أهدافها.

فعلى سبيل المثال هناك جماعات إسلامية تكفيرية متعددة أبرزها: جماعة "الجهاد" المصرية، و كذلك الجماعة الاسلامية المصرية، و بعد ذلك تنظيم "القاعدة" بقيادة "أسامة بن لادن"، و أخير تنظيم "داعش" بقيادة "أيمن الظواهري" ثم "البغدادي" الذي أعلن الخلافة الإسلامية في كل من سوريا و العراق،[1] كلها توظف خطابا دينيا يستغل و يشوه الدين الإسلامي الحقيقي، لأن هذا الخطاب يقوم على مجموعة من الأفكار والقيم والمبادئ التي تبرر التطرف وتؤسس لشرعية الإرهاب، و ذلك على أساس التأويل الخاطئ والمنحرف للآيات القرآنية و السنة النبوية التي يتم تفسيرها و تأويلها خارج السياق الذي أنزلت فيه.

و نشير هنا الى هذا التقليد –التأويل الخاطئ و المنحرف– ليس وليد اللحظة، بل يعود الى جماعة الاخوان المسلمين التي أنشأها الشيخ "حسن البنا" في مصر عام 1928 حيث استندت تقليد التأويل الارهابي للنصوص الاسلامية حين اختارت شعارا لها سيفين متقاطعين و يكتب تحتها كلمة "و أعدوا"[2]، و هي اختصار للآية القرآنية الكريمة "***وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ***"[3].

[1]– السيد يسن، مواجهة الارهاب: الدور المعرفي و التنويري للاعلام المصري، أطلع عليه: 9 سبتمبر 2017، نقلا عن الموقع: http://www.acrseg.org/39211

[2]–السيد يسن، المرجع السابق.

[3]– سورة الأنفال، الآية 60.

و جماعة الإخوان المسلمين – وتبعها بعد ذلك كافة الجماعات التكفيرية الإرهابية– هي التي تحدد من هم أعداء المسلمين الذي ينبغي "إرهابهم" بقوة السيف، و هؤلاء الأعداء قد يكونون أجانب غير مسلمين، أو مسلمين لا يتوافقون مع فكر هذه الجماعات المتطرف و المتشدد.[1]

و قد عمق هذا الإتجاه المفكر "سيد قطب" الذي انضم لجماعة الإخوان المسلمين عام 1950، و انفرد بصياغة نظرية تكفيرية شاملة أهم مفرداتها الحكم على المجتمعات الإسلامية المعاصرة أنها مجتمعات جاهلية، و الدعوة الى الانقلاب المسلح على الدول القائمة لفرض تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية لإخراجها من الجاهلية الى الحضارة.[2]

و لكن الأمر المهم في إتباع هذا التقليد –التأويل الخاطئ و المنحرف للنصوص الإسلامية– من قبل الجماعات و التنظيمات الإرهابية، في كون الوظيفة الأساسية لهذا التأويل هي: إضفاء الشرعية الإسلامية على ممارسات و أساليب العنف التي تنتهجها هذه الأخيرة و التي تتبنى اتجاها عدائيا إزاء غير المسلمين، بل إزاء المسلمين أنفسهم سواء كانوا حكاما باعتبارهم من الطواغيت الذي يحق شرعا الخروج عليهم و قتالهم أومن عامة المسلمين الذين لا يؤمنون بأفكارهم المتطرفة.[3]

و على هذا الأساس نجد أن تنظيم داعش الإرهابي اليوم، يوظف هذا التقليد –التأويل الخاطئ و المنحرف للقرآن الكريم و السنة النبوية– في خطاباته لشرعنة استخدام العنف و تبرير الارهاب و الجرائم التي يقوم بها سواء على مستوى المنطقة العربية (سوريا، العراق، لبنان، مصر، ...) أو خارج حدود هذه الاخيرة.

فتنظيم داعش و من خلال توظيفه لخطاب سياسي ديني تبريري يستعين بآليات و أساليب مضللة و مراوغة، تمكن من كسب الدعم و التأييد و جذب الشباب للانخراط و التجند ضمن صفوفه، و حقق انتشارا و تمددا كبيرا في المنطقة العربية لم يسبق لأي جماعة أو تنظيم إرهابي أن حققه من قبل، فهو اليوم يسيطر على مساحة شاسعة من العراق و سوريا، دون أن ننسى أهمية الامكانيات و الموارد المادية التي ساهمت في ذلك أيضا.

خاصة وأن هذا الخطاب الديني التبريري يقوم على مجموعة من الأفكار و القيم و المبادئ، أهمها: إعادة إحياء الخلافة الإسلامية، و الإعلاء من شأنها، تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية بدلا من التشريعات الوضعية، الجهاد ، الجاهلية ....و كذلك يتبنى اتجاه متكامل في تكفير غير المسلمين، وحتى المسلمين أنفسهم وفق شروط، و هو ما تؤكده الأحداث و الوقائع في كل من العراق و سوريا.

---

[1]– السيد يسن، المرجع السابق.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

فهو و من خلال هذا الخطاب الديني يبرر أفعاله و ممارساته الإجرامية غير الإنسانية من خلال التأكيد لمريديه و أتباعه أنه في حرب مقدسة على كافة الأصعدة لإعادة إحياء و إقامة "الخلافة الإسلامية" من خلال تقويض أسس الدولة العربية المعاصرة و بناء الدولة الدينية التي تحكم بالشريعة الاسلامية.

وفي ظل الأوضاع العربية المتأزمة سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وحتى الثقافي، وجد هذا التنظيم – وحتى باقي الجماعات و التنظيمات الإرهابية– ظالته في فئة الشباب لأنه الفئة المتضررة كليا من الأوضاع العربية المزرية حيث تعيش هذه الأخيرة حالة اختناق واغتراب سياسي واجتماعي حادة بسبب سياسة التهميش و الإقصاء المنتهجة من طرف الأنظمة العربية، إضافة الى الفقر والبطالة وكذلك هشاشة الوعي عند هذه الفئة، كل هذه العوامل ساهمت في تسهيل و التسريع من عملية التأثر والاقتناع بأفكار وقيم و مبادئ التنظيم –داعش– و نتج عنها التعاطف معه و من ثم الانضمام والانخراط والتجند ضمن صفوفه.

حيث يؤكد الدكتور قدري حفني في هذا الصدد أنه و مع غياب الدولة التي تشبع إحتياجات و تطلعات مواطنيها "كافة" فإنه بقدر اتساع رقعة المحبطين والمهمشين تكون الأرضية خصبة للتعاطف و التأثر بخطابات المتطرفين، و لا يقتصر الإحباط و التهميش في هذا السياق على الجوانب المادية فقط، بل كذلك التهميش السياسي و التهميش الفكري أيضا، ويضيف أيضا أنه ليس من الصحيح أن هؤلاء المتطرفين يحلقون ضمن فضاء وسطي، بل الأقرب للحقيقة أنهم يتحركون بين جماهير جاهزة للتطرف، و متعطشة لغطاء ديني يرفع عن كاهلها التحرج من ممارسة العنف.[1]

و عليه، نجد أن تنظيم داعش و على الرغم من امتلاكه لإمكانيات و موارد مادية أو ما يعرف بالقوة المادية لاستمراره، إلا أنه لم يكن بمقدوره تحقيق ما حققه اليوم من دون خطاب سياسي ديني يقوم على تبرير ممارسات العنف المتبعة من طرفه. فقد كان هذا الخطاب بمثابة غطاء لممارساته غير الإنسانية في المنطقة العربية أو حتى خارجها.

فقد عمل هذا الخطاب على إضفاء و إنتاج الشرعية الإسلامية على الممارسات الإرهابية التي ينتهجها تنظيم داعش الإرهابي، لأنه يقوم أساس على التأويل الخاطئ والمنحرف للنصوص القرآنية والسنة النبوية، فهذا الخطاب وبما يتضمنه من أفكار و قيم ومبادئ تخص الخلافة

[1]– قدري حفني، لماذا يتعاطف المواطن العادي مع المتطرفين "أحيانا"؟، **مجلة اتجاهات الأحداث**، المجلد الأول، العدد 4، (نوفمبر، 2014)، ص 20.

الإسلامية، تطبيق الشريعة الإسلامية، الجهاد، ... وغيرها، حقق انتشارا واسعا لهذا التنظيم الارهابي و جعل الكثيرين ينخرطون ضمن صفوفه.

وذلك لأن الخطاب بصفة عامة له دور مهم في السيطرة على العقول، وكذلك في إنتاج الشرعية لمنتجيه على مفتقديه وفي عملية التنشئة السياسية و الاجتماعية لأنه يقوم على الاقناع و التأثير و صناعة القبول، و بالتالي فإن أية سلطة مادية تحتاج الى سلطة خطابية ترافقها على طول مراحل نشأتها و بقاءها، لأنها تنتج لها القبول و الاعتراف (الشرعية).

III- دور خطاب المجتمع المدني في الحد من الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية:

أضحى الإرهاب اليوم بكافة أشكاله و أنماطه ظاهرة عالمية تخطت آثارها و أخطارها كل الحدود، و شكلت ظاهرة عبر قومية، عابرة للقارات، مما فرض على العالم دولا و شعوبا ضرورة و حتمية تنسيق الجهود للتعاون على محاصرتها و التصدي لها، سواء على المستوى الداخلي أو حتى المستوى الدولي.

نجد أن مؤسسات المجتمع المدني و باعتبارها جزءا من هذا الكل الذي هو الإطار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي تتفاعل معه سلبا و إيجابا، تؤثر فيه و تتأثر به، تؤدي دورا مهما و رئيسا في التصدي و مكافحة الإرهاب[1]. وترجع أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني الى حجم تفاعل هذه المنظمات مع احتياجات المجتمع و الدور الوسيط الذي تلعبه بين الدولة و المواطن.

فالمجتمع المدني هو ذلك المجتمع المنظم تنظيما مؤسساتيا، الذي يعبر عنه أيضا بمجتمع الأحرار والمستقلين، لأنه لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي، كما أن تركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة ولا التبعية، وأن العلاقات داخل المجتمع المدني ليست علاقات قوى اجتماعية أو طبقات اجتماعية، و لكنها علاقات بين أحرار متساوين، و له دور رئيس بالوساطة بين الفرد والدولة، وأنشطة تلك المنظمات في مجال استثمار طاقات المجتمع لخدمة المجتمع.[2]

بمعنى أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات و المنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثم فهو مجتمع مستقل الى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر.[3]

---

[1]– حنان يوسف، تشاركية وسائل الاعلام و المجتمع المدني في مكافحة الارهاب، رؤية اجرائية في ضوء مدخل تقاسم المعرفة، أطلع عليه: 13 سبتمبر 2017، نقلا عن: http://www.arabmediasociety.com/?article=930

[2]– صادق علي حسن، المجتمع المدني بين الواقعية الوجودية والمشاركة غير الفعلية، **مركز البيان للدراسات والتخطيط، أطلع عليه: 16**-09-2017، نقلا عن: http://www.bayancenter.org/2016/08/2370/

[3]– المرجع نفسه.

و قد أكدت مختلف الوثائق الدولية أهمية دورالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مواجهة التحديات الإرهابية المعقدة و المتعددة الأبعاد.

حيث برز دور هذه المؤسسات على الصعيد الدولي بشكله الرسمي حينما دعت الأمم المتحدة إلى دمج منظمات المجتمع المدني في عملية القضاء على الإرهاب من خلال قرار الجمعية العامة المرقم (60/288) الصادر في 08 سبتمبر 2006 الذي يهدف إلى وضع إستراتيجية لمواجهة الإرهاب، وطلبت من الدول الأعضاء في المنظمة إشراك المؤسسات الاجتماعية والمجتمع المدني و منظماته أكثر من ذي قبل، وترغيبها وحثها على العمل وتعزيز جهودها لمحاربة الإرهاب والتصدي لانتشاره، وفي 19 سبتمبر 2006 ثم إقرار الإستراتيجية العالمية في مواجهة الارهاب رسميا في الامم المتحدة، و بهذا منح المجتمع المدني دورا أساسيا و بارزا في الترويج و الدعاية للإستراتيجية العالمية في مواجهة الإرهاب.[1]

ونجد أن مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العالم العربي تعمل هي الأخرى على المشاركة في مكافحة الارهاب و التصدي لانتشاره في المنطقة. خاصة و أن الدول العربية هي من أكثر الدول المتضررة من الأعمال الإرهابية و من انتشار الثقافة التكفيرية و المتطرفة لهذه الجماعات و التنظيمات الإرهابية و على رأسها تنظيم داعش الإرهابي اليوم، فقد أضحت المنطقة العربية بمثابة حاضنة ملائمة لتكاثر و انتشار هذه الجماعات و التنظيمات الإرهابية المتطرفة بحكم البيئة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الثقافية المتأزمة و المتآكلة، مما أتاح الفرصة لهذه الجماعات و التنظيمات لنشر ثقافة التطرف و التعصب و استمالة الكثيرين للانضمام إليها و الانخراط في صفوفها –تنظيم داعش– من خلال خطاباتها السياسية الدينية التبريرية التي تعمل على إضفاء الشرعية الإسلامية على ممارسات العنف و الإرهاب التي ترتكبها بحق الأبرياء سواء داخل المنطقة العربية أو حتى خارج حدودها، كما أشرنا سابقا.

لذلك كان لزاما على الدول العربية اشراك وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني و تنسيق التعاون معها لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه والتصدي لانتشاره خاصة وأن الظاهرة الإرهابية ظاهرة معقدة ومركبة، ومرتبطة بسياق سوسيوثقافي واقتصادي وسياسي، وبالتالي لابد من اتباع استراتيجية شاملة لمعالجته و ألا تقتصر معالجته على الجانب الأمني و الإجراءات القانونية فقط، بل تبني استراتيجية تشمل المنظومة الثقافية أيضا.

خاصة في هذا الوقت الذي تحرص فيه الجماعات والتنظيمات الإرهابية على تحقيق التواصل الدائم و نشر فكرها المتطرف والتكفيري مع الجماهير الواسعة من خلال استخدامها

[1]– حنان يوسف، المرجع السابق.

لوسائل الاعلام العامة، و الالكترونية (الانترنت خاصة)، و إقامة صلات خاصة مع بعض الوسائل الإعلامية العربية، و اعتمادها على بعض الأوساط المتدنية المتعاطفة معها.[1]

لذلك نجد أن دور مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية بكل أشكالها و مكوناتها (الأسرة، المدارس، المؤسسات الدينية، الجامعات، الهيئات النقابية، المنظمات الرياضية، الجمعيات الخيرية، جمعيات حقوق الانسان، ...الخ) يقع عليها العبء التنويري و التوعوي في مكافحة الإرهاب و أفعاله الإجرامية للتصدي للثقافة التكفيرية و المتطرفة التي تنشرها الجماعات و التنظيمات الإرهابية (داعش).

و يكون ذلك من خلال تبني خطاب سياسي تنويري، توعوي، مبسط و ممنهج، يقوم على أساس:[2]

– التوعية المبكرة الوقائية للأفراد، من خلال نشر و تعميم الأفكار و القيم و الثقافة الصحيحة، باعتبارها حتمية ضرورية للمواجهة الثقافية للإرهاب و الفكر المتطرف، خاصة وأن مؤسسات المجتمع المدني، الحاضن الأول لهؤلاء الأفراد، إن في المدرسة أو الجامعة أو النقابة أو الجمعية ... الخ.

– نشر ثقافة مشاركة الغير في الوجود، من خلال الإضاءة الموضوعية على طبيعة الغير، و إظهار القواسم المشتركة التي توحد بين كافة الأجناس و الأعراق و الديانات.

– تأهيل أفراد المجتمع و بكل مراحله العمرية و طبقاته الاجتماعية على مبادئ و قيم:

– القبول بالأخر المختلف بغض النظر عن دينه أو عرقه أو جنسه أو لونه، أو مذهبه أو طائفته.

– التعايش المشترك.

– الحوار التفاعلي.

– فهم الفكر المناقض.

– توعية الأفراد للإلتزام بواجباتهم و أدائها بعيدا عن الكراهية و التسلط أو القهر أو الإجحاف.

– تنوير الأفراد بحقوقهم الطبيعية والمدونة والحضارية التنظيمية بعيدا عن الإفراط، وشرح الآليات الحوارية البناءة لتحقيقها بعيدا عن الغوغائية أو وسائل العنف.[3]

---

[1]– دور الاعلام الجديد في نشر ظاهرة الارهاب، نقلا عن:

http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/60027./

[2]– علي جميل حرب، دور مؤسسات المجتمع المدني القانونية في التوعية في مجال مكافحة الارهاب، ط 1 ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الامنية، معن خليل العمر و آخرون، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010، ص. 262.

[3]– المرجع نفسه، ص 263.

كذلك أن تعمل هذه المؤسسات على اختلاف أشكالها على تجديد الخطاب الثقافي و الديني، لأنه حتمية ضرورية للمواجهة الثقافية للإرهاب والتطرف، ولتصحيح صورة الدين الإسلامي الذي تعمل هذه الجماعات والتنظيمات الإرهابية – تنظيم داعش – على تشويه صورته و تبينه على أنه دين كراهية و قتل وإرهاب، وذلك من خلال تبنيها –هذه الجماعات والتنظيمات– لخطاب سياسي ديني تبريري يشرعن ممارساتها الإرهابية و أساليب العنف التي تنتهجها لتحقيق أهدافها، مما ساهم في تعاطف الكثيرين معها و استمالتهم للانضمام لصفوفها.

لذا لابد أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال خطاباتها على كشف و فضح ممارسات التشويه و التضليل التي تتبناها هذه الجماعات و التنظيمات الإرهابية بحق الدين الإسلامي و مدى تضليلهم للحقائق الدينية.

خاصة في ظل هذه المرحلة التي يمر بها العالم العربي الاسلامي، حيث تتصاعد موجات الكراهية والتطرف والعنف والإرهاب والتكفير التي انتشرت تحت دعاوى ودعاية باطلة تتخذ من الإسلام مرجعية لها، لابد أن تجعل مؤسسات المجتمع المدني من تجديد الخطاب الديني بصورة عامة قضية هامة تتصدر القضايا التي تهتم بها في هذه المرحلة.

ولا يعني تجديد الخطاب الديني هنا، إضعافا للدين في حياة المسلمين، بإقصائه أو بالتقليل من تأثيره، ولا يعني أيضا التجديد لأصول الدين وثوابته، فهذه مسائل غير قابلة للتجديد والتغيير، لأنها أركان يقوم عليها الإسلام وشريعته.[1]

بل يعني تجويد الخطاب شكلا ومضمونا، والارتقاء به، وإكسابه مقومات التكيف مع العصر، من أجل أن يكون أداة لتبليغ الرسالة الاسلامية الحقيقية، ووسيلة لبناء الإنسان الذي يعرف دينه، وينفتح على عصره، ويندمج في محيطه، ويحترم من يخالفه في المعتقد والرأي والموقف وأسلوب الحياة، ويتحاور معه، ولا ينأى بنفسه عنه، أو يتخذ منه عدوا لمجرد أنه يختلف معه في أمور معينة.[2]

فهذا النوع من التجديد في الخطاب الديني، ضرورة حتمية فرضتها من جهة الحرب التي تشن ضد الإسلام، سواء من الداخل أو من الخارج، أي من داخل عالم المسلمين أو من خارجه من قبل المتطرفين المتعصبين الكارهين للإسلام. ومن جهة ثانية لكشف وفضح ما تقوم بنشره الجماعات والتنظيمات الإرهابية–داعش– من أفكار وقيم ومبادئ تدعي بأنها تمثل الدين الإسلامي لتبرير ممارسات العنف والإرهاب التي تنتهجها بحق الأبرياء، لكي تضفي الشرعية الإسلامية على هذه الممارسات الإرهابية.

---

[1]– عبد العزيز التويجري، في مفهوم تجديد الخطاب الديني، **مجلة الحياة**، أطلع عليه:16سبتمبر 2017، نقلا عن: http/www.alhayat.com.

[2]– المرجع نفسه.

لكن ومع ذلك يبقى أن نشير أن إسهام مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة التطرف والتصدي للإرهاب وقيامها بدور فعال يتوقف على عدة متغيرات، أبرزها قدراتها البشرية والمادية والإطار التشريعي التي تتحرك من خلاله و المنظور الأمني لتعامل الدولة معها، ثم طبيعة القيادات و النخب في مؤسسات المجتمع المدني.

ويتوقف الرهان على دور فاعل للمجتمع المدني إلى حد كبير على قدرة مؤسسات المجتمع المدني في الالتحام بالقواعد الشعبية، والخروج من إطار النخبوية إلى الجماهيرية و كذلك تبني خطاب سياسي مبسط وآليات و منهج، يعكس رسالته وأهدافه في توعية وتنوير فئات المجتمع لمواجهة التطرف و الإرهاب.[1]

الخاتمة:

إن ظاهرة الإرهاب اليوم أضحت ظاهرة عالمية، معقدة ومركبة، فهي عالمية لأن أخطارها وآثارها تخطت كل الحدود، وأصبحت تهدد الأمن والاستقرار الداخلي للدول، كما تهدد الأمن والسلم الدوليين على حد سواء. أما من الناحية الثانية، فهي ترتبط بسياق سسيو ثقافي اقتصادي وسياسي.

وبالتالي فإن الإستراتيجية المتبعة لمواجهة الإرهاب والتصدي له والحد من انتشاره في المنطقة العربية، لا يجب أن تتوقف وتقتصر على الجانب الأمني والإجراءات القانونية فقط، بل تستوجب استراتيجية شاملة تضم المواجهة الثقافية للإرهاب والتطرف من خلال نشر الأفكار والقيم والمبادئ الصحيحة لبناء مواطن صالح يخدم المصلحة العامة للمجتمع، من خلال التركيز على التنشئة الاجتماعية الصحيحة والتربية الدينية السليمة.

لذلك لا بد من إشراك مؤسسات المجتمع وتفعيلها لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه والتصدي لانتشاره داخل المنطقة العربية. فمؤسسات المجتمع المدني وعلى اختلاف أشكالها ومكوناتها (المدارس، الجامعات، الهيئات النقابية، الجمعيات الخيرية، جمعيات حقوق الانسان...)، يقع عليها العبء التنويري والتوعوي، وذلك من خلال تبينها لخطابات تنويرية وتوعوية هادفة للتوعية المبكرة الوقائية لفئات المجتمع لمواجهة الثقافة التكفيرية والمتطرفة التي تنشرها الجماعات والتنظيمات الارهابية.

فتنظيم داعش وعلى اختلاف مسمياته يوظف خطابا سياسيا دينيا تبريريا يعمل على إضفاء الشرعية الإسلامية على الممارسات الإرهابية التي تنتهجها لأنه يقوم أساسا على التأويل

[1]– محمد فرحان سند، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي،(القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص ص.234، 235.

الخاطئ والمنحرف للنصوص القرآنية والسنة النبوية. واستغلالها الجيد للدعاية ووسائل الاعلام والاتصال وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي، مما ساهم في تعاطف الكثيرين مع هذه الجماعات والتنظيمات، والانخراط ضمن صفوفها.

لذلك لابد أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال خطاباتها على كشف وفضح ممارسات التشويه والتضليل التي تتبناها هذه الجماعات والتنظيمات الإرهابية بحق الدين الإسلامي ومدى تضليلهم للحقائق الدينية.

فالخطاب له دور مهم في المواجهة الثقافية للإرهاب والفكر المتطرف والتكفيري، الذي تتبناه هذه الجماعات والتنظيمات في المنطقة العربية، لأنه يقوم على الإقناع والتأثير وصناعة القبول، وهو ما يجعل له دور بارز في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية، لأن الخطاب عامة يشكل طرق اتصال أو تفاعل بين الأفراد، ومن خلال هذه الممارسات الخطابية يتمكن الأفراد من صنع معنى العالم.

خاصة في ظل هذه المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية، حيث تتصاعد موجات الكراهية والتطرف والعنف والإرهاب والتكفير التي انتشرت تحت دعاوى ودعاية باطلة تتخذ من الاسلام مرجعية لها، فالمواجهة الثقافية للإرهاب والفكر المتطرف أصبحت ضرورة وحتمية يفرضها الواقع العربي الراهن من جهة والحرب المعلنة على الإسلام من جهة ثانية.

ولكن على الرغم من أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني وخطاباتها في مواجهة الارهاب والتصدي له في المنطقة العربية، سواء من خلال التوعية المبكرة الوقائية من أخطاره، أو من خلال فضح أساليبه الخطابية المضللة وإيجاد المناخات السليمة لمكافحته. يبقى دورها مرهونا بعدة متغيرات أهمها: قدراتها البشرية والمادية والإطار التشريعي الذي تتحرك من خلاله والمنظور الأمني لتعامل الدولة معها، وكذلك مدى التحام هذه المؤسسات بالقواعد الشعبية، والخروج من إطار النخبوية إلى الجماهير.

قائمة المصادر والمراجع:

1- سورة الأنفال،الآية 60 .

الكتب:

2-علي جميل حرب، دور مؤسسات المجتمع المدني القانونية في التوعية في مجال مكافحة الارهاب، ط 1 ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الامنية، معن خليل العمر و آخرون، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.

3- محمد فرحان سند، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي،(القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015)

4- محمود عبد الله محمد خوالدة، علم نفس الارهاب،(الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005).

5- ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبه، ط 1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).

المجلات:

6- السيد يسن، مواجهة الارهاب: الدور المعرفي و التنويريللاعلام المصري، أطلع عليه: 9 سبتمبر 2017، نقلا عن الموقع:http://www.acrseg.org/39211

7- عبد العزيز التويجري، في مفهوم تجديد الخطاب الديني، **مجلة الحياة**، أطلع عليه:16سبتمبر 2017، نقلا عن:http/www.alhayat.com .

8- قدري حفني، لماذا يتعاطف المواطن العادي مع المتطرفين "أحيانا"؟، **مجلة اتجاهات الأحداث**، المجلد الأول، العدد 4، (نوفمبر، 2014).

9- محمد أبو هاشم محجوب، حربنا على الارهاب هي ليست حرب الغرب: عليهم دحره وعلينا بتره، تشخيص تحولات ،مجلة الإتحاد ، (أكتوبر،2014).

10- يحي جبر وجمال أبو مرق، الخطاب السياسي الفلسطيني والمؤثرات الخارجية شهادة على العصر، **مجلة الأبحاث**، (فيفري، 2009)، نقلا عن: jaber/ article/article-77- http://logs.najah..edu/staff/yahya

مقالات منشورة:

11- محمد بن عبد الله بن حجر الغامدي، الإرهاب...وجدلية التعريف، أطلع عليه: 05 ماي 2016، نقلا عن :http://www.shura.gov.sa/arabicsite/majalah64/ROAYA.HTM

12- حنان يوسف، تشاركية وسائل الاعلام و المجتمع المدني في مكافحة الارهاب، رؤية اجرائية في ضوء مدخل تقاسم المعرفة، أطلع عليه: 13 سبتمبر 2017، نقلا عن: http://www.arabmediasociety.com/?article=930

13- صادق علي حسن، المجتمع المدني بين الواقعية الوجودية والمشاركة غير الفعلية ، **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، **16**-09-2017، نقلا عن:

http://www.bayancenter.org/2016/08/2370/

14- دور الاعلام الجديد في نشر ظاهرة الارهاب، نقلا عن:

./http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/60027

الرسائل العلمية:

15- عمر بن حزام بن ناصر بن عمر بن قرملة، دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الارهاب، رسالة ماجستير في السياسة الجنائية، جامعة نايف العربية الأمنية، الرياض.

16- الحاجة سعود، استراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية: دراسة بنائية للخطاب السياسي، رسالة ماجستير في الدراسات السياسية المقارنة ، جامعة المسيلة ، 2015-2016.

الملتقيات:

17- فؤاد أبركان، المجتمع المدني في الجزائر... بين الخطاب والممارسة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول، الموسوم بعنوان: المجتمع المدني والمسار الديمقراطي في الجزائر، جامعة تيزووزو، 2011.

18- نعيمة سعدية، تحليل الخطاب والاجراء العربي، قراءة في قراءة، **مجلة الأثر**، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، (جويلية،2014).

العلاقات المدنية – العسكرية ومسألة التحول الديمقراطي في الجزائر.

Civil-Military Relations and the Question of Democratic Transition .in Algeria

أ–شلغوم نعيم ، جامعة سطيف2

الملخص:

تتسم العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر بالتعقيد والحساسية مما جعلها تؤثر على مسار التحول الديمقراطي نظرا لعمقها التاريخي الذي يعود إلى مؤتمر الصومام سنة 1956الذي طرحت فيه أولوية السياسي على العسكري، والتي خلقت بعد الاستقلال جدلا وصراعات بين قادة الثورة السياسيين والعسكريين حسمتها المؤسسة العسكرية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت العلاقة بين المدنيين والعسكريين تحكمها بنية سلطوية مبنية على الشرعية الثورية أكسبت القادة العسكريين شرعيةتاريخيةمميزة، مخلفة بذلك كتلة تاريخية وعقيدة صلبة يصعب فصل تأثيراتها على الممارسة السياسية وهذا ما جسده تدخل الجيش في إيقاف المسار الانتخابي سنة1992.

إن تطلع الجزائريين إلى إقامة نظام ديمقراطي إلا أن مسألة التحول الديمقراطي ومآلاته في الجزائر تبقى عملية تحقيقه مرتبطة بترسيخ قاعدة وصاية المدني على العسكري، إلا أن تحقيق ذلك لا يزال بعيدا بالنظر إلى حالة التماهي والتعقد التي تميز العلاقات المدنية العسكرية رغم أن شعار الدولة المدنية الذي تم إطلاقه مؤخرا يشير إلى التحضير لمرحلة جديدة تضمن استمرارية النظام واستقراره، وبإعداد ترتيبات تجعل المؤسسة العسكرية لاعبا مهما في إقرار هذا الإنتقال. لذلك تسعى هذه الورقة إلى فهم العلاقة الموجودة بين المدني(السياسي) والعسكري وأثرها في مسار التحول الديمقراطي وفي تحديد معالمه المستقبلية.

الكلمات المفتاحية :العسكريتارية، الديمقراطية، الدولة المدنية، السياسة.

Summary:

The arduousdemocratic transition And future prospectsIn Algeria remains linked to the influence of the civil-military relations in directing the path to democratic transition reality of today indicates a crisis in the transition, in spite of the aspiration of the Algerians to instituted a democratic system and the deposition of professionalism army and not interfering in political affairs but that is still far under identification and overlap that characterizes these relations and the difficulties which influenced in the democratic transition and determining His future, despite raising the issue of the civil state in recent times but that does not mean the exclusion of the military's role in the adoption of this transition“ Ruling But Not Governing” , because of their ability and power to the public domain as well as the popular depth and status required by the Algerians as the guarantor *institution of national unity and cohesion to appreciate it, so this paper seeks to understand the relationship between the civil (political) and the military and the future of democratic transition in context of the .transformation on the internal and external levels*

key words : Militarism. Democracy. Civil State. Politics.

مقدمة :

تشير العديد من تجارب التحول الديمقراطي أن العلاقات المدنية العسكرية تلعب دورا مهما في عملية التحول ديمقراطي، وبالعودة إلى الحالة الجزائرية نجد أن هذه العلاقات لا يزال يشوبها الغموض والتعقيد بالنظر إلى عدم حسم جدلية السياسي والعسكري المطروحة منذ الثورة التحريرية، والتي لا تزال تطرح إشكالية "من يتحكم في من؟" مما يتطلب تسليط الضوء على تأثيراتها على عملية الإنتقال الديمقراطي، التي تتأثر بالطابع العسكري لأعمال السلطة، وبتدخل المؤسسة العسكرية في حسم الصراع من خلال توليها لزمام المبادرة في لحظة التحدي، وهذا مايتجلى في إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992 وبتكريس منطق العسكرة في اللعبة السياسية.

وبالتالي أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر مرتبطة باختلال توازن العلاقات المدنية العسكرية نظرا لقوة المؤسسة العسكرية وبإرادتها في التحكم، يقابلها في ذلك ضعف الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية وبغياب التوافق فيما بينها نظرا لارتباطها بأجهزة الدولة العميقة، مما يصعب من إقناع هذه المؤسسة بضرورة التحول نحو الديمقراطية.

هذا ما سنحاول تفصيله في هذه الورقة من خلال الإحاطة بهذا الموضوع عبر الإجابة على التساؤلات المتصلة بهذه المسألة،

1- <u>المشكلة البحثية</u> :تحاول هذه الورقة اختبار العلاقة الموجودة بين العلاقات المدنية العسكرية ومسألة الاستعصاء الديمقراطي ومن هذا المنطلق نجد أن إشكالية العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر تتطلب الإجابة على العديد من التساؤلات المرتبطة بهذا الواقع إذ تثير الدراسة تساؤلا رئيسيا مفاده : إلى أي مدى تؤثر العلاقات المدنية العسكرية على عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر؟ وعلى هذا الأساس يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية:كيف تؤثر العلاقات المدنية العسكرية على هذا الانتقال ؟وكيف تتعامل المؤسسة العسكرية مع التحولات الحاصلة في الشخصية السياسية الجزائرية؟ هل يمكن تحقيق التفاهم والتعايش والتعاون وبناء الثقة بين الطرفين؟ ما موقف الجيش من مطالب المعارضة السياسية برعاية الانتقال الديمقراطي؟ ما مدى

تكافئ أطراف هذه العلاقة في قدرتها على مواجهة التحديات الراهنة بطريقة ديمقراطية؟وما مدى قبول المسئول العسكري في تحمل قواعد وآليات الديمقراطية الحديثة؟ وهل يمكن إحداث هذا الانتقال في ظل تداعيات الحراك الشعبي الراهن ؟

2-المقاربةالمنهجية: من أجل بناء تصور تحليلي متكامل يلاءم دراسة هذا الموضوع نعتمد على مقاربة منهجية تتمثل في توظيف مجموعة من المناهج المتمثلة في استخدام المنهج التاريخي عند التطرق للتطور التاريخي للعلاقات المدنية العسكرية المرتبطة بالتحولات التي مر عليها النظام السياسي الجزائري،من أجل لتقوية كفاءة التحليل ودقته يتم الاعتماد على منهج تحليل المضمون من خلال التطرق لبعض التصريحات والتحليلات التي تناولت دور العلاقات المدنية العسكرية في عملية التحول الديمقراطي،وفي ظل المأزق الذي تعيشه الجزائر في الوقت الراهن تتطلب هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يمكننا من توفير قدرا من المعلومات المرتبطة بموضوع الدراسة التي تستدعي وصف وتشخيص ظاهرة العسكرتاريةوأثرها على الممارسة الديمقراطية عبر اختيار المؤشرات والمتغيرات المتصلة بها، ولمعرفة مستوى التحولات الحاصلة في العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على صيرورة الانتقال الديمقراطي يمكن استخدام المنهج المقارن بصورة ضمنية من خلال المقارنة بين فترات مختلفة حول درجة تدخل العسكر في الحياة السياسية طيلة الفترة الممتدة من سنة 1989 وإلى فترة الحراك الشعبي الراهن، كما يتم توظيف المنهج الإحصائي ولو بصفة محدودة في تفسير بعض النسب والمؤشرات المرتبطة بالرأي العام والممارسة الديمقراطية في الجزائر، وفي هذا الإطار يمكن الاستعانة أيضا ببعض المقتربات النظرية لتفسير ظاهرة التداخل بين أدوار السياسيين والعسكريين في السياسة في مراحل معينة وأثر ذلك على التحول الديمقراطي، هذا ما يتطلب توظيف مقترب النخبة الذي يقتضي التعرف على طبيعة النخبة المحددة لتوجهات النظام السياسي،من خلال تناول الخصائص الشخصية وتأثير الأبعاد الاجتماعية لهذه العلاقات وتأثيراتها في مسار الانتقال نحو الديمقراطية، إلى جانب ذلك نعتمد على مقترب الثقافة السياسية التي تحكم السلوك السياسي من خلال معرفة درجة تجذر واقتناع النخب السياسية والعسكرية بقيم الديمقراطية والتعايش بينهما واعتماد أسس الحوار والتوافق.

3- أهمّيةالدراسة: تهتم هذه الورقة بدراسة تأثير العلاقات المدنية العسكرية والأسئلة المطروحة في الوقت الراهن حول مآل الانتقال الديمقراطي وكيفية إحداثه في الجزائر، وذلك وفق مقاربة نقدية تقوم على تحليل أثر هذه العلاقات على مسار هذا الانتقال وربطه بجدلية العلاقة أو الأولوية بين السياسي والعسكري التي يتميز بها النظام السياسي الجزائري، لهذا يتم تسليط الضوء على طبيعة العلاقات المدنية العسكرية ومدى فعاليتها في تحقيق انتقال ديمقراطي سلس ومتفاوض عليه وتأثيرات ذلك على الممارسة الديمقراطية في الوقت الراهن، الذي يشهد جدلا ونقاشا حول مسألة تمدين الحكم ومضمون الدولة المدنية، من هنا تصب أهمية هذه الورقة في الإحاطة بصعوبة هذا التحول وتوقع سيناريوهاته المستقبلية في ظل التحولات السلبية للربيع العربي التي أفرزت واقعا معقدا يصعب التساوق معه،والذي يشير إلى وجود عقدة في التحول نحو الديمقراطية مما يتطلب ذلك تحليل وفهم طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر.

4- أهدافالدّراسة:تصب أهداف هذه الدراسة ضمن المساعي الرامية إلى معرفة حدود تأثير العلاقات المدنية العسكرية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، وبالتالي هذا المسعى يهدف إلى رسم المعالم المستقبلية للتحول الديمقراطي وسيناريوهات التغيي رفي ظل غياب توافق سياسي بين السلطة والمعارضة، إلى جانب محورية المؤسسة العسكرية في رعاية هذا التحول ومن هنا تندرج هذه الدراسة ضمن المساعي البحثية التي تحاول الكشف عن مسببات المأزق الديمقراطي في الجزائر ونتائجه وكيفية معالجته،من أجل الوصول إلى تصور يحدد طبيعة العلاقات المدنية العسكرية وكيفية تأثيرها على الممارسة الديمقراطية إلى جانب الفصل بين ما هو سياسي وما هو عسكري وتبيين أوجه التداخل بينهما .

5- حدودالدراسة:هذه الورقة تعالج سياق زمني محدد منسنة 1989 الذي يتزامن وبداية الانفتاح السياسي في الجزائر إلى غاية زمن الربيع العربي وتحولاته السلبية الذي عرفت خلاله العلاقات المدنية العسكرية تجاذبات أثرت على عملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر.

المحورالأول: المحددات المؤثرة في العلاقات المدنية العسكرية وانعكاساتها على مسار الانتقال الديمقراطيفي الجزائر.

إن فهم حقيقة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسلطة السياسية في الجزائر يقتضي معرفة المكانة التي تحتلها في منظومة الدولة وفي ثقافة المجتمع، وذلك لفهم طبيعة العلاقات المدنية العسكرية عبر التطرق لخصوصية المؤسسة العسكرية وطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري والتي تؤثر في ميزان هذه العلاقات .

1- تأثير الماضي التاريخي: تبرز أهم الأحداث التاريخية في الجزائر بأن العلاقة بين السياسي والعسكري مبنية على فرض السيطرة والغلبة، ويظهر ذلك جليا في مؤتمر الصومام سنة 1956 الذي طرح قاعدة أولوية السياسي على العسكري، من خلال تولي القادة السياسيين مهمة الدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية والتفاوض مع فرنسا وبتولي القادة العسكريين لمهمة الكفاح المسلح، والتي خلقت ردود أفعال شديدة لدى غالبية القادة العسكريين المفجرين للثورة الذين رأوا فيها انحرافا عن الخط الذي رسموه وتبييضا لتاريخ بعض السياسيين، مما ولد أزمة خطيرة في أوت سنة 1957 بين القيادات المنبثقة عن مؤتمر الصومام، أين طالب القادة العسكريون بإلغاء مقرراته وانتخاب قيادة جديدة يستبعد فيها السياسيون، لكن تم إنهاء الأزمة بحل وسط يبقي على الهيئات التي أنشئها المؤتمر والعودة لفكرة القيادة الموحدة دون وضع الأولوية. ومنذ ذلك أرسي أول مبدأ يحكم علاقة العسكري بالسياسي القائم على قاعدة :"حين يختلف الساسة ويعجزون عن المبادرة على العسكريين أن يأخذوا زمام المبادرة" [1]. لقد شكلت هذه الأزمة منعرج حاسم في مسيرة الثورة على اعتبار أن الأولوية ألغيت نظريا لكن كرست ميدانيا أولوية الجناح العسكري الذي فرض وجهة نظره في كثير من القضايا [2].

في هذا السياق طرحت الأحداث الجارية بعد الاستقلال جدلية من يتولى السلطة، أين كانت قيادة الأركان تمارس سلطة فعلية وتحت غطاء سياسي تمكنت من حسم الأمور لصالحها، فالقراءة التاريخية تظهر أن التأسيس للدولة كان وفق منطق العسكرتارية والتي لعب فيها العسكر دورا

1 -MESBAH, Mohamed Chafik .« L'armée algérienne face au défi de la transition démocratique »,. Fuerzas Armadas y TransitionsDémocratiques en el Méditerrané, organisé en Barcelona par CIDOB y Ministère de Défense el dua(13 de Juin 2011) p01.

2- مهري،عبدالحميد، "الجيشوالسلطةالسياسيةفيالوطنالعربي" ،مجلةدراساتاستراتيجية،العدد،جوان 2008،صص7-8.

جوهريا في إنجاز هذه المهمة، لكن بالتواري خلف الستار وبدعمها لواجهة سياسية تتوافق ورؤيتها [1](2). في هذا السياق أثبتت أزمة صائفة 1962 بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان بتفوق هذه الأخيرة وبحسم الصراع لصالحها بدعمها للرئيس "أحمد بن بلة"، وهذا ما تجسد أيضا فيما يعرف بعملية التصحيح الثوري سنة 1965 أين تولى فيها العقيد هواري بومدين رئاسة الدولة مكرسا بذلك قدرة وسطوة العسكر في الأخذ بزمام المبادرة والإرادة في التحكم. وعقب وفاة بومدين تدخلت هذه المؤسسة لتحسم الصراع على السلطة بين جناح "محمد الصالح يحياوي "الحزبي" وجناح"عبد العزيز بوتفليقة" الدبلوماسي لصالح عقيد من صفوفها وهو"الشاذلي بن جديد"تحت شعار أقدم ضابط في أعلى رتبة عسكرية [3](i). وقد كان لهذه المؤسسة الدور البارز في وصول "الشاذلي" سنة 1979إلى سدة الحكم والذي اعتمدها كقاعدة يرتكز عليها حكمه بالنظر إلى إفتقاده للكاريزما السياسية التي تسمح له بإعادة رسم التوازنات السياسية التي يتطلبها النظام آنذاك [4]. وبالتالي التاريخ السياسي للجزائر يؤكد على المكانة التاريخية لهذه لمؤسسة باعتبارها القطب الأساسي للسلطة المركزية، ما يجعلها مختلفة عن الجيوش الكلاسيكية باعتبارها تنفرد بخاصية تكمن في أنها تمتلك امتداد وعمق شعبي[5].

وفي الصدد يرى المؤرخ "محمد حربي" أن الجيش الجزائري على عكس كل جيوش العالم لم تصنعه دولة بل هو الذي صنع دولته وأراد أن يكون مالكا للدولة التي صنعها فهو الشرعية وهو السلطة. باعتباره مؤسسة تميز بأسلوب القيادة الجماعية (CollégialCommandement) الذي استطاع من خلاله المحافظة على وحدته فقد أثبتت تجربة صراعه مع الإسلاميين بأنه مؤسسة مستقلة ذاتيا [6]. ما يجعلها تفضل الظلام على الضوء وبتسيير دواليب الحكم من وراء الستار، فهي التي فرضت وضمنت الاختيارات السياسية والاقتصادية الأساسية في البلاد، كما انها فرضت كل رؤساء الجزائر المتعاقبين منذ الاستقلال [7]. هذا الوضع يعكسه النظام السياسي الجزائري الذي اصطبغ بهذه الخاصية التي جعلته نظاما معقدا مبنيا على بنية سلطوية تعتمد

1- باباعمي، مسلم، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، أنظر الموقع الإلكتروني:

at:http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2 .2016/03/28

3- قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 96.

4- عبدالفتاح، نبيل، "الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمسارات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، أفريل 1992. ص 193.

5- قيرة، اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص 80.

6- الصيداوي، رياض، "سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 93، (2000)

7 -yefsah .Abdelkader.La Question du Pouvoir en Algérie .Paris ; En. A. P. Editions, 1990 .p.20

الشرعية الثورية في تولي السلطة، ما أكسب القادة العسكريين رمزية وشرعية مميزة خلقت كتلة تاريخية وعقيدة عسكرية صلبة يصعب فصل تأثيراتها على عملية التحول الديمقراطي.

2- ضعف مستوى الثقافة المدنية: إنالثقافة المدنية لا تعني وجود مجتمع مثالي بل تعني مجتمع متوازن يستوعب كل التوجهات التي من شأنها أن تؤدي إلى إحداث تحول ديمقراطي سلس ، وما يمنع ذلك في الوقت الراهن تدني مستوى الثقافة المدنية في أوساط المجتمع الجزائري وبغياب معارضة سياسية قوية وفعالة، وهذا ما يوفر تفسيرات لظاهرة الدولنة التي أفرزت سلبية التعاطي مع الحراك السياسي والاجتماعي الذي لم يحدث تحولا ديمقراطيا سلسا، ويعزى ذلك إلى تغول أجهزة الدولة الوطنية التي كانت تقود عملية التنمية والتحديث جاعلة والتي خلقت مجتمعا تابعا للدولة وذائبا في بوتقتها، ما أنتج ذلك حالة الدولنة وتعاظم دور البيروقراطية السلطوية على الممارسة السياسية وعلى الفعاليات الثقافية والفكرية، مكرسة بذلك الطابع المسيطر للدولة على المجتمع أدت في نهاية المطاف تمت دولنة المجتمع ومؤسساته وبتشدد الدولة إزاء المجتمع المدني[1]. هذا ما تعكسه الثقافة الشعبية الجزائرية التي تعتبر المؤسسة العسكرية الضامن للاستقرار والوحدة الوطنية، فهذا الانطباع نجده يستقر داخل المخيال الجماعي للجزائريين الذي يتضمن شعور إيجابي تجاه هذه المؤسسة وبالحاجة الدائمة إليها وإلى دورها الوطني، كما يمكن تفسير تدني مستوى الثقافة المدنية إلى امتداد المنظمات المدنية لأجهزة الدولة العميقة وليس امتدادا جماهيريا، تدين بالولاء للدولة المتسلطة التي تجعل منها أداة للتعبئة والتجنيد لصالح النواة الصلبة للنظام.

وقد أثبتت المأساة الوطنية أن عملية دولنة (الدولة الدركي وفق تعبير غرامشي) المجتمع أدت إلى خسارة الطرفين العسكري والمدني نظرا لغياب ثقافة التنازل والتوافق بينهما إذ اعتبر العسكرأن خيار الدمقرطة كان سلبيا مما فسح المجال لعودة ظاهرة العسكرة وامتداد تأثيرها إلى الساحة السياسية والمدنية أدت إلى إضعاف كافة الأشكال المدنية والممارسة السياسية، من خلال تجنيد أعداد كبيرة من المواطنين في إطار الخدمة الوطنية وبالتفاف التنظيمات المدنية حول النواة الصلبة للنظام. لكن مع وصول الرئيس بوتفليقة سنة 1999 إلى السلطة الذي سعى إلى استتباب الأمن عبر إقرار مشروع الوئام المدني وسياسة المصالحة الوطنية التي عبدت الطريق نحو

1- المنصف،وناس،الدولةالوطنيةوالمجتمعالمدنيفيالجزائر،الأزمةالجزائرية (الخلفياتالسياسيةوالاجتماعيةوالاقتصاديةوالثقافية)،ط2،بيروت: مركزدراساتالوحدةالعربية،، 1999. ص .251.

العودة للحياة المدنية بصورة نسبية، بعد عقد من العسكرة [1].ولذلكفإن ثقافة العسكرة السائدة خلال مرحلة الأحادية الحزبية و الأزمة الأمنية حالت دون بروز ثقافة مدنية تساعد على فرض الانتقال الديمقراطي سلميا وبإقناع العسكر باحترام قواعد الإحترافية ومقتضيات اللعبة الديمقراطية.

المحورالثاني:

العلاقاتالمدنيةالعسكريةفيالجزائربينالأيدلوجيةالقصادميةوضعفالبرمجيةالسياسيةواثرهاعلىالتحولالديمقراطي.

إنمبدأالحيادالأيديولوجيالذيتتبناهالمؤسسةالعسكريةالجزائريةفيالظاهريوحيبأنهالاتؤيدأيتوجهسياسيبخلاف الولاءللدولة،ممايجعلمنالعلاقاتالمدنيةالعسكريةبالغةالتعقيدفخلالالأزمةالأمنيةتبنتالجماعاتالمسلحةإيديولوجيةتصادميةاستدعتتدخلالمؤسسةالعسكريةبمبررالحفاظعلىالدولةالوطنيةعلىحسابالديمقراطيةفيالمقابلمنذلكلايزالالضعفالطبقةالسياسيةوالتنظيماتالمدنيةفيالوقتالراهن،يشكلمبرراكافيالتدخلوضمانهذهالمؤسسةلإحداثتحولديمقراطيمتحكمفيهتجنبالتكرارسيناريوالتسعينيات.

1- أثر الإيديولوجية التصادمية: إنإقراردستور 1989 للديمقراطيةالتعدديةبلورأطروحاتتأسستعلىفكرةالمواجهةوالمغالبةغذتالصراعالإيديولوجيبينالنخبالمدنيةوالعسكرية،وقدأدىفوزالجبهةالإسلاميةللإنقاذفيانتخابات 1991 إلىطرحفكرةأجنداتالصراعبينالعسكروقادةهذهالحركةالإسلامية،والمتمثلةفيإقامةالدولةالإسلاميةوبتكرارالسيناريوالإيرانيفيالجزائر،الذيلميلقترحيبالدىقادةالمؤسسةالعسكريةالذينرأوهخطريتهددهمباعتبارأنخطابالإسلاميينكانأصولياينضمنشعاراتتناديبإسقاطالجمهورية،وبتقديمهؤلاءقربانا علىمذبحالدولةالإسلاميةالمنظرة،ولهذااتخذتإجراءاتممنهجةلتحطيمهمتشبهتلكالتيسلطتعلىالشيوعيينفيأندونيسياسنة 1965،وذلكبإيقافالمسارالانتخابيوبإعلانحالةالطوارئفيهذاالصددكرراللواءخالدنزارمقولةهواريبومدين " الجيشهوالعصاالتييتمبهاتخويفالقوىالرجعية".[2].

لقدأدىتناميالعنفوتبنيسياسةالكلأمنيخاضتخلالهاالجزائرمرحلةعسيرةأدتإلىطرحمسألة " **منيقتلمن**" أدخلتهابذلكفيعزلةدوليةووضعتهاأمامردودفعلخارجيةمشككةإزاءمايحدث،ولعلأنهذاالسياقالمضطربكانتت دفعهنظرتانمتعارضتانحاولتاتقسيمالمجتمعالجزائريإلىمجتمعينتحكمهما: نظرةإسلامويةمتعالية

1- مارتيناز،لوي،عنفالريعالبترولي (الجزائر،العراق،ليبيا)،عبدالقادربوزيد (مترجم) ،ط1،،الجزائر: دارالتنوير، 2016،صص96-97 .

2- مارتيناز،لوي،نفسالمرجعالسابق،،ص 84.

(محافظةوطائفية)

تحلمبإقامةجمهوريةتيوقراطيةبالعودةإلىنظامالخلافةالراشدة،فيالمقابلإيديولوجيةعلمانيةتعبرعننظاممنف صمتناديبإقامةدولةعلمانيةذاتأبعادمتوسطيةوأوربية،بينهذينالطرحينكانخيارالمؤسسةالعسكريةهوتبنيتوج هالدولةالوطنيةالذييتضمنعقيدةدفاعيةمبنيةعلىحمايةالسيادةوالوحدةالوطنية[1].

بالسعيإلىاستعادةالإيديولوجيةالوطنيةالتيتأسستعليهاالدولةالجزائريةالتيتحتلرمزيةكبيرةلدىالمؤسسةالعسك رية،وهيتمثلمبرراكافيالمواجهةالأيديولوجيةالإسلامويةالمتطرفةالتيتطمحإلىتأسيسدولةإسلاميةتنتهجإيد يولوجيةرجعيةتعملعلىهدمإنجازاتالدولةالوطنية،ولهذاتشكلتقناعةعسكريةبأنأهممهددالدولةالوطنيةهيا لإيديولوجيةالإسلامية،نظرالتجربةالمغالبةالتيخاضوهاضدها،وبالتاليهذاالموقفالذيتتبناهالمؤسسةالعسك ريةيحولدونبناءعلاقةالثقةوالتعايشمعالإسلاميينوفيالتأسيسللديمقراطية.

2-ضعفالأحزابالسياسية:لقدتصاعدتأهميةالأحزابالسياسيةمعالانفتاحالسياسيسنة 1989 التياعتبرتحقدستوريأصيل،هذاماجعلالساحةالسياسيةالجزائريةتعجبأكثرمن 60 حزبامفرزةبذلكمشهداسياسيامترديايتميزبتدنيمستوىالنقاشالسياسيوبتناميدرجةالصراعوالاستقطاب،وبالتال يهذاالواقعيستدعيالتعرضإلىالوضعية (تحالف- انقسام) التيأخلتبميزانالعلاقاتالمدنيةالعسكرية،فقوةالنخبالعسكريةيكمنفيانسجامهاوبقدرتهاالفائقةعلىبناءمجتمع سكريمتماسكومتضامنخاصةفيوقتالأزماتنتيجةلعواملموضوعيةمرتبطةبخصوصيةالعملوالتكوينالعسكر ي،الذييخضعلقانونالصرامةوالولاءوطاعةالمرؤوسينأمابالنسبةللنخبالسياسيةالتييختلفواقعهاعنالنخبالعس كرية،باعتبارأنمنطقاللعبةالسياسيةفيالجزائريخضعللولاءلجهاتداخلالسلطةوللحساباتالسياسيةالضيقةالتي تعيقبناءمجتمعسياسيمستقل،هذامايتجلىفيتناميظاهرةالتصحيحياتوالانشقاقاتداخلالأحزابوبتحاشيهامناق شةالمسائلالمرتبطةبالعلاقاتالتيتحكمقياداتهابدوائرالنظاموبأجهزةالدولةالعميقةجعلهذاالنمطمنالعلاقاتمي زةالممارسةالسياسيةفيالجزائر.

ولهذاطفتإلىالسطحمسألةتدخلالعسكرفيالسياسةوفيضبطالتوازناتالأساسيةللنظامالسياسيعبراللقاءاتوالتفا هماتالسريةالتيكانتتجمعالعديدمنالسياسيينبجهازالاستعلاموالأمن(DRS)

سابقا،والذيكانيلعبدورامهمافيكواليسالسياسةالجزائرية،بتحريكهللمشهدالسياسيوبتحكمهفيبعضالأحزابالسي اسيةوبالامتثاللتوجيهاته،ممماجعلمنظومتهامكشوفةوواجهةيمارسبهاالسياسةمنوراءالستار،فيالمقابلوقوفه

[1]- Maougal. Mohamed Lakhdar et autres. Les stratégies fatales des expériences démocratisation en Algérie. Quelle transition démocratique pour Quelle Algérie. Éditions Frantz fanon. Algé.2015.p174.

وراءالتصحيحياتوالانقساماتالتيتعرضتلهاالأحزابالمعارضة،وبفرضسطوتهالشاملةعلىكافةالمؤسساتالتيأ فرغهامنمحتواها[1] .

ولعلمنأسبابقصوروضعفالطرفالسياسيالمدنيهوغيابأوتغييبالوظيفةالبرمجيةلدىالأحزابالجزائريةجعلهامنها أداةللتشتيتوليسأداةللتجميعوليسكآليةلبلورةالبرامجوإنتاجالنخب،نظرالطغيانالنزعةالحزبيةالمصلحيةالضي قةالتيغيبتقيمةالتوافقالسياسيوشوهتالتنافسالديمقراطي،فأغلبيةالأحزابتمارسالانتهازيةالسياسيةسواءبظهو رهاالمناسبتيأوفيغيابرنامجوقيمسياسيةتضبطالفعلالحزبيوبأخلقةالعملالسياسي،إلىجانبافتقادهاللوعيالدي مقراطيوالمؤسسيوهشاشةإطارهاالتنظيميالذيتحكمهنزعةالشخصنة،أدتإلىحدوثانشقاقاتوتصحيحياتجعلتم نظومتهامكشوفةوقابلةللاختراق،وبالتاليهذاالوضعجعلالشارعالجزائرييننفرمنالممارسةالسياسيةإذأصبح لايثقفيالمنظومةالحزبيةالقائمةوبأخذصورةنمطيةعنسلبيتها،وفيهذاالشأنيبرزتقريرالمؤشرالعربيالصادرعنا لمركزالعربيللأبحاثلسنة 2015 أننسبة 67%منالجزائرييننيثقونفيالجيشمقارنةبثقتهمفيالأحزابنسبة 10%.

المحور الثالث:الاتجاهات الجديدة للعلاقات المدنية العسكرية ومستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر.

إن

مقاربةدورالمؤسسةالعسكريةفيمستقبلالانتقالالديمقراطييتطلبالإجابةعلىالسؤالالتقليديمنيتحكمفيمن؟وبتر سيخقاعدةأولويةالمدنيعلىالعسكريوباستحضارالاعتباراتالأمنية،والتيجعلتالعلاقاتالمدنيةالعسكريةفيالوقتا لراهنتستقرعندحالةالستاتيكو (التوازنغيرالمستقر) مؤديةبذلكإلىبلورةاتجاهاتجديدةلهذهالعلاقاتمنشأنهاأنتؤثرعلىمستقبلالانتقالالديمقراطي.

1- **عقلنةالحكمالسلطوي(الديكتاتوريةالمدنية)** (2004- 2019) :

تتميزالتجربةالجزائريةفيتاريخهاالسياسيوالدستوريباحتلالالرئيسالجمهورية (السلطةالرئاسية) لمكانةمرموقةفينظامهاالدستوري،والتيساعدتعلىانتشارثقافةشخصنةالسلطةوالعسكرة،وهيثقافةتتنافىومباد ئالديمقراطيةوقيمهاوتشكلتحدياحقيقياأمامتكريسهاوتجسيدهاجعلتالدولةتفتقدلروحالمؤسسةالحقيقية[2].

[1] - MESBAH, Mohamed Chafik. Op cite. p09

2-مباركية،منير،مفهومالمواطنةفيالدولةالديمقراطيةالمعاصرةوحالةالمواطنةفيالجزائر،ط1،بيروت: مركزدراساتالوحدةالعربية، 2013،،ص218.

وبالتاليالخبرةالتاريخيةتؤكدعلىالقيادةالجماعيةللمؤسسةالعسكريةلكنفيمايتعلقبعلاقةالرئيسمعهافإنتقاليدال سياسةالجزائريةتعترفبقدرةوكفاءةالرئيسعلىتجميعالقوةللسيطرةعلىالجيش،ومنهذاالمنطلقنجدأنالرئيسبوتفلي قةتمكنمنتجميعالقوةوتحقيقهللسيطرةمبدياموقفهالرافضمنأنيكون

"ثلاثأرباعرئيس"،وقدتحققلهذلكنتيجةلعاملينمهمين

:الأولذاتيوالذييينحصرفيموهبتهوحنكتهالسياسيةوقدرتهعلىالمناورةالسياسية،أماالثانيموضوعيفيتمثلفيالظر وفالأمنيةالتيشهدتهاالجزائرفيتسعينياتوالتيأدخلتالتقاريرالدوليةقادةالمؤسسةالعسكريةفيخانةالمتهمين،وبذل كتمكنهذاالأخيرمنتوظيفذلكلصالحهبترويضالعسكرإذاستطاعأنيكبحالقوةالمفرطةلهذهالمؤسسةوبتقليصن فوذهاوباسترجاعهلزماماالمبادرةداخلقيادةالأركان (الخصمالتقليدي) مهدتلهفرصسلطتهالفعليةوبممارسةصلاحياتهالدستورية،ولعلأنالقوةالكامنةلهذاالرئيستتمثلفيغيابالبديلعنه ،وباعتبارهعنصرإجماعبينالنخبالعسكريةوالبيروقراطيةالتيأكدتعلىضرورةدعمهللاستمرارفيالسلطةلأطولف ترةكلماسمحلهوضعهالصحي،وهذامايتجلىفيتعديلالدستورسنة 2008 للسماحلهبالبقاءلأكثرمنعهدتين[1].

إنسعيمؤسسةالرئاسةلتمديناالحكمبفرضفلسفةالقيادةالمدنيةوالوصايةعلىالعسكروفقمنطقتشديدالسيطرةالس لطويةدونالتأسيسلديمقراطيةرئاسية،وفيهذايأتيالمتغيرالجيليلتفسيرذلكباعتبارأنالرئيسبوتفليقةيتقاسمنفستقا فةقيادةالمؤسسةالعسكريةالمبنيةعلىعقيدةالدولةالوطنيةوالثورةالتحريرية،وهيعواملشجعتعلىإحداثتوازنظرف يوغيرمستقرفيالعلاقاتالمدنيةالعسكريةأجلتحسمأولويةالسياسيعلىالعسكريممايبقيفرصةالانتقالالديمقراطي مؤجلةنظرالغيابوصايةالمدنيةفعليةعلىالمؤسسةالعسكرية،ولهذانجدأنالعلاقاتالمدنيةالعسكريةاتجهتنحو عقلنةالحكمالسلطويالتيفرضتتوازناظرفيااللذيلميتموفقالقواعدالديمقراطيةوالأطروالمؤسسيةالمعروفة،وإنما كانوفقالسلطةالرئاسيةالمبنيةعلىتركيزالسلطةوتجميعها،هذامايظهرفيإقالةمديرالمخابراتالتيمنالمفروضأنت مربدونأنضجيج،لكنكونهاتحصلفينظامسياسيمغلقوتستهدفأحدمكوناتهالأساسيةيجعلمنهامنعطفاسياسياب امتياز،باعتبارأنالنظامالجزائريبنيعلىالمقاربةالأمنية،وبالتاليخروجالمسئولالأولعنالمنظومةالأمنيةيكتسيأ همية بالغة،بمعنىأن " الجنرالتوفيق"

[1] -Hugh Roberts. « DemilitarizingAlgeria ». (WashingtonDC: Carnegie Endowment PAPERS). Number 86..Carnegie Endowment for -International Peace .may 2007.pp11-15.

بحكمالفترةالزمنيةالتيقضاها علىرأسهذاالجهازالحساستركبصماتهعلىكلشيء:

العقيدةالأمنيةواختيارالرجالوطبيعةالولاءوطريقةإدارةشؤونالبلاد[1].

وبالتاليفنجاحمؤسسةالرئاسةفياستعادةصلاحياتهاالدستوريةأهلتهابأنتكونالمهيمنعلىالمؤسسةالعسكريةمما يوحيأنالإجراءاتالتياتخذهاالرئيسبوتفليقةمنذمجيئهسنة 1999 تدخلضمنحساباتهالمبنيةعلىبناءالسلطةعبرالتفاهماتالخفية،لكنمندونغلقالبابنهائياًأمامتدخلالعسكرفيالشؤونالسياسيةمستقبلا،إذيظهرمرضالرئيسبوتفليقةوضعفهوغيابجبهةسياسيةمعارضةوقويةومتوافقةتفسحالمجاللعودةالمؤسسةالعسكريةإلىالواجهة،وفيهذاالإطارتبرزالعديدمنالتحليلاتأنحسمالمؤسسةالعسكريةلموقفهالصالحالسلطةالمدنيةالحالية

(الرئاسة)،يعنيأنهذهالمؤسسةهيالضامنةلاستمراريةهذهالسلطةالمدنيةممايثيرذلكالعديدمنالتحفظاتحولأثرتوازناتالنظامالذيتميلكفتهلصالحالرئاسةوالتيعملتعلىتأجيلمسألةالتحولالديمقراطي.

وفيظلحالةالغموضالسياسيالذيلفحالةغيابالرئيسبوتفليقةوضعفهفتحالبابأمامالعودةالقويةللمؤسسةالعسكريةإلىالواجهةمنخلالالرسائلالتيتبعثهاوالتيتحملفيطياتهافيفترةماقبلخروجالحراكالشعبيبإرسالهاعنحسممموقفهالصالحالسلطةالمدنيةبقيادةعبدالعزيزبوتفليقةوكانتكلالكفةمرجحةلصالحاستمرارلعهدةخامسةالرئيسو تجندالقوىالسياسيةالموالية لهللترويجللاستمراريةودعوةالرئيسبوتفليقةللترشحللانتخابات (أفريل 2019).

يفهممماسبقأنواقعالعلاقاتالمدنيةالعسكريةقبلاندلاعالاحتجاجاتالشعبيةفي 22 فيفري 2019 كانتيخضعللتوازناتالأساسيةوالقاعدةالتقليدية " منيتحكمفيمن؟" (الرئاسةأمالجيش)- التيتحكمالنظامالسياسيالجزائريمنذالاستقلال،وهذامايشيرإلىقوةمؤسسةالرئاسةفيالسيطرةعلىمقاليدالحكم طيلةالفترةالممتدةبين (2004- 2019).

2- تواريالنزعةالعسكرتاريةوراءديمقراطيةالواجهة

(الديمقراطيةالمدرعة): هينزعةواتجاهيهدفإلىهيمنةالمؤسسةالعسكريةعلىالدولةوفرضنظامهاالصارمعلىالحياةالمدنيةوتقويضهذهالنزعةعندماتعجزالمؤسساتالسياسيةعنمواجهةالتحدياتالمطروحة[2].

وفيهذاالشأنيقولصامويلهنتجتون

"أنعقليةالعسكربطبيعتهاتميلإلىالتدخلخاصةفيظلغيابوضعفالمؤسساتالمدنيةفيالمجتمع" .

[1]-عبيدي،حسني،"إقالةتوفيقجاءتفيوقتيشجععلىانقلابأبيض"،أنظرالموقعالإلكتروني: https://www.elkhabar.com ،تاريخالتصفحيوم 20-02-2016 .

2- الكيلاني،عبدالوهاب،موسوعةالسياسة،الجزءالرابع.،بيروت: الموسوعةالعربيةللدراساتوالنشر،2005. ص 108.

منهذاالمنطلقنجدأنالنظامالسياسيالجزائريمثلأينظاماآخرفيالعالمالثالثحكمتعليهالأحداثالتاريخيةالمتعاقبةأن يكونعسكريا،وفيهذاتشيرالعديدمنالأدبياتبأنالجيشالجزائرييعدالرقمالصعبوالمجهولفيمعادلةاللعبةالسياسية[1].مماكرسذلكالتوجهالعسكريللدولةالجزائريةالمتأثربنزعةالدولةالوطنيةاليعقوبيةالتيترفضالتحولإلىنزعةت عايشيةمنفتحةتقبلبمقتضياتالديمقراطية.

فثقافةالسريةوالكتمانالتيتكتسيالفكرالعسكريالجزائريجعلمنهذهالمؤسسة " الصامتالعظيم" باعتبارهاصانعةالرؤساء،ممايضعسيطرتهاتتمظهربصورمختلفةفيعلاقاتهابمراكزاتخاذالقراروموسساتها لسياسيةوالإداريةوالاقتصادية[2].

منالمفيدهناالتذكيربأنالخلفيةالعسكريةوالنزعةالمحافظةللنخبةالحاكمةالتياستلمتالسلطةبالسيطرةالمباشرة منذالاستقلالسنة 1962

لاتزالإلىاليوممهيمنةعلىالحكم،وطبقالهذاتعتبرالمنظومةالسياسيةالجزائريةمنالنظمذاتالنزعةالعسكرية،الت يتعتبرهاأدبياتالانتقالالديمقراطيهيالأكثراستعدادالإحداثالانتقالمنالأعلى (علىمستوىالنخبة)،تنتجعنهمايسمى " الديمقراطيةالمقيدة" وباحتفاظهابالحقفيالتنافسعلىالسلطةوعدمتهديدمصالحهاوامتيازاتها،وبصفةعامةفإنهفيظلحالاتالانتقالال ديمقراطيمنأعلىغالباماكونميزانالقوىلصالحالنخبةالحاكمةفيظلضعفالمعارضةومحدوديةقدرتهاعلىالتأثي رفيإدارةعمليةالانتقالالديمقراطي[3].

وبحسب (أطروحةناير) نجدأنالنسقالعسكريالجزائريالمبنيعلىعقلالدولةوكيانهاالقائمعلىالبيروقراطيةالعسكريةالحاسمةلكافةالمواقفا لداخليةوهوتقليدراسخلايمكنتغييرهفيوقتوجيز،مايعنيذلكصعوبةحسمأولويةالمدنيعلىالعسكري،وبالتالياست

2- دبلة،عبدالعالي،الدولةالجزائريةالحديثة،القاهرة: دارالفجرالجديدللنشروالتوزيع، 2004،ص 203.

3- إيمانمحمد،قراءاتنظرية: أنماطالتحولالديمقراطي،المعهدالمصريللدراسات،للمزيدانظرالموقعالإلكتروني : https://eipss-eg.org،تاريخالتصفح : يوم 14-09-2019

قراءالدورالمرتقبللمؤسسةالعسكريةالجزائريةفيمستقبلالانتقالالديمقراطيالذييعدغامضا،لأنهيثيرالعديدمنالت ساؤلاتالتيتشيرإلىالصعوبةتوصيفمستقبلهوالذييحتملالسيناريوهاتالتقليديةالثلاث: **الاستمرارية** (ديمقراطيةنسبية)،**التردي** (إلىالحكماستبداديومطلق)،**التعزيز** (نحونظامديمقراطيمستقر)[1].

بناءا على ما سبق يمكن استشراف مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في ظل تنامي النزعة العسكرة منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في 22 فيفري 2019 ، أين بدأت هذه الظاهرةتعودمجددا إلىالمشهدالسياسيالجزائريخاصةفيظلتعقدالأزمةالسياسيةوغياببديلسياسيقادرعلىإقناعا لجماهيرالشعبيةالمطالبةبالتغييرالجذريللنظام،وبهذاالمعنىفإنالبنيةالنخبويةالتييتسمبهاالنظامالسياسيالقائ متشترطحدوثتغييرديمقراطيعلىمستوىالنخبةبمايحققالحفاظعلىثباتالدولةواستمرارهاواستقرارها،بإخضاعالم نظومةالسياسيةلتغييرالديمقراطيمبنيعلىمنطقالاستشارةالانتخابيةالحقيقيةلاالشكليةباعتبارهاالآليةالتيتؤدي لإحلالنخبةجديدةتفتحالبابأمامالتحولنحوالديمقراطيةالتيتتطلبمشاركةالنخبالفاعلةوالمؤسساتالقابلةللحياة لإحداثتغييرديمقراطيسلس،عبرالانتخاباتالرئاسيةالمقبلةنقطةمفصليةفيتجربةالديمقراطيةفيالجزائر،إذست حددمدىبقاءلاعبابارزافيالسياسةالجزائريةومدىالتزامهواحترامهلقواعداللعبةالديمقراطية (نزاهةالانتخابات)،وإذاماتحققذلكالرئيسالقادمسيمتلكشرعيةكاملةتؤهلهلإجراءتغييراتعميقةفيمنظومةالدو لة،نظراللأهميةالمحوريةالتييحتلهاالرئيسفيالمنظومةالسياسيةالجزائريةتجعلهمصدرالتغييروالتأثيرلتمتعهب صلاحيةتخصيصالمواردالوطنيةتمكنهمنالتأثيرفيمجرياتالإحداثكمايريد[2].

وماداماأنالانتقالالديمقراطيفيالجزائرمرتبطبالمؤسسةالعسكريةفيالمرحلةالقادمةيجعلمنهانتقالاحذرا،نظرال هيمنةالعقليةالعسكريتاريةفيإدارةالتغييروبتفضيلهاالأولويةحفظالأمنوالاستقرارعلىالديمقراطية،هذامايبقيمن طقالأمننةالمحركالأساسيللخطابالعسكريالجزائرينظرالتناميالتهديداتالإرهابيةواستفحالالجريمةالمنظمةف يدولالساحل،وهيمبرراتأصبحتتستندإليهاالمؤسساتالسياسيةلتعظيمدورالمؤسسةالعسكرية[3].

وبالتاليينجدمسألةالأمننةتعمقالهوةبينثنائيةهذهالعلاقةوبعدمتوازنهانظرالتصدرالاهتماماتالأمنيةسلمالأول ويات،كونتبذلكاتجاهاعاماىعطيمصداقيةلأولويةالأمنيعلىالسياسي،ومفرزةسياقاوفوبياسياسيةتعتبرمناق شةدورالمؤسسةالعسكريةفيهذاالانتقالمنالطابوهاتخاصةفيظلتردياالوضعالأمني،الذيأدىإلىإحداثقطيعةبينا لطرفين،مبرزةحالةمنالانفصامبينماهوسياسيوماهوعسكريوالتيتحولدونإتفاقالطرفينحولمسألةالانتقالالديم

[1]- قيرة،إسماعيل،نفسالمرجعالسابقص .13..

2- عماربوحوشوآخرون،الجزائر : الديمقراطيةوالتنميةفيظلالصفقةالاستبدادية (تفسيرالعجزالديمقراطيفيالوطنالعربي)،مركزدراساتالوحدةالعربية،بيروت .2011،ص311.

3- بوحنية،قوي، "الجيشالجزائريوالدستورأيةعلاقة،مجلةبدائلسياسات،بيروت : مبادرةالإصلاحالعربي،يونيو 2015،ص04

قراطي، هذا ما يرجح سيناريو تفعيل الدور السياسي والأمني للجيش في المرحلة المقبلة نظرا لأنهما كالطرف السياسي بالحد الأدنى واهتمامهما بمقتضيات اللعبة السياسية المغلقة (ماذا نكسب) وانهما كالعسكريين بالأعلى (منيحكم) وهي مفارقة أخلت بميزان العلاقات المدنية والعسكرية.

وبناء عليه نجد أن موقف المؤسسة العسكرية إزاء مسألة الانتقال الديمقراطي أمر مهم وحاسم وهي الكفيلة بالإجابة عن تساؤلات التي تثار في سياق تطورات وتداعيات الحراك الشعبي، أين نجد تفيأ كثر من مرة وعبر تعنموقفها الرافض للمرحلة الانتقالية لتفادي حالة الفراغ، وهذا ما يعكس هموقف قيادة الأركان التي ترى أن الحل الدستوري هو الطريق الأسلم لحل الأزمة السياسية الحالية، على هذا النحو تسعى النخبة العسكرية لنزع التطرف عن فواعل الحراك وتجلد لكفيد عمها لكل المبادرات الرامية لحل الأزمة السياسية الحالية من خلال الدستور وإجراء الانتخابات الرئاسية التي قد تكون البنة الأولى لإحداث انتقال سياسي للسلطة، وعلى ما يبدو استكون هذه الانتخابات بالون اختبار التغيير والتداول الديمقراطي على السلطة الذي لن يكون سهلا بالنظر إلى الشرعية التاريخية التي يمتلكها الجيش[1].

ولهذا ينتظر أن تلعب هذه الأخيرة دورا مهما على الأقل للعب دور الوسيط الضامن لعملية الانتقال الديمقراطي في المستقبل، وكما تر الباحثة السويسرية إيزابيل وير نفليس (Isabelle Werenfels) حول آفاق الإصلاح في الجزائر أن المؤسسة العسكرية هي القلعة الأخيرة والحصن المنيع الذي يحفظ الوحدة الوطنية وتضيف قائلة :

إن الطبقة السياسية وشريحة واسعة من المواطنين تنقبل على نطاق واسع بأن يكون الجيش هو العمود الفقري للنظام[2]. من خلال هذه المعطيات التي تشير إلى تجذر ثقافة العسكرة في السياسة الجزائرية وتوارى النزعة العسكرتارية وراء ديكور ديمقراطية لواجهة، فرغم الوجه المتغير للقوة العسكرية الجزائرية في الآونة الأخيرة التي أصبحت تهتم بالتكوين وبعصرنة الترسانة اللوجيستية والعسكرية وبناء القوة الدفاعية وبالترويج لخطاب الاحترافية، إلا أن ذلك لا يزال يطرح العديد من التحفظات حول الوصاية الديمقراطية الفعلية للمدنيين على العسكريين، مما يجعل الأصوات التي تنط البالمؤسسة العسكرية بحماية الانتقال الديمقراطي هي دعوات مقبولة ومبررة بل ضرورية مع بداية كل مرحلة التحول إلى الديمقراطية، والتي تسمح للحكو

1- دالية غانم، الحد من التغيير عبر التغيير : ماوراء ديمومة النظام الجزائري، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني : https://carnegie-mec.org/2018/05/08/ar-pub-76277، تاريخ التصفح يوم: 20-08-2019.

2- بوحنية قوي، نفس المرجع السابق، ص 05.

مةالمنتخبةديمقراطيا الترسيخللديمقراطيةباتخاذإجراءاتأهمهاحسموضبطالعلاقاتالمدنيةالعسكريةوهيمسألةتتطلبفيالحالةالجزائريةوقتاقديمتدلسنوات[1].

نستنتجمنهذاالعرضأنالمسارالمتوقعالذيستأخذهمرحلةمابعدالحراكالشعبييكونمقدمةللانتقالالديمقراطيإلاأنالسمةالنخبويةالتيتتميزبهاالمنظومةالسياسيةالجزائريةالتيتدارفيهاالسياسةنخبوياستؤخرانتقالالنظامالحاليينحوالديمقراطية،مايعنيآفاقالتغييرالديمقراطيبصورةجذريةتبقىبعيدةوقدتستغرقفترةأطوللخلقتوازنبينقدرةالنخبالحاكمةعلىالمقاومةوقدرةحركاتالمعارضةعلىفرضتغييرديمقراطي[2].منهنايتضحأنمستقبلالانتقالالديمقراطيمرتبطبحدوثتغييرجذريفيتركيبةالنخبةالحاكمةمنخلالبلورةاتجاهإصلاحيضمنهذهالتركيبة،ومنخلالذلكسيعملهذاالجناحوعلىنحوتدريجيالحدمنظاهرةتدخلالمؤسسةالعسكريةفيحسمالصراع " التاريخي" بينالنخبالسياسيةعلىالسلطةواتفاقهاعلىإعدادخطةللانتقالالديمقراطيوالامتثاللها،وإذاماتمتالأمورعلىهذاالنحوفإنأولوياتالمرحلةالمقبلةستتجهإلىدمقرطةالعلاقاتالمدنيةالعسكرية.

خاتمة:

تظهرالعلاقاتالمدنيةالعسكريةأنالسلطةالفعليةليستفيالمؤسساتالسياسيةمايعنيأنهاغيرضامنةلإحداثالانتقالديمقراطيمايستدعيتدخلالمؤسسةالعسكرية،فالترتيباتالمعتمدةتداخلالنظامحاليالتسمحبإعادةهندسةدورهالتحكمفيمسارهذاالانتقال،وبالتاليالطرحالقائلبالتزامهابمهمةالدفاعيعتبرتصورقاصرلأنالإرثالتاريخيوالتحدياتالاقتصاديةوالأمنيةالتيتواجهاالجزائراليومتفرضحضورها،ولهذامنالمرجحأنتستمرتعقيداتالعلاقاتالمدنيةالعسكريةبالنظرإلىغيابتحالفاتسياسيةقويةتفرضالانتقالالديمقراطي،مايعنيأنرفعالتحفظاتعلىأولويةالمدنيعلىالعسكرييستوجبتقديمحللمعادلةالصفريةالتييؤمنبهاالطرفالعسكري،هذهالمسؤوليةتقععلىالأحزابالسياسيةوالمنظماتالمدنيةالتييستوجبتفعيلهادورهاوبتجديدالفكرالسياسيالجزائريالذييدغدغالنزعةالعسكرتارية.

بناءاعلىماسبقفإنمستقبلالمشروعالديمقراطيفيالجزائريبنىمعالمؤسسةالعسكريةوليسضدهاوذلكبإعادةبناءالعلاقاتالمدنيةالعسكريةوفقالمنظومةالديمقراطيةلتجسيدالوصايةالمدنيةعلىالعسكر،وبإقرارتوافقسياسيقوييفرضضرورةالتفاوضوالتوافقحولمنهجيةواضحةلإحداثانتقالديمقراطيسلسعبرالاحتكامإلىقواعدالديمقراطيةوبتفعيلالأطرالدستوريةوالمؤسساتية.

1- دخوش،محمد، "فيإطارإعادةبناءالعلاقاتالمدنيةالعسكرية"
،أنظرالموقعالإلكتروني:http://fibladi.dz/الاخبار/الأحداث/item/3824 : at: 2016/06/06.

2- رايموندهنيبوش،مقاربةفيعلماالاجتماعالتاريخيلفهمالتباينفيمرحلةمابعدالثوراتفيالبلدانالعربية،مجلةعمران،العدد23،المركزالعربيللأبحاثودراسةالسياسات،قطر، 2018،ص30.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

1- الكتب :

1- المنصف،وناس،الدولةالوطنيةوالمجتمعالمدنيفيالجزائر،الأزمةالجزائرية (الخلفياتالسياسيةوالاجتماعيةوالاقتصاديةوالثقافية)،ط2،بيروت: مركزدراساتالوحدةالعربية، 1999.

2- الكيلاني،عبدالوهاب،موسوعةالسياسة،الجزءالرابع.،بيروت: الموسوعةالعربيةللدراساتوالنشر،2005.

2- دبلةعبدالعالي،الدولةالجزائريةالحديثة،القاهرة: دارالفجرالجديدللنشروالتوزيع، 2004،

3- مارتيناز،لوي،عنفالريعالبترولي (الجزائر،العراق،ليبيا)،عيدالقادربوزيد (مترجم) ،ط1،،الجزائر: دارالتنوير، 2016.

4- مباركية،منير،مفهومالمواطنةفيالدولةالديمقراطيةالمعاصرةوحالةالمواطنةفيالجزائر،ط1،بيروت: مركزدراساتالوحدةالعربية، 2013.

5- قيرة،سماعيل،وآخرون،مستقبلالديمقراطيةفيالجزائر،ط1 .بيروت :مركزدراساتالوحدةالعربية،. 2002.

2- المقالات:

1- الصيداوي، رياض ، "سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك "، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 93،(2000)

2- بوحنية ،قوي، "الجيش الجزائري والدستور أية علاقة، مجلة بدائل سياسات، بيروت: مبادرة الإصلاح العربي، يونيو 2015

3- عبد الفتاح، نبيل ، "الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمسارات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 108،أفريل 1992

4- مهري ، عبد الحميد، "الجيش والسلطة السياسية في الوطن العربي" ،مجلة دراسات استراتيجية، العدد،جوان 2008.

5- رايموندهنيبوش، مقاربة في علم الاجتماع التاريخي لفهم التباين في مرحلة ما بعد الثورات في البلدان العربية، مجلة عمران ، العدد 23، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر، 2018.

2-المواقع الإلكترونية :

1- بابا عمي، مسلم ، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر،أنظر الموقع الإلكتروني:
http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2:at /03/28 .2016
2- دخوش، محمد، "في إطار إعادة بناء العلاقات المدنية العسكرية" ، أنظر الموقع الإلكتروني:http://fibladi.dz/الاخبار/الأحداث/item/3824 : at: 2016/06/06.
3- عبيدي،حسني ،"إقالة توفيق جاءت في وقت يشجع على انقلاب أبيض"، أنظر الموقع الإلكتروني: https://www.elkhabar.com،تاريخالتصفحيوم 20-02-2016
4- دالية غانم، الحد من التغيير عبر التغيير: ما وراء ديمومة النظام الجزائري، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني:
https://carnegie-mec.org/2018/05/08/ar-pub-76277،تاريخ التصفح يوم: 20-08-2019.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

1 -Maougal. Mohamed Lakhdar et autres. Les stratégies fatales des expériences démocratisation en Algérie. Quelle transition démocratique pour Quelle Algérie. Éditions Frantz fanon. Alger.2015.
2- yefsah.Abdelkader.La Question du Pouvoir en Algérie .Paris ; En. A. P. Editions, 1990

2- المقالات:

1-MESBAH, Mohamed Chafik .« L'armée algérienne face au défi de la transition démocratique »,. Fuerzas Armadas y TransitionsDémocratiques en el Méditerrané, organisé en Barcelona par CIDOB y Ministère de Défense el dua(13 de Juin 2011).
Carnegie Endowment :WashingtonDC(2-Hugh Roberts. « DemilitarizingAlgeria ».
International Peace .may .Carnegie Endowment for .. Number 86.)PAPERS 2007.pp11

الاستراتيجية الامنية الامريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق أسيا: من سياسة التجاهل الى سياسة إعادة التوازن

THE NEW USSECURITY STRATEGY IN SOUTHEAST ASIA: FROM BENIGN NEGLECT TO REBALANCE POLICY

أ–فلاح أمينة

جامعة صالح بوبنيدر –قسنطينة03

الملخص:

طرأ على الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق أسيا بعد الحرب الباردة تغييرات مهمة، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على أهمها من خلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والتي تدرجت من سياسة التجاهلالى سياسة إعادة التوازن، هذه الأخيرة التي أسهمت من خلال ابعادها المتعددة في إعادة إدراج المنطقة ضمن أجندة أمريكا الاستراتيجيةومحاولة اصلاح ما افسدته سنوات الغياب عن المنطقة والتي استغلتها الصين لصالحها لتثبيت موقعها بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: جنوب شرق أسيا، الولايات المتحدة الامريكية، سياسة التجاهل، سياسة إعادة التوازن، الصين.

Abstract:

The American security strategy toward Southeast Asia knew significant changes after the cold war, we will address in this paper thismain change during the successive American administrations; which is graduated from neglect policy to pivot policy.

The latter contributed through its multiple dimensions to re-inclusion the region within the American strategic agenda and try to repair the ravages of absence years from the region, which exploited by china to install its position into the region.

key words:Southeast Asia, United States of America, neglect's policy ,Pivot's policy, china.

مقدّمة:

حملت رياح نهاية الحرب الباردة تغيرات مهمة على الاستراتيجيةالأمريكية حول العالم عموما وعلى منطقة جنوب شرق أسيا خصوصا، كانت بدايتها بالانسحاب العسكري الأمريكي من جنوبالفيتنام سنة 1975اينكانت الغفلة والتجاهل السمة الغالبة للإدارة الأمريكية اتجاه المنطقة، واقتصر تدخلها بصفة عرضية استجابة لبعض الأزمات السياسية أو ضمانا لدخول أسواق المنطقة، فعُرفت السياسة الأمريكية في الفترة ما بين **1977-2000بسياسة التجاهل والفرص الضائعة"**[1] **Policy of benign neglect and missed opportunities.**

إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 مثلت نقطة التغيير لكل تلك المعطيات، حيث أعتبرت إدارة بوش الابن منطقة جنوب شرق أسيا **بالجبهة الثانية** لمحاربة الإرهاب **Second Front to Counter terrorism**، ومع كل ذلك التغيير، اعتبرت إدارة أوباما مغايرة لسابقاتها من الإدارات بتبنيها **لسياسة المحور او إعادة التوازن** والتي اسهمت في إعادة الاهتمام بالمنطقة الى الواجهة، الا أنه باعتلاء دونالد ترامب لسدة الحكم، لوحظ تراجع كبير في الاهتمام بالمنطقة في اجندة الإدارة الامريكية لصالح الاهتمام بالشأن الداخلي من خلال رفع شعار " **أمريكا أولا**"، وعليه نطرح المشكلة البحثية التالية:

ما هو الثابت والمتغير في الاستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة جنوب شرق أسيا خلال الإدارات المتعاقبة؟ وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

تختلف أدوات ووسائل الاستراتيجية الامريكية المنتهجة اتجاه منطقة جنوب شرقأسيا باختلاف الإدارات المتعاقبة.

وبهدف الإجابة على مشكلة الدراسةتم الاستعانة بالتقنية التاريخية من حيث أن البحث يحتاج إلى فهم الظروف والعوامل التاريخية المساهمة في تغير الاستراتيجية الامريكية اتجاه المنطقة الى جانب استخدام المنهج التحليلي والمنهج المقارن، إضافة الى مقترب التحليل النسقي من حيث دراسة تأثير المتغيرات الدولية على تغير الاستراتيجية الامريكية.

أما عن الأهداف التي تسعى هذه الدراسة الى إبراز ها فتتمثل في:

- التأكيد على أن الاستراتيجية الامريكية لا تتغير مهما تغير الحكام والرؤساء الذين يصلون الى البيت الأبيض، لكن الذي يتغير هي الأدوات والوسائل.
- الإشارة الى أن منطقة جنوب شرق أسيا تشكل مسرحا للتنافس الأمريكي–الصيني مستقبلا نظرا لموقعها الجيواستراتيجي الهام.
- التنويه الى أن سياسة إعادة التوازن التي تبنتها إدارة أوباما اتجاه منطقة اسيا الباسيفيك عموما ومنطقة جنوب شرق اسيا خصوصا، أسهمت في احياء صورة أمريكا المشوهة مقارنة بالإدارات السابقة.

وبهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة الى المحاور الاتية:

1 -استراتيجية التجاهل (1973–1989)
2 -استراتيجية الاهتمام العرضي (1989–2008)
3 -استراتيجية المحور أو إعادة التوازن (2008 إلى 2019)

المبحث الأول: استراتيجية التجاهل (1973–1989)

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى سياسة التجاهل التي انتهجتها الاستراتيجية الامريكية خلال إدارة: رونالد ريغان، جيمي كارتر وجورج بوش الاب اتجاه منطقة جنوب شرق أسيا.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمريكية خلال إدارتي جيمي كارتر ورونالد ريغان

تماشيا والوضع الدولي السائد في تلك الفترة والموسوم بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، لم تعطي إدارة جيمي كارتر أهمية كبيرة لمنطقة جنوب شرق أسيا. فقد انشغلت إدارة كارتر مثلا بتقليل خطر الأسلحة الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي من خلال تبنيها لاستراتيجية الردع Deterrence، إلا أن الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا سنة 1978كان سببا فيتوثيق العلاقات الأمريكية –الصينية في إطار جهود لإحباط المخططات السوفيتية –الفيتنامية في جنوب شرق أسيا.

وبالنسبة لإدارة رونالد ريغان فقد أنصب اهتمامها بكيفية احتواء contain الخطر الشيوعي، لهذا لم تولي المنطقة اهتماما كبيرا باستثناء مواصلة دعمها لاتحادالآسيان ASEANفاعتبرت منطقة جنوب شرق أسيا أخر اهتماماتها مقابل تركيزها على محاربة الشيوعية، وهو ما أشار إليه الكاتب تيريديبل " دفعت ذهنيةالحرب الباردة ريغن إلى اعتبار

البلدان النامية غير مهمة للسياسة الأمريكية سوى أنها ساحات معركةللصراع الدائر بين شرق–غرب"[1]

وباختصار، فقد اقتصرت الاستراتيجية الامريكية خلال إدارتي كارتر وريغن على الدعم السطحي لاتحاد الآسيان، معتبرتين جنوب شرق أسيا منطقة هامشية وذلك لتركيزهما على ردعالتهديد السوفياتيواحتواء الخطر الشيوعي ، فهل مثلت إدار ة بوش الأب اختلافا مقارنة بسابقتهما وما الجديد الذي حملته للمنطقة؟

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية خلال إدارة بوش الأب (1989–1993)

اتسمت السياسات الأمنية الأمريكية خلال فترة التسعينات بالقوة الموسعة، حيث عرفت الولايات المتحدة الأمريكية عدة تدخلات عسكرية كان أبرزها التدخل في الصومال، البوسنة، كوسوفو والعراق، فكان لازما على الإدارة الأمريكية في تلك الفترة مواجهة تبعات هذه التدخلات تفاديا لأي انزلاقات خطيرة ، فكانت الاستمرارية في السياسية الخارجية اتجاه منطقة أسيا هي القاسم المشترك للديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء، حيث اعتبرتا كل من إدارة بوش الأب وبيل كلينتون الولايات المتحدة الأمريكية قوة أسيوية [1]، لهذا ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية اتجاه أسيا خلال هذه الفترة بتقديم الضمانات لنشر القوات الأمريكية بشمال شرق أسيا بشكل مستدام، واعتبرت جنوب شرق أسيا منطقة هامشية ضمن قائمة الأهداف الاستراتيجية، باستثناء أهمية موقعها لحرية الملاحة البحرية العالمية.

ركزت إدارة بوش الأب بعد فترة الحرب الباردة على ضمان وصول السلع الأمريكية الى الأسواق الأسيوية، أين أصبح ينظر إلى التواجد العسكري الأمريكي بالمنطقة مصدر استقرار وشرطا مسبقا للدفع بعجلة النمو الاقتصادي الإقليمي، فحولت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية تركيزها بمنطقة جنوب شرق أسيا من القضايا الأمنية إلى القضايا الاقتصادية خاصة ما تعلق بترقية التجارة الحرة.

المبحث الثاني: استراتيجية الاهتمام العرضي (1989–2008)

سيتم التطرق خلال هذا المبحث الى الاستراتيجية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق اسيا خلال إدارة بيل كلينتون التي ركزت على دعم المؤسسات الاقتصادية الإقليمية مقارنة بسابقاتها من الإدارات، ومن ثم سيتم التطرق الى الاستراتيجية الأمريكية خلال إدارة جورج ولكر بوش والتي اعتبرت المنطقة الجبهة الثانية في حربها على الإرهاب، وبهذا انتقل الاهتمام الأمريكي بالمنطقة من الجانب الاقتصادي الى الجانب العسكري.

المطلب الأول: الاستراتيجية الامريكية خلال إدارة بيل كلينتون:2001-1993

مع بداية التسعينات، أصبحت المنطقة أخر اهتمامات الاستراتيجية الامريكية، وبوصول بيل كلينتون الى الحكم أبقى على نفس نهج سلفه بوش الاب باعتبار جنوب شرق أسيا منطقة سلمية للنمو الاقتصادي. الا أنإدارته أولت اهتماما كبيرا: بدعم العديد من المؤسسات الاقليمية، المشاركة في منتدى منظمة التعاون الاقتصادي لأسيا الباسيفيك APEC، الدعم الإيجابي للمنتدى الإقليمي إتحاد الأسيان ARF وإطلاقها للمبادرة الجديدة للجماعة الباسيفيكية سنة 1993، وفي إطار تطبيع علاقاتها مع الفيتنام، قامت إدارة كلينتون سنة 1995 بإرسال مجموعتين من حاملات الطائرات الى منطقة تايوان لردع الصين التي قامت باتخاذ إجراءات استفزازية عسكرية قبيل الانتخابات الرئاسية سنة1996.[1]

كما كانت زيارة الرئيس كلينتون الى الفيتنام في نوفمبر 2000(ثاني زيارة بعد زيارة ريتشارد نيكسون سنة1969) منعرجا حاسما في العلاقات الفيتنامية الامريكية، والتي أكد فيها على دعم إدارته للنمو الاقتصادي والتحرر السياسي من خلال رفع الحظر الاقتصادي، استعادة العلاقات الدبلوماسية وتوقيع اتفاقية التجارة الثنائية.

وفي إطار تعزيز التعاون الثنائي مع دول المنطقة، وقعت الإدارة اتفاقيات التجارة الحرة مع إندونيسيا سنة2001 ,سنغافورة سنة 2003 , وقامت بتعيين كل من الفليبين وتايلاند كحلفاء رئيسين للناتو سنة 2003، كما مولت الإدارة العديد من برامج ترقية الديمقراطيةوذلك في إطار دعمها لمسار الإصلاح السياسي والدمقرطة بالمنطقة، ولعبت منظمات المساعدة الامريكية دورا بارزا في ترقية عملية التحول الديمقراطي بتايلاند سنة 1990.[1]

تجدر الإشارة، الى انه ورغم كل الاهتمام الذي أبدته إدارة كلينتون بالمنطقة، الا ان استجابتهاوردة فعلها حيال الازمة الاقتصاديةالاسيوية لسنة 1997-1998 كانت بطيئةوغيركافية، حيث رفضت تقديم ضمانات ثنائية للدول الأكثر تضررا (في حين قامت بمنح نفس الضمانات قبل 03 سنواتمن الازمة للمكسيك.)[1] ، بل وأكثر من ذلك، قامت بالضغط على صندوق النقد الدولي من أجل فرض مطالب تعجيزية للإصلاح تماشيا والأهداف الاقتصادية الامريكية بالمنطقة ما أدى الى انهيار اقتصادي كبير ، لهذا، كان للازمة تبعات جانبية، حيث أسهمت في تنامي الاستياء داخل دول جنوب شرق اسيا وفي تراجع الدور الأمريكي بالمنطقة، الذي استغلته الصين لتثبيت موقعها بالمنطقة، ويمكن تمثيل تبعات هذه الازمة على تغير ملامح السياسة الدولية بالمنطقة وعلى تزايد حدة وتيرة التنافس الأمريكي الصيني بالمنطقة وفقا للشكل الموالي:

الشكل رقم -1- :انعكاسات الازمة الاقتصادية الاسيوية على التنافس الأمريكي الصيني بمنطقة جنوب شرق اسيا.

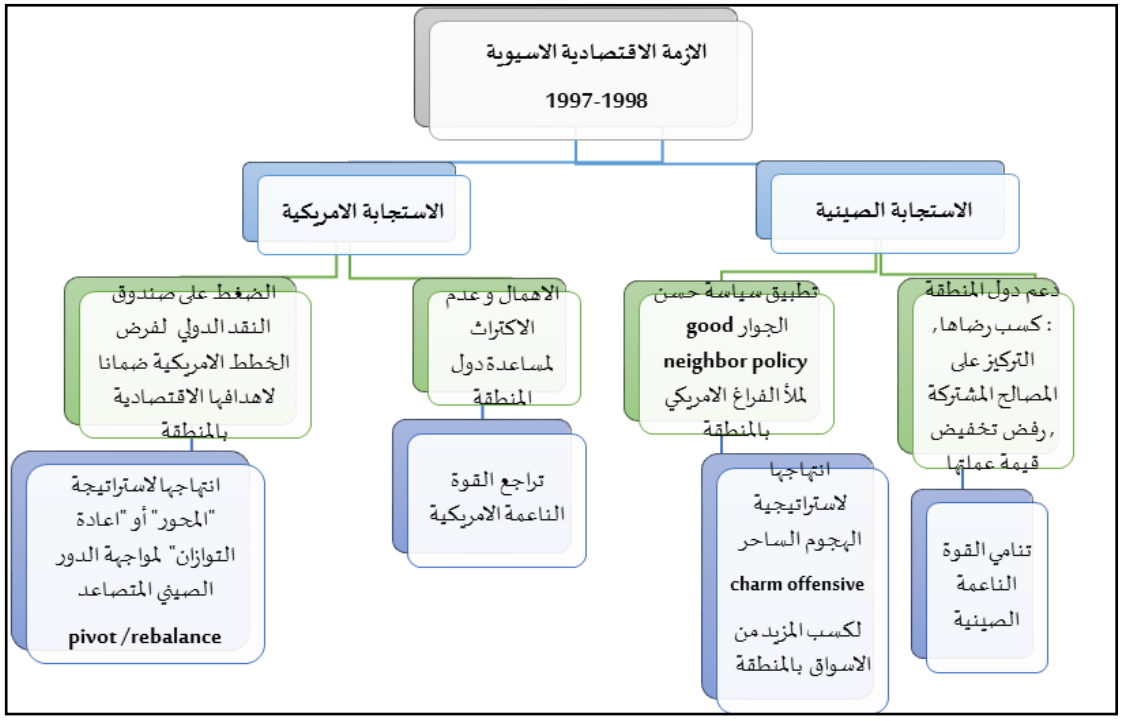

المصدر: من إنجاز الباحث.

انطلاقا مما سبق، نخلص لجملة من الملاحظات تتلخص أهمها في:

- أن الاستجابة البطيئة لأمريكا حيال الازمة الاقتصادية الاسيوية كانت سببا في انجذاب دول جنوب شرق أسيا نحو الصين.

- انتهاج الصين لـ " **سياسة حسن الجوار** " يرجع بالأساس إلى رغبتها في طمأنة دول الجوار من عدم وجود خطورة لصعودها على النطاق الإقليمي.
- استفادة الصين من الهفوات الامريكية (اللامبالاة اتجاه الازمة الاقتصادية الاسيوية، الاهتمام بالحرب على الإرهاب) لتثبيت تواجدها بقوة داخل دول المنطقة.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية خلال إدارة جورج بوش الابن (2001-2008):

ركز الرئيس بوش الابن طيلة حملته الانتخابية على انتقاد إدارة بيل كلينتون انطلاقا من:

- مستوى التسلح وتنظيم الجيش الأمريكي ومحاولة إصلاحه.
- إساءة إدارة العلاقات الأمريكية اليابانية.
- القلق المتزايد بشأن الصين والتعامل الحذر مع تايوان.
- التردد في تجديد العلاقات العسكرية مع اندونيسيا.

وتبعا لذلك، أعلن بوش عن نيته في تنظيم الجيش الأمريكي لمواجهة تهديدات الحرب البادرة أكثر من تنظيمه لمواجهة تحديات القرن الجديد[1]، لم تولي إدارة بوش في بدايتها منطقة جنوب شرق أسيا الاهتمام الكافي بالرغم من أهميتها الاقتصادية كأكبر شريك اقتصادي للولايات المتحدة والاهمية الجيو استراتيجية التي تمثلها الممرات البحرية بالمنطقة للأسطول البحري الأمريكي[1]، إلاأن هذا النهج الذي سلكته الإدارة اتجاه المنطقة قد تغير بعد احداث 11 سبتمبر 2001، أين برزت عدة تغيرات على ملامح الاستراتيجية الأمريكية.

الفرع الأول: أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها على المنطقة:

اعتبرت أحداث الثلاثاء الأسود منعرجا حاسما في مسار الاستراتيجية الأمنية الامريكية، فقد دفعت بالمسؤولين الأمريكيين لإعادة رسم استراتيجياتهم الأمنية العالمية وعلى رأسهم إدارة بوش الابن، التي أدركت مدى اهمالها لمنطقة جنوب شرق أسيا في أجندتها الاستراتيجية وقررت ارجاع المنطقة الى رادارها الاستراتيجي كجبهة ثانية **frontsecond** للحرب على الإرهاب[1]، و هذا نتيجة اكتشاف العديد من الخلايا الإرهابية بدول المنطقة: سنغافورة، إندونيسيا والفلبين التي تضم أكبر عدد من السكان المسلمين، الحركات الانفصالية المنشقة الى جانب سهولة اختراق حدودها، كل هذا جعل الملاحظين الأمريكيين يعتبرونها كأرضية تنشئة خصبة للعمليات الإرهابية،[1]و أكدت: **هجومات بالي 2002**, جاكرتا **2003و2004**, اعتقالات أبرز الإرهابيين

بالمنطقة وعلاقة تنظيم القاعدة بالتنظيمات الإسلامية بالمنطقة كجماعة أبو سياف بالفليبين صحة هذه التقديرات.

لقد أكدت وثيقة الامن القومي الأمريكي سنة **2002** على أن هجمات الحادي سبتمبر كانت سببا رئيسيا للتحالف الأمريكي الاسيوي، حيث قدمت اليابان وكوريا امدادات عسكرية ولوجستية للولايات المتحدة الأمريكية كما تلقت مساعدات من تايلاند، الفليبين وسنغافورة، ولأجل مواجهة التحديات الامنية الناتجة عن أحداث 11 سبتمبر، استخدمت إدارة بوش الابن الحرب على الإرهاب لتوسيع وجودها العسكري بالقارة الاسيوية وإقامة ترتيبات لنشر قواتها على المدى البعيد، فاليوم تمتد القواعد العسكرية الامريكية من جزيرة أوكيناوا اليابانية إلى البحرين بما يمكنها من تغطية كل القارة الاسيوية.[1]

مع هذا، بالرغم منإجماع أغلب الملاحظين على أن الفضل يعود لإدارة بوش في تعديلها لسياسة التجاهل **Benign Neglect**، التي مارستها الإدارات السابقة اتجاه منطقة جنوب شرق أسيا، من خلال تعزيز علاقات التعاون والاتصال بين الطرفين، و توسيعها لنطاق الحرب على الإرهاب لتشمل إندونيسيا، الفلبين، وجنوب تايلاند,إلا انهم يرون ان الادارة افتقدت الى سياسة متناسقة وواضحة اتجاه المنطقة[1]،فالإدارة مثلا لم تولي اهتماما كبيرا بإرسال ممثليها بشكل منتظم الى اللقاءات الإقليمية كاجتماعات رابطة الأسيان، التركيز على دول معينة بالمنطقة كسنغافورة و اغفالها للبعض الاخر: كمبوديا، لاووس، ميانمار، كما تميزت فترة إدارة بوش بسيطرة الكونغرس على تحديد معالم السياسة الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق أسيا بفرضه لعقوبات قاسية على ميانمار وإدانة الحكومة الكمبودية لاعتقالها نشطاء في المعارضة.

وعليه، يمكن إرجاع أسباب التركيز المحدود الذي أبدته إدارة بوش اتجاه منطقة جنوب شرق أسيا الى:

- تركيزها على الهند باعتبارها المنافس القديم لأمريكا وحليف الاتحاد السوفياتي اثناء الحرب الباردة.
- الوضعية الحرجة التي واجهتها الادارة الامريكية في كل من أفغانستان والعراق، وكانت سببا في تراجع الاهتمام بأسيا الباسيفيك مما سمح بتنامي الدور الصيني بالمنطقة.
- انشغالها بالحرب على الإرهاب وتفضيلها للعلاقات الثنائية بدلا من العلاقات متعددة الأطراف، ما أدى الى اهمالها لآسيا والهادي إلى حد كبير، ما أفسح المجال أمام تعاظم

النفوذ الصيني، وتعميق اندماج دول رابطة جنوب شرق آسيا، «آسيان»، في فلك الاقتصاد الصيني الذي كان يشهد آنذاك نمواً كبيراً.

المبحث الثالث: سياسة المحور أو إعادة التوازن (2008 إلى 2016)

يركز المبحث الموالي في شقه الأول على الاستراتيجية الأمنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق أسيا خلال إدارة باراك أوباما والتي شكلت فارقا كبيرا مع الإدارات السابقة من حيث الأهمية القصوى التي أولتها للمنطقة بإطلاقها لسياسة المحور او إعادة التوازن، في حين يركز الشق الثاني على ابراز ملامح التغيير والثبات في الاستراتيجية الأمنية الامريكية اتجاه المنطقة خلال ادارة الرئيس الحالي دونالد ترامب وسلفه أوباما.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمريكية خلال إدارة باراك أوباما (من 2008 إلى 2016)

أسهم شعار "التغيير" الذي طبع الحملة الانتخابية للمترشح باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية لسنة **2008** في فوزه بمقعد الرئاسة، هذا الأخير الذي وعد بمراجعة شاملة للاستراتيجية الامريكية، إحداث تغيير جذري على السياسة الداخلية والاقتصادية، و سحب القوات الامريكية تدريجيا من العراق وأفغانستان وذلك سعيا منه لتحسين صورة أمريكا في العالم بعد أن أفسدت ثمن سنوات من حكم بوش تلك الصورة–عقيدة الحرب الاستباقية وأدى الى بروز قوى جديدة، مشاكل اجتماعية داخلية– والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا الإطار: هل هناك تغيير حقيقي للاستراتيجية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق اسيا بقدوم الرئيس أوباما؟

بتقلدها منصب وزيرة الخارجية وكأول خرجة رسمية لها سنة **2009** ، قامت هيلاري بزيارة اليابان، إندونيسيا، كوريا الجنوبية والصين خلافا لوزراء الخارجية السابقين (كان التركيز على أوروبا، الشرق الأوسط وشرق اسيا) و ذلك لبعث رسالة الى أسيا و العالم مفادها عودة الولايات المتحدة الامريكية الى الساحة الدولية .وهو ما اشارة اليه في مذكراتها **خيارات صعبة Hard Choices** بأنه" علينا توسيع ارتباطاتنا مع الصين ووضع منطقة أسيا والمحيط الهادئ في مقدمة أجندتنا الدبلوماسية "[1] ، مضيفة بأن تركيز الإدارة الامريكية على العراق وأفغانستان والشرق الأوسط قد أدى الى تخليها عن دورها القيادي التقليدي في أسيا، وقد توقعت

رفقة نائبها **جيم شاتنبرغ Jim Steinberg**"أن يكتب معظم تاريخ القرن الواحد والعشرين في أسيا".[1]

لهذا، فهيلاري كلينتون كانت مهندسة سياسة **المحور Pivot** او إ **عادة التوازن Rebalance**رفقة مدير مكتبها لشؤون شرق أسيا والمحيط الهادئ **كورت كامبل KurtCampbell**، فالفضل يرجع اليها في إعادة توجيه دفة القارب الأمريكي باتجاه منطقة أسيا عموما وجنوب شرق أسيا خصوصا، فقد أشارت مرارا وتكررا إلى أن أسيا المحيط الهادئ تشكل أولوية لإدارة أوباما منذ يومها الأول. فبمجرد توليه للحكم سنة **2008** , أعلن عن تشكيل الفريق الذي سيشرف على إعداد تقرير الامن القومي، والذي أوضح بأن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية والأمنية هو كيفية الحفاظ على قوة التأثير الدبلوماسي والعسكري الأمريكي وإعادة بناء صورة أمريكا والحفاظ على الامن والقيادة العالمية [1]، وكان هدف الإدارة من وراء تلك الإجراءات هو إعادة ضبط أهمية جنوب شرق اسيا في نقاش السياسة الخارجية الامريكية نظرا للدور الهام الذي تمثله المنطقة عسكريا، أمنيا، سياسيا واقتصاديا في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي بأسيا الباسيفيك.

الفرع الأول: سياسة المحور أو إعادة التوازن Pivot Policy or Rebalance

خلال سنة **2009** , وفي إطار تعهد إدارة أوباما بمواجهة نقص الاهتمام الذي أبدته إدارة بوش الابن اتجاه منطقة جنوب شرق أسيا، قررت إطلاقها مبادرة لشرق أسيا أصبحت تعرف بـ **أسيا المحور** أو **الانعطاف نحو أسيا Pivot to Asia**، وفي تعقيبها على استخدام مصطلح المحور في مقالتها المنشورة بالفورين بوليسي " **قرن أمريكا الباسيفيكي**"، أوضحت هيلاري كلينتون بأن المصطلح معناه تجديد تركيز الإدارة على أسيا ومنحها اهتماما خاصا.[1]

حملت سياسة المحور أو إعادة التوازن في طياتها عدة معاني:

- ❖ تعهد الإدارة بتحويل التركيز العام للسياسة الخارجية الامريكية من الشرق الأوسط، أفغانستان وباكستان الى شرق أسيا أسرع المناطق نموا في العالم وأهم شركاء الولايات المتحدة الامريكية، وهذا لا يعني استبعاد الشرق الأوسط وأسيا الوسطى أو إهمال مصالحها بأوروبا أو مناطق أخرى من العالم.

- نقل المنشئات البحرية من شمال الأطلسي الى المحيط الهادئ ونشر القوات البحرية الامريكية بأستراليا وأماكن أخرى.
- التعهد بتعزيز العلاقات الدبلوماسية مع أكبر عدد من الدول الاسيوية: الصين، الهند وإندونيسيا والحفاظ على حلفائها بالمنطقة.

مثلت سياسة المحور الاستراتيجية الكبرى للسياسة الخارجية الامريكية خلال إدارة أوباما، هذه الأخيرة التي أوضحت بأن منطقة أسيا الباسيفيك الممتدة من الهند الى نيوزيلندا ومن الجزر الباسيفيكية الى اليابان الشمالية وشبه الجزيرة الكورية تمثل أولوية جيو استراتيجية للولايات المتحدة الامريكية[1]، لهذا أولت الإدارة المنطقة درجة كبيرة من الاهتمام من خلال الزيارات الرئاسية والوزارية، المبادرات الأمنية والاقتصادية والارتباطات الدبلوماسية، وقد مرت السياسة الجديدة منذ ظهورها بمرحلتين أساسيتين:

- **المرحلة الأولى 2011-2012:** تم التركيز بشكل أساسي على المبادرات العسكرية بالمنطقة كنشر القوات البحرية في داروين بشمال أستراليا والسفن البحرية بسنغافورة، وهو ما استهجنته الصين التي قامت بعدة تحركات مضادة أظهرت فيها قدرتها على الدخول في النزاعات الحدودية البحرية مع حلفاء الولايات المتحدة الامريكية (الفلبين واليابان). وقد فسر البعض ردة الفعل تلك كاستجابة للتركيز الأمريكي الجديد بالمنطقة.
- **المرحلة الثانية 2012:** بعد تعرضها للانتقاد بالتركيز المفرط على الجانب العسكري، قامت الإدارة أواخر **2012** بتعديل تركيزها لصالح المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية، كما دعت الى ارتباطات قوية مع الصين وذلك بغية تقليل توتر العلاقات الامريكية – الصينية ودحر المخاوف الصينية اتجاه التحرك الأمريكي بالمنطقة.

بالرغم من محاولة المحللين الأمريكيين نفي شبهة أن سياسة المحور غير موجهة لاحتواء الصين، الا أن المتمعن في التوجهات والتحركات الامريكية بالمنطقة سيدرك بأن السياسة الجديدة هي ترجمة حقيقية للتخوف الامريكي من تنامي القوة الصينية بالمنطقة ولكن بصيغة جديدة. فسياسة المحور هي سياسة احتواء جديدة بصيغة معدلة، فبدل التركيز على الجانب العسكري كان التركيز على المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية، انشاء تحالفات جديدة واستخدام القوة الذكية بهدف كسب تأييد دول المنطقة.

الفرع الثاني: أبعاد سياسة المحور أو إعادة التوازن

سياسة المحور ليست جديدة بل هي امتداد للسياسات الحكومية الامريكية السابقة –إدارة بيل كلينتون وبوش الابن–فالولايات المتحدة الامريكية تملك مصالح وطنية قوية بمنطقة أسيا الباسفيك منذ الحرب العالمية الثانية وقد زاد ارتباطها القوي بالمنطقة عسكريا، اقتصاديا ودبلوماسيا خلال فترة الحرب الباردة وبعدها زيادة على البعد العسكري للسياسات السابقة تضمنت السياسة الجديدة بعدين جديدين اقتصادي ودبلوماسي.

أ – **البعد العسكري:** يعتبر هذا البعد أكثر جوانب سياسة إعادة التوازن أهمية، فهو يؤكد سعي لإدارة الامريكية الابقاء على مستويات القوة والقدرات العسكرية بمنطقة أسيا الباسيفيك رغم الاقتطاعات الكبيرة للإنفاق العسكري الأمريكي [1]،وهو ما أكد عليه الرئيس أوباما خلال خطابه أمام البرلمان الأسترالي في **نوفمبر 2011:**

" **... نظرا لانشغالنا بمستقبل قواتنا المسلحة، بدأنا بمراجعة من شأنها تحديد مصالحنا الاستراتيجية الأكثر أهمية وتوجيه أولوياتنا الدفاعية والاتفاقية على مدى العقود المقبلة... ونحن بصدد إنهاء حروب اليوم، فقد وجهت فريقي للأمن القومي لجعل وجودنا ومهمتنا في آسيا والمحيط الهادئ أولوية قصوى. ونتيجة لذلك، فإن تخفيضات الإنفاق الدفاعي للولايات المتحدة سوف لن –وأكرر– لن تأتي على حساب آسيا والمحيط الهادئ."[1]**

ومنه، تمثلت أهم التحركات العسكرية الامريكية بالمنطقة في:

- تكثيف التواجد العسكري بالجهات الشمالية والغربية من المنطقة (مبدأ المرونة**flexibility**)، من خلال النشر الدوري للقوات العسكرية بدلا من نشر القواعد الدائمة.[1]
- مع بداية 2012 , تم نشر ما بين **200–250** أسطول بحري أمريكي بأستراليابشكل دوري.
- النشر الدوري للسفن الحربية البحرية **LCS** والغواصات المضادة للطائرات بسنغافورة.
- تعزيز اتفاقية التعاون الدفاعي **EDCA** مع الفلبين، والتي تضمنت نشر طائرات المراقبة الدورية، النشر الدوري للقوات العسكرية الامريكية وإجراء مناورات عسكرية مشتركة.
- تزايد المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لدول المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر: إذ تلقت الفليبين **100** مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية في صورة مساعدات عسكرية، كما بدأت تدريبات مشتركة بين القوات الأمريكية والفليبين لمساعدة الأخيرة في مواجهة جماعة أبو سياف، كما أعطت الولايات المتحدة الأمريكية إندونيسيا **50** مليون دولار في أغسطس عام **2002** لمساعدة الأخيرة في حربها ضد

الإرهاب، وفي أغسطس عام **2002** تم التوقيع على إعلان مشترك بين آسيان والولايات المتحدة الأمريكية حول التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي.

- ❖ وفي إطار تعزيز وجودها العسكري، ستنشر الولايات المتحدة الامريكية 60 % من أسطولها البحري في منطقة الباسيفيك وتزود قيادة الباسيفيك بأحدث القدرات بحلول عام 2020.[1]

وسعيا منها لتحجيم دور الصين مقابل تقوية نفوذها بالمنطقة، عمدت واشنطن الى الحد من القدرة العسكرية للصين من خلال ابرام اتفاقيات دفاعية مع اليابان، وتوقيع اتفاقية مع الفلبين لبقاء القوات الامريكية فيها **10سنوات**، بالإضافة الى اعتراضها على بناء الصين للجزر الصناعية متهمة بكين بعدم الاهتمام بأمن دول الجوار.

من جانب أخر، أكدت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على أولوية منطقة أسيا الباسيفيك وأهميتها في عدة وثائق رسمية كان من أبرزها:استراتيجية الامن القومي الأمريكي 2010، استراتيجية الدفاع الامريكية الجديدة 2012 أو المراجعة الاستراتيجية Defence Review واستراتيجية الامن القومي الأمريكي 2015.

ب – البعد الاقتصادي:

شكّل الاقتصاد والتجارة الدافع القوي وراء سياسة إعادة التوازن اتجاه أسيا الباسيفيك عموما وجنوب شرق أسيا خصوصا، فقد ارتفعت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة سريعا، حيث تمثل زهاء ثلث **1/3** الناتج الاقتصاد العالمي ويتجاوز اسهامها في النمو الاقتصاد العالمي بنحو **30%**، وإدراكا منها لتلك الأهمية لمستقبل الاقتصاد الأمريكي في ظل الازمة الخانقة التي تعيشها أمريكا، وسعت إدارة أوباما من المبادرات الاقتصادية خلال إدارتي كلينتون وبوش الابن، فكلاهما دعما العلاقات التجارية الطبيعية **NTR**، ومنحا عضوية منظمة التجارة الدولية لكل من الصين، تايوان والفيتنام. وسنة **1993**أولى الرئيس كلينتون أهمية كبيرة لمنتدى التعاون الاقتصادي لأسيا الباسيفيك **APEC**، وبدأ مفاوضات **اتفاقيات التجارة الحرة Free Trade Agreement FTA**مع سنغافورة التي استكملت مراحلها الأخيرة خلال إدارة بوش الابن.

وفي إطار اقتراحها بناء نظام تجاري عادل حر وشفاف على أساس تعددي، تعتبر **اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ The Trans-Pacific Partnership TPP**، التي هي عبارة عن اتفاق للتجارة الحرة يضم **12** دولة: أستراليا، بروناي، كندا، الشيلي، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، البيرو، سنغافورة، الولايات المتحدة الأمريكية، الفيتنام، خطوة مهمة لبناء

قواعد تعاون إقليمي لا يقتصر على شرق اسيا فقط لكن يمتد عبر المحيط الهادئ، وتكمن أهمية الاتفاق في عمله على انشاء منطقة اقتصادية واحدة بين الدول الأعضاء لتشكل نحو **40%**من الناتج المحلي الإجمالي في العالم وتسهيل حركة البضائع والأموال والخدمات والمعلومات[1].

عملا على التأسيس لهيمنة اقتصادية بالمنطقة، قامت أمريكا باستبعاد الصين من اتفاقية الشراكة **TPP** ومن مجموعة التجارة لأسيا الباسيفيك بهدف تحجيم دورها المتنامي بالمنطقة وخوفا من تهديدها لمصالحها الاقتصادية، وكردة فعل منها على تلك التحركات، عززت الصين من منظمة شنغهاي للتعاون **SCO**بضم روسيا وأربع حكومات من أسيا الوسطى، كما تبنت المنظمة سياسات معادية للأهداف الامريكية بالمنطقة[1]، وتهدف الصين من وراء ذلك الى توسيع دورها الأمني بالمنطقة، فكانت من أهم قرارات المنظمة معارضتها نشر الولايات المتحدة لمشروع درع الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية، كما دعت لإنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب كرسالة منها للولايات المتحدة بأنها ليست الدولة الوحيدة القادرة على محاربة الإرهاب[1].

ج- البعد الدبلوماسي: كان التحرك الدبلوماسي الأمريكي بالمنطقة وفقا لمسارين: الزيارات الرسمية وابرام المبادرات الثنائية والمتعددة.

❖ **الزيارات الرسمية:** تمثلت أهمها في:

- في جويلية **2009** , وخلال حضورها للمنتدى الإقليمي السادس عشر **(ARF)**لرابطة الأسيان **ASEAN**بتايلاند، وقعت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون على اتفاقية الصداقة والتعاون مع الرابطة **The Treaty of Amity and Cooperation (TAC)**,كإشارة لبداية تعميق التعاون الأمريكي مع المنظمات الإقليمية بالمنطقة وعودة أمريكا الى منطقة جنوب شرق اسيا.
- في نوفمبر **2009**وكأول زيارة له الى اسيا، شارك الرئيس أوباما في الاجتماع السنوي السابع عشر لقادة منظمة التعاون الاقتصادي لأسيا الباسيفيك بسنغافورة، اين قام بزيارة الفلبين، اندونيسيا، الصين، اليابان وكوريا الجنوبية، وقد أوضح البيت الأبيض أن الزيارة تهدف الى تقوية القيادة والتنافسية الاقتصادية الامريكية بالمنطقة، إحياء التحالفات القديمة وتشكيل شراكات جديدة في مارس **2010** , قام أوباما بجولته الثانية الى أسيا والتي قادته الى جزيرة **غوام Guam**، استراليا واندونيسيا.

❖ **المبادرات الثنائية والمتعددة:**

- في **جانفي2011** , تم عقد اول حوار استراتيجي ثنائي بين أمريكا والفلبين تعلق بالأمن واليقظة البحرية.

- في **نوفمبر2012**, كان أوباما أول رئيس امريكي يحضر قمة شرق اسيا **EAS** (تجمع إقليمي يضم **18**دولة أسيوية إضافة الى الولايات المتحدة) التي عقدت بالعاصمة الكمبودية بنوم بني.

يتضح مما سبق، ان إدارة أوباما شكلت فارقا واضحا مقارنة مع سابقاتها من الإدارات الامريكية، حيث أسهمت سياسة إعادة التوازن في احياء صورة أمريكا التي شوهتها عقيدة بوش الاستباقية وأعادت الاهتمام بمنطقة اسيا الباسيفيك وبخاصة جنوب شرق اسيا، فهل سيبقي الرئيس دونالد ترامب على نفس النهج الذي سلكه الرئيس أوباما أما ان الاستراتيجية الامريكية ستشهد تغيرات جديدة؟

المطلب الثاني: الاستراتيجية الامريكية خلال إدارة دونالد ترامب (2016 الى 2019)

بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2016، رفع الرئيس دونالد ترامب شعار "**أمريكا أولا**" و تعهد بتعديل استراتيجية المحور او إعادة التوزان لسلفه باراك أوباما، التي ورطت الولايات المتحدة في التزامات غير ضرورية ومكلفة حسب وجهة نظره، تعالت معها شكوك المراقبين حول ملامح السياسة الخارجية و الأمنية الامريكية و مستقبل التواجد الأمريكي بمنطقة أسيا –الباسفيك عموما و جنوب شرق أسيا خصوصا ، هاته الاخيرة التي عرفت تحولات عديدة خلال النصف الأخير من رئاسة باراك أوباما (تسارع وتيرة النمو الاقتصادي للصين ، التواجد الصيني المكثف ببحر الصين الجنوبي...). فما هي أهم ملامح التغيير والثبات في الاستراتيجية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق اسيا بين إدارتي دونالد ترامب وباراك أوباما؟

الفرع الأول: ملامح التغيير

اتضحت أبرز ملامح التغيير في الاستراتيجية الامريكية خلال الايام الأولى لإدارة ترامب، بتبنى الرئيس نهجا هجوميا اتجاه سياسة الإدارة السابقة، ترجمت بتوقيعه لمرسوم رئاسي في **24 جانفي 2017** يقضي بالانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP (التي مثلت أحد أهم المكونات الرئيسية لاستراتيجية إعادة التوازن لإدارة أوباما) والتي وصفها بأسوأ اتفاقية على الاطلاق **the worst deal ever**، جاء هذا الانسحاب في فترة يعرف فيه الاقتصاد الأمريكي تراجع حاد، فحاول ترامب تحميل الدول الحليفة أعباءالحماية الامريكية لها وكذا الاستفادة من

نموها الاقتصادي لصالح الاقتصاد الأمريكي، خلف هذا الانسحاب أثارا اقتصادية وسياسية وخيمة على الولايات المتحدة اتضحت أبرز معالمها في:[1]

- صعوبة تصدير السلع الامريكية الى بقية العالم، حيث أظهرت أخر الدراسات لسنة 2017، أن الولايات المتحدة ستفقد ما يقارب **3.1 مليار دولار** من صادراتها. الى جانب تنازلها على ان يكون لها دور في تشكيل الهندسة التجارية العالمية للقرن الواحد والعشرين القادم.
- الصين ستكون الكاسب الأكبر في هذه العملية فهي في طريقها لخلق واقع تجاري واستثمار بديل لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ.
- بعد عام واحد من الانسحاب الأمريكي، قررت الدول الاحدى عشر المتبقية بقيادة اليابان وضع الاتفاقية موضع التنفيذ دون أمريكا، وفي **مارس2018** تم تغيير اسم الاتفاقية الى الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ **CPTPP**.

وكبديل لانسحابه من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، أعاد ترامب تنشيط مسار اسيوي منفصل يركز على الصين سمي **بالشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP** والتي أسست على الاتفاقيات التجارية القائمة بين دول الأسيان وستة دول مجاورة: اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، استراليا، نيوزيلندا والهند. وفي حال تمت الموافقة على تلك الشراكة فستكون واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة.

الا أنه، في **05 نوفمبر 2017**، خلال زيارة الرئيس ترامب الى خمس دول أسيوية: اليابان، كوريا الجنوبية، فيتنام، الصين والفلبين، اتخذ النهج الهجومي منحى تنازليا، اتضح من خلال اثارة الرئيس النقاش حول أهمية سياسة "التوجه شرقا" التي اتبعتها الإدارات الامريكية السابقة، خاصة إدارة باراك أوباما، مؤكدا ان الولايات المتحدة لا يمكنها اتباع سياسة العزلة وفق ما أعلن عنه خلال حملته الانتخابية برفعه لشعار "أمريكا أولا"[1]، فكانت تلك الجولة بمثابة إعادة التركيز الأمريكي على أسيا من جديد رغم عدم وضوح رؤية ترامب اتجاه القارة الاسيوية لحد الان، واتضحت معالم الاستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة جنوب شرق اسيا من خلال: تقديم ترامب عرضا للتوسط في نزاع بحر الصين الجنوبي، تعزيز علاقاتها مع اندونيسيا والفلبين، ويهدف ترامب من وراء كل ذلك تمرير رسالة ضمنية مفادها أن الولايات المتحدة لن تنسحب من منطقة جنوب شرق أسيا.

وفيما يتعلق بوجهة نظر دول جنوب شرق أسيا اتجاه توجهات الاستراتيجية الامريكية لإدارة ترامب في المنطقة، يمكن ايجازها من خلال المفاهيم التالية:[1]

- **الغياب Absent**: أظهر ترامب اهتماما ضعيفا اتجاه منطقة جنوب شرق اسيا بتعيينه عدد قليل من الخبراء، الشيء الذي يتناقض بشكل حاد مع الانخراط العميق لأوباما بالمنطقة.
- **المعاملات التجارية Transactional**: التي اتخذها ترامب كمبدأ في صنع السياسة الخارجية.
- **التردد والغموض Uncertain**: حيث لم يتم الإعلان عن سياسة ترامب اتجاه بحر الصين الجنوبي، التي تتراوح بين نهج المواجهة النشطة ضد أنشطة البناء للصين الى الانسحاب السلبي من الاتفاقات متعددة الأطراف مع رابطة الأسيان.
- **التنازع والخلاف Contested**: هناك صراع سلطوي داخل حكومة ترامب بين الرأسماليين، المحافظين والهجوميين الامر الذي يمنع من صياغة استراتيجية واضحة.

الفرع الثاني: ملامح الثبات.

خلافا للقطيعة التي أحدثها ضد البعد الاقتصادي لاستراتيجية إعادة التوازن، عمل ترامب على تعزيز الوجود العسكري الامريكي في مناطق أخرى، فقد انتقد خطوة أوباما بخفض عدد القوات الامريكية في أفغانستان، فأعلن في 22 أوت 2017 على زيادة عدد القوات العسكرية الأمريكية بإرسال نحو أربعة ألاف جندي الى أفغانستان الى جانب 8400 الموجودين هناك من أجل القضاء على الجماعات المناوئة للولايات المتحدة التي رأى أنها ستستفيد من الفراغ الاستراتيجي حال انسحاب القوات الدولية من أفغانستان، كما حافظ ترامب على الخطط العسكرية التي اتبعتها إدارة أوباما هناك وزاد من حدتها بإرسال المزيد من حاملات الطائرات وعقد المناورات البحرية[1]، هذا وانتقد مستشاري سياسة ترامب استراتيجية إعادة التوازن بسبب افتقارها الى الثقل العسكري خاصة القوة البحرية والتي حسبهم شجعت العدوان الصيني في بحر الصين الجنوبي والشرقي، لهذا، وعد ترامب بعكس هذا الوضع بزيادة حجم البحرية الأمريكية من 274 إلى 350 سفينة حربية ورفع عدد المقاتلين من 1100 الى 1200.

من الملاحظ، ان سياسة ترامب لا تنحرف كثيرا عن سياسة سلفه أوباما بأسيا الباسيفيك، خاصة ما تعلق منها بالشق العسكري، فلا يزال التركيز بشكل كبير على: حرية الملاحة، تعزيز

النظام الاقتصادي، الحاجة لمساعدة الدول الإقليمية على ردع القوى التوسعية تماشيا مع استراتيجية إعادة التوازن [1]، فسياسة ترامب غير تقليدية الى حد ما، لكن في جوهرها لا تنحرف عن طريقة العمل المعمول بها في الإدارات الامريكية السابقة، خاصة العناصر الأساسية لتقاليد سياسة الحزب الجمهوري في منطقة اسيا الباسيفيك. [1]

مما سبق ، نخلص الى ان سياسة إدارة ترامب اتجاه منطقة جنوب شرق اسيا لا تزال يشوبها الغموض وغير كافية لردع الزحف الصيني المتنامي بالمنطقة، من المحتمل أن تدفع المقاربة الانعزالية بقيادة ترامب وفراغ القوة الذي خلفه الانسحاب الأمريكي من المنتديات متعددة الأطراف بعض دول المنطقة لاستيعاب المصالح الأمنية الصينية، في حين تتجه دول أخرى لتعزيز تعاونها الاستراتيجي وتشكيل شراكات جديدة مع اليابان، استراليا، الاتحاد الاوروبي والهند بهدف تنويع تواجد القوى الكبرى في المنطقة والحيلولة دون سيطرة صينية واسعة.

خاتمة:

نخلص في الاخير، على ضوء الإشكالية المطروحة إلى جملة من النتائج والتوصيات أهمها:

– الثابت في الاستراتيجية الامريكية إتجاه منطقة جنوب شرق اسيا هي المبادئ والأهداف التي تخدم المصلحة الوطنية، في حين تتغير وسائل وأدوات تحقيق هذه الأهداف من إدارة الى أخرى.

– من الأمور البديهية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي أن الاستراتيجية الامريكية لا تتغير مهما تغير الحكام والرؤساء الذين يصلون الى البيت الأبيض، لكن الذي يتغير هي الأدوات والوسائل وقد صنفت الى أولويات في استخدامها من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية.[1]

– تعتبر الاستراتيجية الامريكية الجديدة في منطقة أسيا الباسيفيك عموما وجنوب شرق أسيا خصوصا إمتداداً لقرن ونصف القرن من السياسة الخارجية الامنية الأميركية.

– تقف في وجه الاستراتيجية الامريكية بمنطقة جنوب شرق أسيا تحديات عدة :**محلية** (تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي، ارتفاع قيمة الدين الوطني وتصاعد الأصوات المنادية بتخفيض الميزانية الدفاعية فضلا عن المشاكل)، **إقليمية** (تباين التركيز الأمريكي على دول معينة دون غيرها إضافة الى معارضة العديد من دول جنوب شرق اسيا للتواجد الأمريكي) و **دولية** (تصاعد الدور الصيني وتنامي قوتها الناعمة بالمنطقة و الوضعية الحرجة لواشنطن في كل من أفغانستان

والعراق، فضلا عن الشرق الأوسط لا تعطي مؤشرات إيجابية على التزامها الجدي اتجاه أسيا والمحيط الهادئ) .

التوصيات:

– على الولايات المتحدة الامريكية تقبل بأن تنامي التواجد الصيني بالمنطقة حقيقة لا مفر منها ويشكل أبرز التحديات المهددة لمكانتها بالمنطقة، ما يستدعي التعامل معه حفاظاً على الحد الأدنى من المصالح الامريكية بالمنطقة.

– يتوجب على الإدارة الامريكية الحالية تغيير نهجها الحالي إتجاه منطقة جنوب شرق أسيا وإلا ستشهد خسارة لتأثيرهابالمنطقة لصالح التنامي الواسع للقوة الصينية بالمنطقة.

والتساؤل الذي سيظل مطروحا، هل سيدرك صناع القرار الامريكيون بأن تراجع التركيز الامريكي إتجاه منطقة جنوب شرق اسيا سيعمل على تقليل التواجد الأمريكي بأسيا الباسيفيك لصالح التمدد الصيني.

Les écoles de la géopolitique : Du Friedrich Ratzel à Yves Lacoste

Nouriddin El Idrissi

EtudiantDoctoranten sciences politiques et relations internationalescontemporaines

– UniversitéMohamed Ben Abdellah–Fès – Maroc

Résumé :

Le concept de la géopolitiqueestl'un des concepts des sciences politiques et des relations internationalesayantsuscité beaucoup de polémiques. Enfait, plusieurspolitologues et juristesontoctroyé des soubassementsthéoriques à leurspuissancesétatiques pour manipulerce concept dans un sens qui sert à légitimerleurexpansionnisme territorial colonialiste au détriment des autresentitésétatiques.

Cette étude s'estchargéed'élucider et d'expliquercette manipulation aberrante de la géopolitiquedèssa naissance à notreèrecontemporaine, touteens'inspirant des idées des précurseurs des grandes écoles de la géopolitique.

Les mots-clés : La géopolitique, l'espace vital, l'Eurasie, le cœur de terre, le croissant extérieur.

ملخص :

مفهوم " الجيوبوليتيك " هو واحد من مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية التي آثارت نقاشات كثيرة. فالعديد من علماء السياسة والقانونيين إستطاعوا توفير الأسس النظرية للقوى التي ينتمون إليها لكي تستطيع هذه الأخيرة من إستخدام هذا المفهوم لشرعنة توسعها الترابي الإستعماري على حساب الدول الأخرى.

هذه الورقة البحثية تعنى بتوضيح وتفسير الإستخدام المنحرف لمصطلح " الجيوبوليتيك " منذ بزوغه إلى عصرنا هذا. ومن أجل ذلك سنتعرض لأهم أفكار رواد أبرز مدارس " الجيوبوليتيك ".

الكلمات المفتاحية : "الجيوبوليتيك"، المجال الحيوي، أوراسيا، قلب الأرض، الهلال الخارجي.

Après sa première utilisation par le suédois*Kjellén*, le concept « Géopolitique », sera abondammentrepris par les théoriciens des sciences politiques pour s'enservircomme un moyend'expansion surtout pour les puissancesoccidentales. Pour bien comprendre les contours de ce concept, son évolution dans le temps, ainsi que sa contribution à la légitimation des expansions des grandespuissances au détriment des autres pays, on parlera dans cette étude des principalesthéoriesayanttraité la géopolitique.

I/- L'école allemande de la géopolitique

La géopolitique, pour cette école fut théorisée par deux principaux avant-coureurs en la matière. Ce sont Friedrich Ratzel (1844-1904)[1] et Karl Haushofer (1869-1946)[1].

Ratzel, influencé par la théorie de l'évolution de naturaliste Charles Darwin[1], a étudié l'entité étatique en tant qu'un organisme évolutif en termes de croissance, maturité, vieillissement et la mort. Il a contribué à cette discipline par la publication en 1869 de son ouvrage « *Etre et devenir du monde organique* »[1]. Ce géopoliticien allemand, prétend que l'espace est la substance nourricière de l'Etat comme entité organique, et qu'il ne peut pas s'épanouir sans avoir expansé au détriment de ses voisins, c'est ainsi qu'il a introduit la notion de *Lebensraum* ou *l'espace vital* qui sera plus tard instrumentalisée par Adolf Hitler[1] dans ses ambitions expansionnistes territoriales.Ratzel, convaincu de la nécessité de l'élargissement des frontières de son pays pour répondre aux besoins démographiques croissants. Pour lui, la géopolitique se définit ainsi : « *La science qui établit queles caractéristiques et conditions géographiques, et plus spécialement les grands espaces, jouent un rôle décisif dans la vie des Etats, et que l'individu et la société humaine dépendent du sol sur lequel ils vivent ayant son destin déterminé par la loi de la géographie* ».[1]

En tant que membre fondateur du comité colonial allemand, Ratzel, a contribué aux travaux relatifs à l'extension impériale de son pays. Ainsi, il a pu écrire un ouvrage en 1901, intitulé « *Au sujet des lois de l'expansion spatiale des Etas* » pour défendre la légitimité de l'extension de la taille de son pays. Dans le même ouvrage, l'auteur a énuméré sept lois dites « universelles », et résumant sa conception de la géopolitique :

- La croissance spatiale de l'Etat dépend de son développement culturel ;
- L'extension de la taille de l'Etat est tributaire de sa puissance idéologique, commerciale et économique ;
- L'agrandissement de l'Etat pourra se faire par l'annexion de petites autres entités politiques ;
- La modification des frontières : Les frontières de l'Etat est un organe vivant dynamique et non pas statique ;
- L'expansion logique ; c'est-à-dire, l'Etat doit s'élargir en s'appropriant des territoires ayant des atouts vitaux (ressources énergétiques, accès à la mer,

l'acquisition des plaines et des bassins fluviaux,…), ou aussi en s'accaparant des positions géographiques géostratégiques ;

- L'élargissement des frontières est favorisé par l'existence des civilisations limitrophes inférieure à celle de l'Etat envahissant ;
- La répétition des manœuvres des annexions des entités les plus faibles.

De ces principes, il ressort que le point focal de la géopolitique chez Ratzel est l'espace qui lie le peuple sur un sol commun ; les individus formant le peuple n'ont donc plus besoin d'être liés par la race ou la langue.

Les lois de la géopolitique *ratzélienne* peuvent être résumées en trois postulats. D'abord, l'Etat comme forme de vie, puis le sol terrestre est l'incarnation ultime de l'Etat, et enfin la croissance spatiale de l'Etat[1].

Pour Karl Haushofer[1], fortement influencé par son prédécesseur Ratzel, a tenté à travers tous ses travaux scientifiques[1], de répondre à la question suivante : Quelle hiérarchie sur la scène internationale et comment l'Allemagne peut devenir une grande puissance ?[1]

Pour répondre à cette question, le Général Haushofer, a fondé par ses ouvres scientifiques un courant d'idées géopolitiques en Allemagne. Ce disciple de *Ratzel*, choqué par la défaite de son pays en 1918 contre les Alliés, et surtout ému par le Diktat du traité de Versailles[1], a donné une connotation au concept de géopolitique qui pourrait servir son pays pour récupérer son espace vital perdu. En 1920, ce Général, déclarait : « *la géopolitique sera et doit être la conscience géographique de l'Etat. Son objet est l'étude des grandes connexions vitales de l'homme d'aujourd'hui dans l'espace d'aujourd'hui (...) et sa finalité (...) est la coordination des phénomènes reliant l'Etat à l'espace* »[1].

Dans le but de contrer géographiquement les puissances maritimes anglo-saxonnes, l'élève de Ratzel, a préconisé la division du monde en quatre zones d'influence, en suivant une logique de l'unité géographique, ethnique et civilisationnelle d'une communauté humaine sous une notion, alias « pan-idées » qui donne une suprématie à la dimension spatiale[1]. Ces zones sont :

- Une zone paneuropéenne : Dominée par l'Allemagne, et couvre l'Europe, l'Afrique et le Moyen-Orient ;
- Une zone panaméricaine : Concerne l'ensemble de l'Amérique, et contrôlée par les Etats-Unis ;
- Une zone panrusse ou Eurasie : Chapeautée par la Russie. Elle englobe l'Asie centrale et l'Asie du Sud. Sous réserve que la Russie renonce au communisme ;
- Une zone pan asiatique : Dominée par le Japon. Elle inclut l'Extrême-Orient (Chine), l'Asie du Sud-est et le pacifique Nord[1].
-

Figure n°01 :

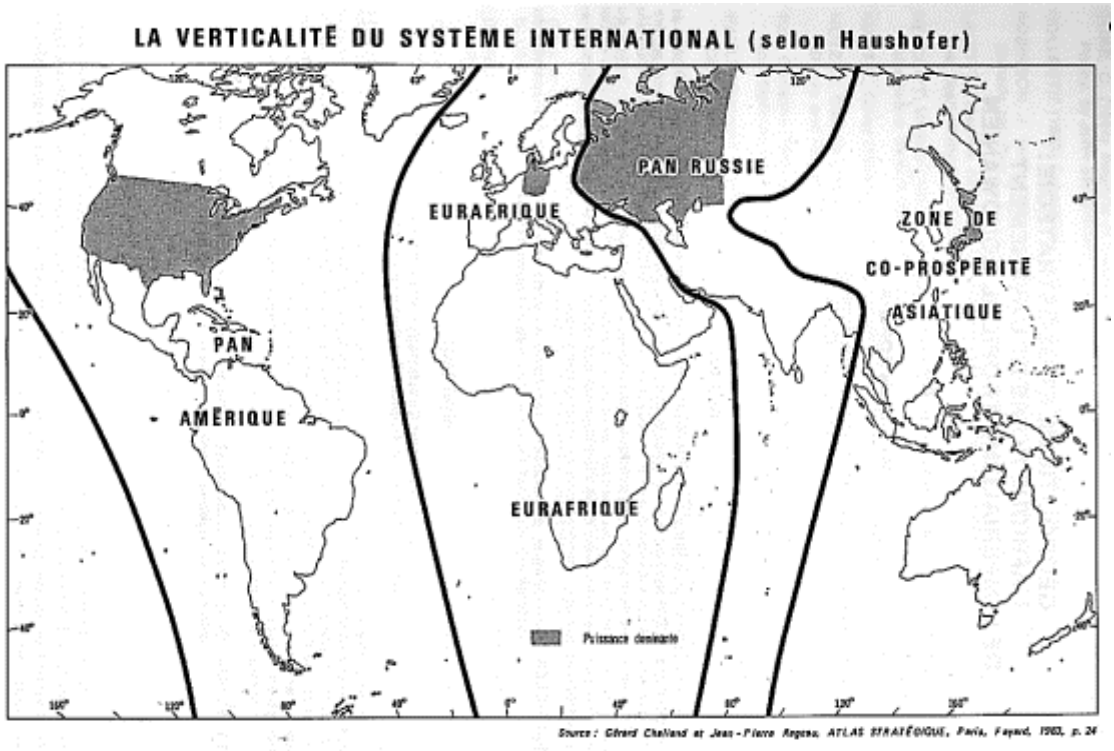

Référence : ROPIVIA, Marc-Louis. *GÉOGRAPHIE ET POLITIQUE EN AFRIQUE AU XXI^e SIÈCLE Concepts opératoires et stratégies d'insertion dans l'espace mondial*. [En ligne]. http://www.institut-strategie.fr/Strategique_80_Ropivia.htm. [Consulté le 04 avril 2018].

Selon cette carte qui représente la verticalité du système international, Haushofer entérine le postulat prescrivant la nécessité de la direction du monde par les puissances traditionnelles, qui sont pour les adeptes de ce système, les Etats-Unis, l'Europe, l'U.R.S.S. et le Japon.

D'un point de vue géopolitique, ce système préconise la division du monde en fonction de deux ordres de suprématies ; la première est celle de l'hémisphère nord sur l'hémisphère sud, et la deuxième, est celle de la région tempérée sur la région tropicale. Les deux ordres se convergent vers l'imposition d'un concret mondial selon lequel les peuples de la terre ne peuvent être conduits que par la race blanche et les résidants des zones tempérées.

Cette ségrégation du monde basée sur les critères climatique et spatiale, a exposé le postulat *haushoferien* lié au système international aux diverses critiques ; les plus pertinentes est celles de la vocation raciste de ce système de verticalité, de la caducité des idées qu'il porte surtout par le dépassement des frontières par la mondialisation, et de l'ébranlement de ce déterminisme géographique du Nord contre le Sud par l'apparition de nouvelles puissances dites « émergentes » et qui ne peuvent pas se laisser diriger par d'autres puissances ; c'est le cas exactement de l'Inde et du Brésil qui se situent dans la zone intertropicale et dans l'hémisphère austral, c'est donc l'horizontalité du système international qui l'emporte dorénavant sur sa verticalité défendue par Haushofer[1].

Ces reproches n'ont pas pu empêcher, Haushofer de se déclarer le représentant principal de la géopolitique allemande. Dans ce cadre, il atteste « *Tout en n'étant pas le créateur de terme technique de géopolitique, je passe à bon droit pour le principal représentant de sa forme allemande* »[1]. Dans cette citation, le Général allemand, reconnaît aussi les efforts déployés par ses prédécesseurs dans ce domaine et fait allusion aux fondateurs du concept de la géopolitique, en particulier son concitoyen et son exemple à poursuivre, Ratzel[1].

Les deux pionniers de l'école allemande de la géopolitique se sont efforcés pour trouver des substrats théoriques permettant la légitimation de l'expansionnisme spatial pour leur pays. C'est ainsi qu'ils ont puisé dans les mêmes sources théoriques et philosophiques pour dégager un certain parallélisme pour la construction de leurs postulats, on peut ainsi citer leurs points communs :

- La vision post-malthusienne qui met en étroite relation la population et les ressources naturelles ;
- La conception de la centralité de l'Etat pour Hegel ; pour ce dernier l'Etat est la réalisation ultime et la finalité de l'idée divine sur terre, il est aussi le produit final de l'évolution de l'humanité. Hegel, a écrit dans son ouvrage intitulé « Les principes de la philosophie du droit », « *Il faut donc vénérer l'Etat comme un être divin-terrestre* »[1] ;
- La théorie darwiniste sociale ou *spencérisme*[1] reposant sur le postulat affirmant que la lutte entre les hommes pour garantir leur survie est l'état naturel des relations sociales[1].

Malgré toutes les critiques lancées contre l'école géopolitique allemande. Il est primordial de signaler, d'une part, que nul ne peut nier l'apport théorique de cette école au profit des ambitions expansionnistes de leur pays sous le règne d'Hitler. C'est ainsi que Haushofer a admis, en se fondant sur sa conception de *Deutschtum* ou la « communauté de civilisation », l'attachement de l'Autriche et l'annexion des Sudètes[1] en 1938, et soutenu aussi le Pacte germano-soviétique de 23 août 1939, par lequel les deux pays se sont engagés à, entre autres, partager les sphères d'influence propres à chacun d'eux dans les pays qui les séparent (Scandinavie, pays Baltes, Pologne, Roumanie…). Notant que ce géopoliticien a refusé catégoriquement l'invasion de l'Ex-URSS. D'autre part, aucun ne peut attribuer aux idées des deux figures de proue de l'école géopolitique allemande, un caractère raciste. D'ailleurs, leurs pensées reposent surtout sur des fondements objectifs et scientifiques et ne donnent point d'importance au critère de la race, auquel se réfère Hitler pour supprimer les autres races, en particulier, les Juifs et les Slaves, pour élargir les frontières de son pays, toute en évoquant la supériorité de la « race aryenne »[1].

Pour démontrer sa vision géopolitique anti-raciale, le disciple de cette école allemande, le général Haushofer, espère que « *Ce monde voit le dépassement de toutes les haines de race et de classe* »[1].

II/-L'école anglo-saxonne de la géopolitique

Quant aux géopoliticiens anglo-saxons, ils s'intéressent à la domination des mers comme un tremplin garantissant le contrôle du monde et donc leur hégémonie par rapport aux autres puissances, surtout celles d'ordre géopolitique continental, à leur tête, l'Allemagne. Pour traiter les idées de cette école, les contributions théoriques de trois grands maîtres ; les Américains *Alfred Thayer Mahan* (1840-1914)[1], et *John Spykman* (1893-1943)[1], et l'Anglais *Halford John Mackinder* (1861-1947)[1], sont dignes d'être citées. Or, dans ce paragraphe, on se contentera de traiter les idées de *Mahan* comme exemple de l'école américaine et celles de *Mackinder* représentant l'école anglaise.

Mahan, le grand théoricien de la puissance maritime des USA et le « père » de leur géopolitique, a pu marquer largement la politique étrangère de son pays par ses apports théoriques.

Ce stratège américain fortement influencé par la domination et la grandeur de l'empire britannique, parle de cinq éléments expliquant la superpuissance de cet empire :

- Un commerce extérieur prospère ;
- Une marine marchande développée ;
- Une marine de guerre capable de protéger les flottes commerciales à travers le monde ;
- Des bases militaires suffisantes pour la maintenance et l'approvisionnement des navires commerciales ;
- Un empire servant à la fois comme source de matières premières pour la bonne marche du secteur industriel, et aussi comme un grand marché pour la commercialisation des produits manufacturés.

Partant de ces données empiriques, et s'inspirant de la fameuse phrase de navigateur Walter Raleigh[1] « *Qui tient la mer tient le commerce du monde, tient la richesse du monde : qui tient la richesse du monde tient le monde lui-même* »[1]. L'amiral américain a tenté de tracer une feuille de route susceptible de permettre à son pays de supplanter aux anglais pour devenir une superpuissance mondiale. Il recommanda donc aux responsables américains ce qui suit :

- Pour le contrôle et la conquête des territoires maritimes : L'installation des bases navales, la construction des navires et des ports ;
- Pour l'endiguement des rivaux : *Mahan* a préconisé une alliance américaine avec la Grande-Bretagne pour empêcher l'expansion maritime de l'Allemagne, il a aussi proposé une alliance Etats-Unis-Europe contre l'expansionnisme japonais ;
- Pour la mainmise des points stratégiques : Il a recommandé la maîtrise des voies maritimes, des détroits et des canaux qui revêtent une importance stratégique[1], (exemples : Hawaii, Panama) ;
- Pour que les Etats-Unis puissent avoir une profondeur stratégique : Il a invité les autorités américaines à s'opposer à Carl Von Clausewitz[1]quand celui-ci prime la défensive sur l'offensive et les a incitées à renverser ce principe et

donc prioriser l'offensive sur la défensive tout en projetant leurs puissances sur des théâtres autres que nationaux[1].

Par ces mesures, *Mahan* qui est très convaincu que le *leadership* mondial passe indubitablement par le contrôle de la mer tant dans une logique commerciale en temps de paix, que dans une autre de maîtrise des positionnements, des voies et des détroits stratégiques en temps de guerre, a essayé d'offrir à son pays entouré d'océans, une liberté de circulation et d'avoir la possibilité de contrôler des zones de passage et aussi de lui attribuer des capacités territoriales de se défendre et de s'élargir. En effet, il voit que la suprématie maritime de son pays ne pourra avoir lieu que par le commerce, le contrôle des mers et surtout des voies maritimes stratégiques. Ceci, il l'a bien exprimé dans sa célèbre citation « *La puissance maritime tient en premier lieu au commerce et celui-ci suit les routes les plus avantageuses ; la puissance militaire a toujours suivi le commerce pour l'aider à progresser et pour le protéger* »[1].

C'est ainsi que ce stratège naval américain, s'est montré opposant à la doctrine de Monroe[1] qui prive son pays de toute maîtrise des voies maritimes dans le continent américain, et qui, par contre, elle offre aux européens, en particulier les anglais, une large possibilité pour conquérir les marchés et s'approvisionner en matières premières[1].

Bref, *Mahan*, prédicateur de *Seapower* et auteur d'un nombre important d'écrits, les plus connus sont « *The Influence of SeapowerUponHistory* » (L'influence de la puissance maritime sur l'Histoire), et « *The Interest of America in Seapower, Present and Future* » (L'intérêt de l'Amérique dans la puissance maritime, le présent et le futur), a pu impacter la politique étrangère américaine par les idées que recèlent ses publications. Un exemple démontrant le poids du *Mahan* dans ce sens, est celui de la déclaration du sénateur Henry Cabot, le 02 mars 1895, « *aucune nation ne pouvait être réellement grande sans être une puissance navale, et que sans la possession de Hawaii, il était inutile d'entreprendre la construction d'un canal transocéanique (à Panama)* »[1]. Cette affirmation entérine bien l'influence exercée par le père de la géopolitique américaine sur les cercles décisionnels de son pays. Au-delà de cela, les écrits de ce géopoliticien se sont chargés de légitimer la politique expansionniste de Théodore Roosevelt, notamment lorsqu'il déclare « *Je suis un impérialiste, simplement parce que je ne suis pas isolationniste*[1] »[1]. Et aussi, quand il défend la thèse de « la supériorité de la civilisation occidentale » qu'il qualifie de « *Oasis de civilisation dans le désert de la barbarie* »[1].

En effet, la géopolitique d'un Etat pour l'amiral *Mahan* se construit par :

- La priorisation de l'industrialisation et de développement économique par rapport au volet militaire pour toute volonté de domination ; ainsi la victoire du Nord sur le Sud, s'explique pour *Mahan*, par la supériorité économique et industrielle ;
- La maîtrise des mers par la Grande-Bretagne lui a permet de devenir une puissance mondiale.

Pour le britannique *Halford Johan Mackinder*, très préoccupé par la montée de l'impérialisme française et l'apparition des USA comme une autre puissance

expansionniste, ainsi que d'une éventuelle alliance entre les deux puissances continentales ; l'Allemagne et la Russie[1], s'est occupé de chercher et d'étudier les soubassements théoriques pouvant assurer la continuité de la suprématie de l'Empire de son pays.

Même qu'il rejette le terme « géopolitique »[1], ses idées et ses contributions prouvent qu'il est l'un des fondateurs anglo-saxons de cette science.

D'ailleurs, *Mackinder* conçoit le monde comme une masse faite d'un *océan mondial*, d'une *île mondiale* et de *grandes îles périphériques*. Ces composantes représentent, respectivement, les quotients de 9/12, 2/12 et 1/12 de la surface totale de la planète[1]. Pour lui, l'*océan mondial* ou *The World Ocean* désigne la surface maritime mondiale, c'est-à-dire les trois tiers de la planète. Quant à l*'île mondiale* (*TheWorld Island*), représente une masse terrestre importante, vue comme un ensemble, et qui englobe l'Asie, l'Europe et l'Afrique. Par *les grandes îles périphériques* ou les *OutlyingIslands*, *Mackinder* sous-entend, l'Amérique, l'Afrique, l'Indonésie et l'Australie[1].

A partir de ces trois grandes zones, *Mackinder* a pu déterminer le *Heart-land* ou littéralement « *le cœur de la terre* » ou encore « *région pivot de la politique mondiale* »[1], et précise-t-il « *vaste aire* [centrale] *de l'Euro-Asie qui est inaccessible aux navires, mais qui dans les temps anciens se trouvait ouverte aux cavaliers nomades, et qui aujourd'hui est sur le point d'être couvert par un réseau de chemins de fer* »[1]. Pour lui, c'est un espace géographique qui se trouve au cœur de l'Eurasie et comprenant la Russie actuelle, la Sibérie, le Caucase et une partie de l'Europe orientale[1]. Il est à noter que cette définition de pivot géographique est accompagnée d'une description des voies du transport, en considérant les nouveaux réseaux ferroviaires qui peuvent substituer aux voies maritimes, jadis vues comme l'apanage de l'hégémonie de l'Empire où le soleil ne se couche pas, comme une source de menace contre le monopole britannique de la puissance mondiale.

L'espace « *cœur de la terre* » est entouré selon la conception du géographe britannique par des reliefs montagneux comme l'Himalaya et des zones désertiques comme la Sibérie et le désert de Gobi[1], ces entraves naturelles, forment pour lui un « *croissant intérieur* » (*innercrescent*) qu'il faut bien en maîtriser les périphéries pour freiner toute tentative d'invasion extérieure[1]. Dit aussi « *croissant marginal intérieur* », c'est un espace du contact entre le continent et la mer et comprend essentiellement la péninsule ibérique, l'Italie, les Balkans, la Grèce, la Turquie, le Proche-Orient, le Golf arabo-persique, le Pakistan, l'Inde, l'Indochine et les îles chinoises du Sud[1]. Le croissant intérieur est donc composé de l'Europe, de l'Inde, de l'Asie du Sud-est et de la région qu'il nommait « *Terre des Cinq Mers* » ou « *l'Orient le plus proche* »[1]. Par conséquent, ce croissant forme une ceinture périphérique de la zone de l'Eurasie ou de *Heart-land*[1].

Un autre espace géographique qui revêt une importance prépondérante pour *Mackinder* et qui constitue un des principes de sa théorie est celui que forment la Grande-Bretagne, le Canada, les Etats-Unis, l'Afrique du Sud, l'Australie et le Japon ; c'est une aire géographique baptisée par le père de la géopolitique britannique le

« *croissant extérieur* » ou *outercrescent* et qui la qualifie de « *Océan, unique et continu, entourant toutes les terres* » ; une telle zone indispensable pour le contrôle des stratégies navales. Les Etats compris par ce croissant, dessinent un « *anneau de bases extérieures et insulaires pour la puissance maritime et le commerce, inaccessible à la puissance continentale de l'Eurasie* »[1].

Pour une vision synoptique de la répartition géopolitique des espaces mondiaux, on s'inspirera ci-après, de la carte des sièges naturels de la puissance tracée par *Mackinder*.

Figure n°02 **: La carte des sièges naturels de la puissance pour *Mackinder***

Référence : MACKINDER, Halford John. « The Geographical Pivot of History ». The *Geographical Journal*, vol. 23, 1904, p. 435.

En tant que membre actif au sein des « libéraux impérialistes »[1], il est évident que *Mackinder* s'efforcera d'allouer à son pays un guide géographique qui lui permettra d'endiguer toute autre puissance étrangère susceptible de le rivaliser dans sa position de superpuissance. Pour y arriver, ce député de Glasgow[1] à la chambre des communes entre 1910 et 1922, partait d'une thèse qui affirme que la domination du monde reviendra à celui qui contrôlera la masse continentale autour du pivot géographique de la planète et ceci dans un état du choc ou de confrontation dichotomique terre-mer[1].

Dans cette optique, il a publié plusieurs ouvrages et articles dans lesquels, il présentait et éclairait ses idées concernant la géopolitique ; les plus connus de ses œuvres scientifiques sont *DemocracyIdeals and Reality* et *The Geography Pivot of History*.

Ce dernier titre a été attribué par *Mackinder* à sa présentation dans une conférence en 1904 à la société royale de géographie de Londres. C'était une occasion pour exposer et expliquer, d'une part que l'évolution que connait le monde n'est qu'un corollaire d'une concurrence entre le pivot central ou les puissances continentales et les terres de l'anneau extérieur ; dites aussi les puissances maritimes[1]. D'autre part, la présentation visait le soulèvement des menaces potentielles qui peuvent mettre en cause la suprématie de l'Empire britannique ; et qui sont en nombre de trois selon l'article en question :

- La discontinuité ou la rupture entre la puissance maritime et celle continentale, cette situation est exacerbée par l'apparition de nouvelles voies du transport substitutives à celles maritimes, essentiellement les réseaux ferroviaires qui peuvent remplacer les échanges commerciales et les fonctions militaires longtemps monopolisées par la Grande-Bretagne ;
- L'expansionnisme continental de la Russie risque de lui permettre d'occuper la position stratégique dominée par l'Empire britannique. Pour montrer la gravité de cette donne, *Mackinder* a annoncé « *Sa pression* [La Russie] *sur la Finlande, la Scandinavie, la Pologne, la Turquie, la Perse, l'Inde et la Chine remplace les raids centrifuges des hommes des steppes. Dans le monde entier, elle occupe la position centrale stratégique tenue par l'Allemagne en Europe* »[1]. L'amiral britannique, par cette affirmation, il assimile le rôle joué par la Russie à celui des mongols[1] à l'ère de *Ghenghiz Khan*[1], quand les invasions de la Horde d'or[1] ont dépassé l'Europe pour occuper les steppes au nord du lac Aral[1] et de la Caspienne, et se sont élargies à l'ouest pour envahir les Carpates[1]. Le Perse, la Mésopotamie, la Syrie et la Chine septentrionale n'étaient pas épargnés de cette campagne mongolienne[1] ;
- L'éventualité d'une alliance entre les deux puissances continentales ; la Russie et l'Allemagne. Dans cette perspective, *Mackinder* parle d'un avenir catastrophique pour son pays, et présage-t-il « *La rupture de l'équilibre de la puissance au profit de l'Etat-pivot, résultant de son expansion sur les terres périphériques de l'Euro-Asie, lui permettrait d'employer les vastes ressources du continent à la construction d'une flotte, et l'empire du monde serait alors en vue. Cela pourrait se produire si l'Allemagne venait à s'allier avec la Russie* »[1]. C'est ainsi, qu'il préconise l'encerclement du *cœur de la terre* par les alliés de son pays, et le contrôle des mers et des terres littorales entourant la Russie (l'Europe de l'Ouest, le Moyen-Orient, l'Asie du Sud et de l'Est) par la Grande-Bretagne[1] ;

En effet, par cette théorie de *Heart-land*[1], *Mackinder* a tiré la sonnette d'alarme pour avertir les décideurs de son pays concernant les menaces qui guettent la continuité hégémonique de leur Empire, et surtout les inviter à ne plus se baser sur la puissance maritime pour la domination du monde. Mais, il faut se doter d'une puissance amphibie et donc joindre à la puissance maritime une autre continentale.

Considérant que la domination mondiale est la finalité, et que la maîtrise de *Heart-land* en est le moyen, le géographe *Mackinder* a tracé le chemin pour son pays pour arriver à l'objectif pré-cité en annonçant son fameux adage axiomatique :
« *Qui domine l'Europe de l'Est*[1]*maîtrise le Heartland*[1]*. Qui domine le Heartland maîtrise l'île mondiale. Qui domine l'île mondiale maîtrise le Monde* »[1].

Il est fort important de signaler que la délimitation de *heart-land* par *Mackinder*en 1904 dans son écrit « *The Geographical Pivot of History* » ou « *Le pivot géographique de l'histoire* », était un objet de révision à deux reprises par ce géopoliticien non « déterministe ».

D'abord, par sa publication en 1919, « *Democratic Ideals and Reality, a Study in the Politics of Reconstruction* », par laquelle a remplacé le concept de *Pivot area* ou le *Herat-land* par le *Heartland*[1] ou *le cœur du monde* avec une extension de la zone géographique concernée par ces dénominations. Puis, pour couvrir toute la région du globe, isolée des océans[1], il a suggéré par ce même ouvrage, une stratégie de *containment*[1] qui pourra empêcher toute alliance entre les Allemands et les Russes, en recommandant de créer une ceinture d'Etats entre la Russie et l'Allemagne.

Ensuite, en 1943, l'année de la deuxième révision, le géographe britannique, a contribué à l'enrichissement conceptuel de la géopolitique via un article titré ainsi « *The Round World and the Winning of the Peace* » et qui l'on peut traduire « *Le monde sphérique et la conquête de la paix* ». Par cet article publié dans la revue *ForeignAffairs* en 1943, *Mackinder* a réévalué les limites de *Heartland* qui correspondraient d'ores et déjà à celles de « *Heartland russe* », et plus précisément la partie exploitable du territoire soviétique, située à l'Ouest de la rivière Ienisseï[1]. Une autre contribution ajoutée par cet article à la géopolitique est celle du nouveau concept de « *Midland Océan* », c'est-à-dire l'Atlantique Nord comprenant selon *Mackinder* « *une tête de pont en France, un aérodrome protégé par les flots en Grande-Bretagne et une réserve d'hommes entraînés, d'agriculture et d'industries dans l'Est des Etats-Unis et du Canada* »[1]. Ce nouvel espace géographique de *Midland*, vise la création d'une autre puissance amphibie composée de l'Amérique du Nord, la Grande-Bretagne, et la France, et ce pour contrebalancer l'éventuelle puissance continentale de *Heartland*, que ce soit de l'Allemagne, de la Russie ou des deux puissances unies en une alliance. Par cette logique d'analyse, le géographe britannique a pu mettre la première pierre dans l'édifice théorique de l'OTAN[1].

III/- L'école française de la géopolitique

En France comme ailleurs, la discipline de la géopolitique fut longtemps marginalisée, diabolisée et même proscrite. Ceci est dû au fait que la majorité des politologues et de spécialistes de ce champ politique ont été étroitement liés et attirés par le pangermanisme, en plus de l'appréhension et de l'assimilation historique de la géopolitique en tant qu'une forme de nazisme qui s'en sert comme un instrument important de la légitimation de l'expansionnisme de l'Allemagne hitlérien.

En fait, les bases idéologiques françaises se penchent vers l'universalisme qui met en valeur la citoyenneté républicaine *versus* les références et les fondements idéologiques raciaux que privilégiait l'Allemagne nazie. Ce sont donc tous des motifs ayant un effet repoussoir contre le développement de la géopolitique en France. Du surcroît, la géopolitique a longtemps souffert de la connotation idéologique qui lui a été faussement attribuée pour signifier la rivalité opposant les deux blocs communiste et capitaliste. Toutefois, le déclenchement de la guerre (1978-1979) entre les deux Etats communistes ; la Chine et le Vietnam, l'effondrement des régimes communistes, la chut du mur de Berlin, ont constitué des catalyseurs en faveur de la résurgence de la géopolitique, et aussi l'apparition des contre-thèses qui démasquent la problématique territoriale que veut traiter la géopolitique et qui a été longuement occultée par les aspects idéologiques de cette même discipline.

Pour parler de l'école française de la géopolitique, il est judicieux de citer deux figures qui en sont les plus représentatives, Paul Vidal de la Blache (1845-1918)[1] et Yves Lacoste. Ils ont contribué à préciser la vision et le positionnement français vis-à-vis de cette discipline longtemps méprisée dans leur pays.

Paul Vidal de la Blache, est le fondateur des *Annales de la géographie* en 1882 et auteur de plusieurs ouvrages ; « Atlas d'Histoire et Géographie (Atlas général) » en 1894, « Tableau de la géographie de la France » en 1903, et « La France de l'est » en 1917. Cet auteur était très choqué par la défaite de son pays contre la Prusse dans la guerre franco-prussienne dite aussi la guerre de 1870, et qui s'est poursuivi par l'annexion de l'Alsace-Lorraine par le vainqueur germanophone via le traité de Francfort de 10 mai 1871, Paul Vidal de la Blache, s'est évertué à trouver des références logiques permettant d'entériner l'appartenance française de cette région amputée de la France et qui n'est y rattachée qu'après la signature du traité de Versailles le 28 juin 1919.

D'ailleurs, dans sa publication de 1903, il a mis l'accent sur le caractère régional de l'étude géographique et la description de son pays région par région y compris l'Alsace-Lorraine. Chaque chapitre de son œuvre géographique est amorcé par une présentation géologique de la zone ou la région traitée, puis une description historique, et une étude des données naturelles, des modes de vie ; le tout dans le cadre des frontières dynamiques et variables. C'est ainsi qu'il affirme « *L'histoire d'un peuple est inséparable de la contrée qu'il habite* »[1].

Les idées de Paul Vidal dépassent largement la recherche des fondements inhérents à la géographie et garantissant l'unité de la France contre les occupations allemandes, pour affranchir une autre voie impérialiste qui quête à légitimer la colonisation de son pays des autres pays, en particulier, africains. En effet, ce géographe, a recommandé en 1911 la construction rapide de la grande voie impériale qui relierait l'Algérie à l'Atlantique par Fès, tout en arguant ceci ainsi : « *c'est de l'Algérie que notre pénétration au Maroc tire sa légitimité et sa force... Le développement de notre colonie... est entré désormais dans une voie de progrès qui justifie les longs espoirs et les grandes ambitions* ».[1]

Les réflexions de Paul Vidal ne sont pas indemnes de contradictions et de l'instrumentalisation dérivée de la géographie et de la géopolitique[1]. Notamment, en l'utilisant pour défendre deux approches complètement paradoxales ; il se sert de la géographie tantôt pour l'indépendance de son pays, et tantôt pour coloniser les autres pays.

Dans la même logique de ses pensées, par sa publication de 1917 « La France de l'Est » considérée comme le premier ouvrage géopolitique en France, Paul Vidal s'acharne dans ce travail de longue haleine à expliquer la justesse et la nécessité de rattachement de l'Alsace-Lorraine à la France. Cette fois en recourant à l'évocation des liens entre le développement économique et le réseau urbain et industriel. Un autre ajout de cet ouvrage, est le refus de la dépendance totale des politiques des Etats de la géographie physique, par contre il admet l'influence de l'homme sur le milieu et l'espace[1], et annonce-il « *Une individualité géographique ne résulte pas de simples considérations de géologie, et de climat. Ce n'est pas une chose donnée d'avance par la nature. Il faut partir de cette idée qu'une contrée est un réservoir où dorment des énergies dont la nature a déposé le germe, mais dont l'emploi dépend de l'homme* »[1]. En ce point, Paul Vidal se démarque et prend une distance de Ratzel qui prétend par sa vision « déterministe » que la nature pourra être une entrave incontournable à l'expansion humaine.

Pour redéfinir cette discipline et lui donner sa vraie connotation loin de toute aberration conceptuelle et toute instrumentalisation raciste ou impériale, le français d'origine marocaine, le Professeur Yves Lacoste, vu par plusieurs spécialistes de relations internationales et de la géopolitique comme étant un pionnier de la renaissance de la nouvelle géopolitique, non pas seulement en France, mais dans toute l'Europe, a pu créer un tournant décisif pour instaurer une nouvelle conception géopolitique.

La réapparition du concept de géopolitique pour Lacoste, a regagné sa position dans le champ international suite à la guerre opposant le Cambodge et le Viêt Nam entre décembre 1978 et janvier 1979. Suite à ce conflit entre deux pays communistes, Lacoste démontre l'invalidité de la thèse admettant la polarisation de l'affrontement entre les deux blocs idéologiques ; le communisme contre le capitalisme. En contrepartie, sa vision de la géopolitique se fonde essentiellement sur l'importance des espaces territoriaux comme un pivot et un objet central des rivalités et de conflits entre les Etats. Dans cette optique, le fondateur de l'Hérodote voit que le mot « géopolitique » a ressurgi pour désigner « *des antagonismes moins idéologiques que territoriaux* »[1]. Dans le cas présent, la guerre déclenchée entre les deux voisins communistes, a eu comme cause, la convoitise de chacun des deux pays de maîtriser et de contrôler une partie de delta de Mékong. Dans ce sens, Lacoste déclare « *Le terme de géopolitique est sorti de l'ombre au moment de la guerre Vietnam-Cambodge, en 1979. Ce conflit stupéfait l'opinion publique qui ne comprend pas comment deux « frères communistes», solidaires contre l'impérialisme américain, pouvaient se faire la guerre uniquement pour un territoire (le delta du Mékong)* »[1].

Yves Lacoste se différencie des autres écoles de la géopolitique et de ses prédécesseurs compatriotes français en la matière sur plusieurs points, la plus remarquable est que ce géopoliticien français contemporain ne tente guère d'impacter les décideurs politiques de son pays par ses idées, mais il se limite d'analyser les rivalités du pouvoir sur les différents territoires.

D'ailleurs, la géopolitique pour lui c'est « *l'analyse des rivalités de pouvoirs sur des territoires* »[1]. Un autre trait singularisant la géopolitique chez Lacoste concerne l'irruption de nouveaux problèmes géopolitiques qui s'inscrivent dans un cadre infra-étatique et au sein des Etats. Ainsi, des « *territoires historiques ou symboliques* » sont de plus en plus revendiqués par des groupes nationaux après la fin de la guerre froide. Pour lui, « *l'effondrement des régimes communistes a révélé la multiplicité des revendications d'indépendance nationale et les contradictions territoriales* »[1]. De surplus, il a pu ajouter une nouvelle notion, considérée comme élément crucial marquant sa vision afférente à la géopolitique ; il s'agit de la notion de la *représentation*. Il l'a définie ainsi « *l'ensemble des idées et des perceptions collectives d'ordre politique, religieux ou autre qui anime les groupes sociaux et qui structure leur vision du monde* »[1]. C'est donc une façon de voir, de concevoir et de juger les événements dans leur globalité, pour se positionner en termes de postures géopolitiques et pour s'aider à la prise de décisions. Toutes ces actions ont, par conséquent, un fondement qui intéresse les expressions idéologiques et religieuses toute en les dépassant pour s'inspirer des imaginaires collectifs qui sont l'essence de la notion de la *représentation* chez ce géo-politologue. Une telle représentation ne signifie pas seulement les enjeux territoriaux, objets de rivalités. Mais, elle désigne exactement les perceptions et les imaginaires cognitifs collectifs qui se forment cumulativement au fil du temps et qui peuvent agglomérer plusieurs aspects ; culturel, historique, ethnique et géographique chez les acteurs vis-à-vis de ces enjeux territoriaux. Autrement dit, Lacoste fait appel, en plus de la géographie, à l'histoire qui englobe ces aspects, pour identifier la géopolitique. Dans ce cas, Lacoste dit-il « *Ces rivalités ne sont pas explicables seulement par l'enjeu que représente ce territoire mais aussi par les représentations des protagonistes. Pour cela, il faut faire appel à l'histoire* »[1].

Bref, pour Lacoste, la géopolitique, quoi qu'il en soit les prétextes, ne doit pas être vue comme un outil au service du colonialisme, d'impérialisme et d'expansionnisme. Toutefois, cette discipline, pour lui, est et doit être une science et un savoir qui peut nous fournir des démarches analytiques, scientifiques et méthodiques. C'est ainsi qu'il voit la géopolitique « *un savoir penser l'espace terrestre et les luttes qui s'y déroulent* »[1].

Les contributions d'Yves Lacoste à la discipline géopolitique peuvent être résumées en quatre principaux apports :

- L'invention du principe de *représentation* comme paradigme d'analyse ;
- L'introduction du rôle des médias dans la perception d'une situation géopolitique par l'opinion public et, dans l'influence sur la prise des décisions politiques ;

- L'apport du concept de « *géopolitique interne* » comme une incarnation des problèmes nationaux et ceux des minorités[1].
- L'évocation de nouveaux acteurs, autres que l'Etat, dans la discipline géopolitique.

Conclusion

Après ce survol du passé et du présent de la géopolitique portant sur l'analyse de trois écoles ; allemande, anglo-saxonne et française, on a pu déduire que la géopolitique classique ou des fondateurs comprenant les deux premières écoles et l'un des premiers géopoliticiens de l'école française (Paul Vidal de La Blache), est longtemps outillée par les nazis, à tel point qu'elle a eu un flirt avec le nazisme, et a eu comme objectif principal la légitimation de l'expansionnisme allemand, surtout par l'invention du concept de *Lebensraum* ou *l'espace vital* Par Haushofer. Pour les anglo-saxons, la géopolitique a été manipulée pour avoir une hégémonie maritime dans un premier temps, puis pour s'assurer d'une domination amphibie avec *Mackinder*. S'agissant de l'école française, il s'est avéré qu'elle est scindée en deux courants. Le premier, qui constitue une sorte de prolongement des idées de deux écoles devancières en termes de l'impérialisme. Tandis que le deuxième courant dit « la géopolitique d'aujourd'hui », représenté par Yves Lacoste, a marqué un tournant décisif dans la conception française de la géopolitique qui s'éloigne et critique les visées coloniales et expansionnistes des Etats, et se rapproche des revendications des minorités, des groupes infra-étatiques, se dote d'un paradigme d'analyse obéissant aux représentations collectives des acteurs à l'égard des enjeux objets de conflictualité ou de rivalité, qui peuvent être dans un cadre du territoire local, étatique, interétatique, supra-étatique, régional, et global.

Lesréférencebibliographiques:

1. BONIFACE, Pascal (2016), *La géopolitique : 42 fiches thématiques et documentées pour comprendrel'actualité,* (3ème édition), Eyrolles, Paris, France.

2. CHAUTARD, Sophie (2005), *Géopolitique du XXesiècle et du nouvelordremondial*, Studyrama, Levallois-Perret, France.

3. CHAUTARD, Sophie (2006), *L'indispensable de la géopolitique, Studyrama*, Levallois-Perret, France.

4. GRAZIANI, Tiberio (2008), « La leçon de Haushofer et la présencediscrète de Giuseppe Tucci ». In : JIBRIL, Daoud (dir.), *Eurasia*. Vol.II, n°03. Comité de Kildare : Avatar éditions.

5. KOMMEN, Becirovic. BLED, Jean Paul (2000), *Les Balkans, la Guerre du Kosovo : comment ensortir ?*, Forum tenu le 29 novembre 1999 au Palais du Luxembourg, au Sénat à Paris.

6. KOURIMA, Abderrahim (2007), *L'écolegéopolitique allemande*, mémoire pour obtention de DESA en relations internationales, faculté de Droit, université Hassan II, Casablanca.

7. MACKINDER, Halford John. « The Geographical Pivot of History » (1904). *The Geographical Journal*, vol. 23, Royaume-Uni.

8. MAOUNDONODJI, Gilbert (2009), *Les enjeuxgéopolitiques et géostrategiques de l 'exploitation du pétrole au Tchad*, Louvain-la-Neuve : Presses universitaires de Louvain, Belgique.

9. PENDOUE, Materne (2017), *Les 288 dirigeants de la Planète Terre*, Lulu.com, Morrisville, Les Etats-Unisd'Amérique.

10. ROPIVIA, MARC-LOUIS (1986), Géopolitique et géostratégie :L'Afrique noire et l'avènement de l'impérialisme tropical gondwanien, *Cahiers de géographie du Québec*, *30*(79), Québec, Canda.

11. TANGUY, Struye de Swielande (2003), *La politique étrangèreaméricaine après la guerre froide et les défisasymétriques*, Louvain-la-Neuve :Universitécatholique de Louvain, Belgique.

12. VENIER, Pascal (2013), « La pensée géopolitique de Sir Halford Mackinder, l'apôtre de la puissance amphibie ». In :HervéCoutau-Bégarie et Martin Motte (dir.), *Approches de la géopolitique, de l'Antiquité à nosjours*, Economica, Paris, France.

13. Ribeiro Orlando (1968), « Enrelisant Vidal de la Blache ». In : *Annales de Géographie*, t. 77, n°424, Armand Colin, Paris, France.

14. Sanguin André-Louis (1988), « Vidal de la Blache et la géographie politique (Vidal de la Blache and *political geography*) », *In* :*Bulletin de l'Association de géographesfrançais*, 65ème année, France.

15. LACOSTE, Yves (1995), Dictionnaire de géopolitique, Flammarion, Paris, France.

16. GHANI, Chebini (2016), *Essaid'analyse des enjeuxgéopolitiques des hydrocarbures*, mémoire pour l'obtention de Master en sciences économiques, UniversitéMouloudMammeri de Tizi-Ouzou.

17. عماد يوسف (2015)، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة. مقاربة جيوبوليتيكية ، (الطبعة الأولى)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

18. جاسم سلطان (2013)،الجغرافيا والحلم العربي القادم:جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا. تمكين للأبحاث والنشر، بيروت،لبنان.